شرح الأنموذج في النحو

تصنيف

محمد بن عبد الغني الأردبيلي

المتوفى سنة ٦٤٧ هـ

تحقيق

الدكتور حسن شاذلي فرهود

دار العلوم

للطباعة والنشر

١٤١١هـ - ١٩٩٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

«الأنموذج في النحو»

للعلّامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي. ولد بزمخشر سنة سبع وستين وأربعمائة، وتوفي بكركانج من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة[1]. اقتضبه من «المفصل»وجعله مقدمة نافعة للمبتدئين «كالكافية»[2]، ومدخلاً لمن أراد أن يتعلم أوليات النحو، فضم بين دفتيه أكثر أبوابه، وجمعها جمعاً ميسراً، ونسق مادتها تنسيقاً جميلاً، وعرضها في أسلوب واضح سهل بعيد عن التعقيد والتفصيل.

جعله على مقدمة وثلاثة أقسام:

المقدمة في تعريف الكلمة والكلام.

القسم الأول في الاسم.

القسم الثاني في الفعل.

القسم الثالث في الحرف.

أما الشرح فهو لمحمد جمال الدين بن شمس الدين عبد الغني الأرديلي ثم الرومي المعروف بغنى زاده المتخلص بنادري[3]. وهو شرح يقوله ألفه

---

(١) إنباه الرواة ٣/٢٦٥، والبغية ٢/٢٧٩، والكشف ٢/١٧٧٤.

(٢) الكشف ١/١٨٥.

(٣) هدية العارفين ٢/٢٧٥.

لعلاء الدين أحمد بن عماد الكاشي، وصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي الذي ولد في سنة خمس وخمسين وخمسمائة[1]. وجعل تلميذ المصنف ضياء الدين المكي كتاباً كالشرح وسماه «الكفاية في علم الإعراب»[2] جرى فيه مجرى شرح الأنموذج، وهو كتاب سهل العبارة جامع لأصول الإعراب. وهو ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول في الأسماء.

الثاني في الأفعال.

الثالث في الحروف.

وصاحب «الأنموذج» وضع أولاً القسمة ثم الصنف ثم الفصل. والمصنف وضع أولاً القسمة ثم الباب ثم الفصل[3].

اختلف المؤرخون اختلافاً كبيراً في تحديد مولد الأردبيلي ووفاته.

ذهب بعضهم إلى أن وفاته كانت سنة ٦٤٧هـ[4].

وقيل إنه ولد سنة ٩٨٠هـ، وتوفي سنة ١٠٣٦هـ[5].

وكذلك حدد كحالة حياته بين هذين العامين سنة ٩٨٠ ـ ١٠٣٦هـ[6]. وهذا يدفعه تاريخ نسخ مخطوط الظاهرية، فقد ذكر فيه أنه نسخ سنة ٨٦٥هـ، أي قبل أن يخلق مؤلفه[7].

---

(١) الكشف ١/١٨٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكشف ٢/١٤٩٨.

(٤) الكشف ١/١٨٥، والأعلام ٧/٨٠.

(٥) هدية العارفين ٢/٢٧٥.

(٦) معجم المؤلفين ١٠/١٧٨.

(٧) فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، النحو ٢٧٥، وانظر ص ٢٢.

مصنفاته:

له من التصانيف:

١ ــ حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي.

٢ ــ ديوان شعره تركي.

٣ ــ رسالة القلمية.

٤ ــ شرح الأنموذج. وهو الكتاب الذي بين يديك الآن.

٥ ــ ظفرنامه، منظومة في ١٩٥٤ بيتاً.

٦ ــ كلدسته أشعار.

٧ ــ منشآت تركي[١].

الأنموذج في اللغة:

النَّمُوذَجُ في اللغة بفتح النون والذال المعجمة، والميم المضمومة ما يعرف به الشيء أولاً، معرب نُمُوده[٢]. ثم جعل علماً للمختصر المشروح. وفي الاصطلاح: قليل اللفظ كثير المعنى. والعوامّ يقولون: نُمُونَهْ. ولم تعربه العرب قديماً، ولكن عربه المحدثون. قال البحتري[٣]:

أو أَبْلَقٍ يَلْقَى العُيونَ إذا بدَا
مِن كُلِّ شيءٍ معجبٍ بِنَمُوذَجِ

والأُنموذَج بضم الهمزة لحن، كذا قاله الصغاني في التكملة[٤] وتبعه المصنف[٥]. وقال شيخنا نقلاً عن النواجي في تذكرته: هذه دعوى لا تقوم

---

(١) هدية العارفين ٢/٢٧٥.

(٢) في التكملة ١/٥٠٢: نموذه.

(٣) ديوانه ١/٤٠٤.

(٤) التكملة ١/٥٠٢.

(٥) التاج ٦/٢٥٠.

عليها حجة[1]. فما زالت العلماء قديماً وحديثاً يستعملون هذا اللفظ من غير نكير، حتى أن الزمخشري، وهو من أئمة اللغة سمى كتابه في النحو الأُنْمُوذَج، وكذلك الحسن بن رشيق القيرواني وهو إمام المغرب في اللغة سمى به كتابه في صناعة الأدب. وكذلك الخفاجي في شفاء الغليل[2] نقل عبارة المصباح[3] وأنكر على من ادعى فيه اللحن. ومثله عبارة المُغْرِب[4] للناصر بن عبد السيد المُطَرِّزي شارح المقامات.

النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق

اعتمدت في تحقيق شرح الأنموذج على أربع نسخ رمزت لها بالأحرف: ج، ح، س، هـ.

١ ـ النسخة ج:

رقمها بمدرسة يحيى باشا الجليلي ٢٢٨، وعنها نسخة مصورة في قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ٧١٦٩ / ف. وتقع هذه النسخة في ٩١ ورقة من القطع المتوسط، في كل صفحة منها ١٩ سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ١١ كلمة. كتبت سنة ٩٩٧هـ بخط نسخي جيد خال من الشكل. وهذه النسخة كثيرة الخطأ والسقط، وقد بيَّنت ذلك في موضعه في هامش الكتاب. وعلى هامشها شروح وتعليقات عديدة بخطوط مغايرة لخط الأصل.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) شفاء الغليل ٤٠.

(٣) قال في المصباح ٢/٢٩٧: الأنموذج، بضم الهمزة: ما يدل على صفة الشيء، وهو معرب. وفي لغة: نموذج بفتح النون، والذال معجمة مفتوحة مطلقاً.

(٤) المغرب ٢/٢٣٠.

٢ ـ النسخة ح:

في حلب، وهي بلا رقم مميز، وعنها نسخة مصورة في قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ٧٧٨٨/ ف. وتقع هذه النسخة في ١٠٤ ورقات من القطع المتوسط، في كل صفحة منها ١٣ سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر عشر كلمات. كتبها محمد بن عبد الباقي في يوم الإثنين، وقت العصر من شهر جمادى الأولى. كتبت بخط عادي بقاعدة فارسية خال من الشكل. وعلى جوانبها بعض التصحيحات والتعليقات. وهذه النسخة من النسخ الصحيحة الواضحة الخط وتكاد تخلو من التصحيف والتحريف.

٣ ـ النسخة س:

بمكتبة الأسكوريال بمدريد، ورقمها ٢١٨. وعنها نسخة مصورة في قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ٩٦٨٦ / ف. وتقع هذه النسخة في ٨٧ ورقة من القطع المتوسط، في كل صفحة منها ٢١ سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر عشر كلمات. كتبت بخط نسخي معتاد خال من الشكل، وكاتبها ليس معروفاً لأنه لم يكتب اسمه في بدايتها، ولا في نهايتها.

٤ ـ النسخة هـ:

بدار الكتب الظاهرية بدمشق ورقمها ١٨٤٤، وعنها نسخة مصورة في قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تحت رقم ١٤٤٦/ف. تقع النسخة في ٧٥ ورقة، في كل صفحة منها ١٥ سطراً، ومتوسط عدد كلمات كل سطر ١١ كلمة. كتبت بخط فارسي مقروء متفاوت. وعلى الهامش تعليقات وشروح تجاوزه إلى ما بين الأسطر. وعلى الصفحة الأولى قيود تملك باسم محمد القاضي المناستري،

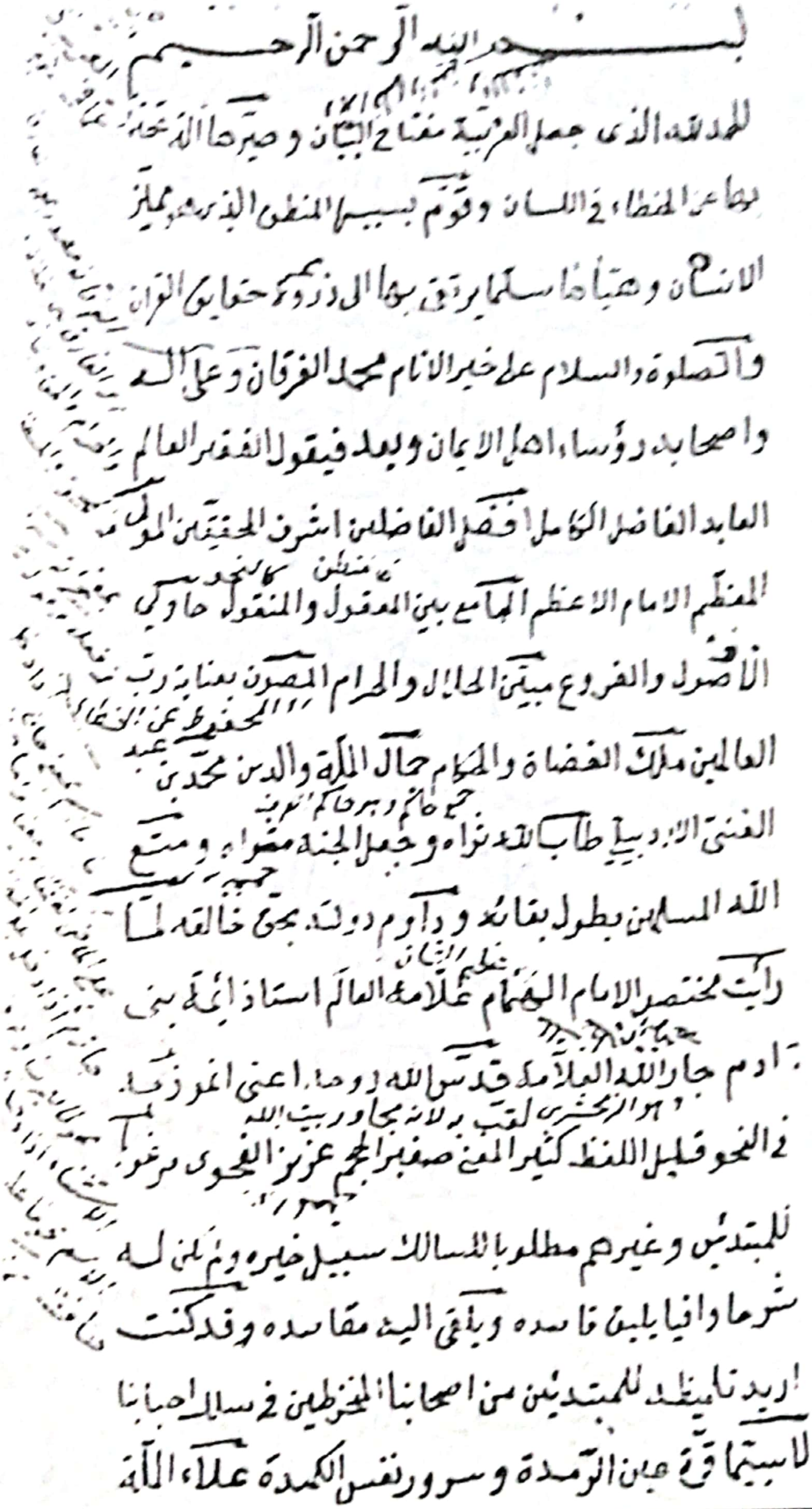
وباسم صادق الميداني سنة ١٢٩٤هـ. كتب النسخة إبراهيم بن حسين سنة ٨٦٥هـ.

وقد قمت بتحقيق هذا الكتاب مقتفياً المنهج العلمي في التحقيق فترجمت للمؤلف، ووثقت الكتاب، وضبطت ألفاظه، وخرجت الشواهد والقراءات، وترجمت للاعلام الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة مختصرة. واعجمت ما اهمله الناسخ، وكتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة. وذيلت الكتابة بفهارس مفصلة، وصوبت بعض عباراته حتى خلص مما شابه من الأخطاء.

والله اسأل ان يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه وأن ينفع به، وهو سبحانه ولي التوفيق.

نمـــاذج

من صور المخطوطات

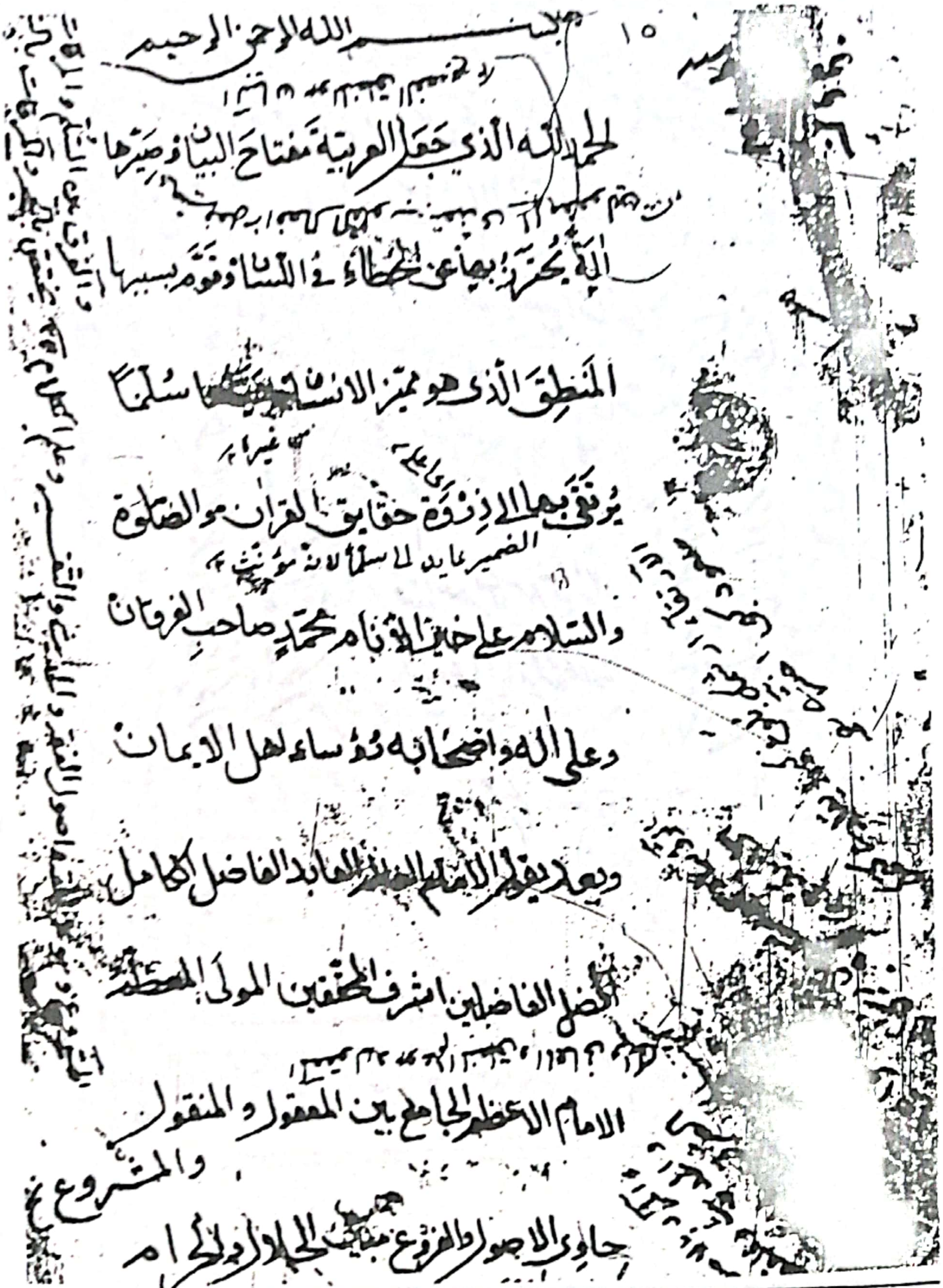

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيرها الذخيرة
لمانع الخطاء في اللسان وقوم بسببها المنطق الذي هو مميز
الانسان وهيأها سلما يرتقى بها الى ذروة حقايق القرآن
والصلوة والسلام على خير الانام محمد الفرقان وعلى آله
واصحابه رؤساء اهل الايمان وبعد فيقول الفقير العالم
العابد الفاضل الكامل افضل الفاضلين اشرف المحققين المولى
المعظم الامام الاعظم الجامع بين المعقول والمنقول حاوي
الاصول والفروع مبين الحلال والحرام المصون بعناية رب
العالمين ملك القضاة والحكام جمال الملة والدين محمد بن عبد
الغني الاردبيلي طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه ومتع
الله المسلمين بطول بقائه ودوام دولته بحق خالقه لما
رأيت مختصر الامام الهمام علامة العالم استاذ ائمة بني
آدم جار الله العلامة قدس الله روحه اعني الانموذج
في النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم عزيز الجدوى مرغوبا
للمبتدئين وغيرهم مطلوبا للسالك سبيل خيره ولم يكن له
شرحا وافيا يبين قاصده ويأتي اليه مقاصده وقد كنت
اريد تاليفه للمبتدئين من اصحابنا المخرطين في سلك احبابنا
لاسيما قرة عين الرمدة وسرور نفس الكمدة علاء الآلة

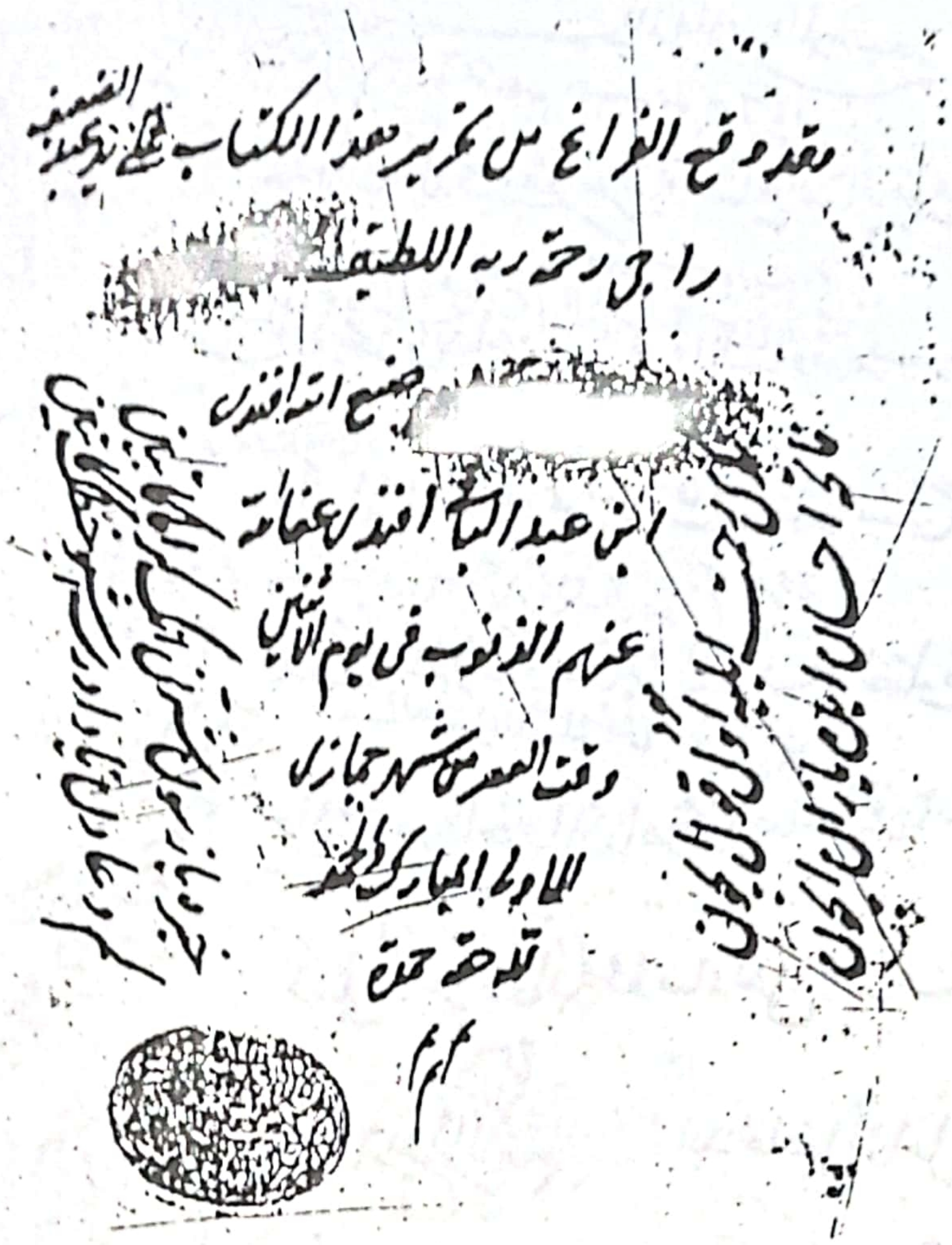
الصفحة الأولى من النسخة المرموز إليها بالحرف (ج)

المتمنع بالذات والتصنيف لا يوجد الا طفقت
منه في الشباب وذلك لانه شان اسس
على الاستعداد وانه عشر البواقي صدحما
من ابتال صحة الاضداد عصمنا
الله من شر ذرهم وردا اليهم
بلطف عفوهم
الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام
على خير خلقه محمد
واله
اجمعين
تم
كتب الفقير [illegible] بن [illegible] بن [illegible] [illegible]
شهر رمضان المبارك سنة سبع وتسعين وتسعما

الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز إليها بالحرف (ج)


١٥
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان وصيّرها
آلة يحترز بها عن الخطاء في اللسان وقوّم بسببها
المنطق الذي هو مميز الانسان [illegible] لسانا
يرتقي بها الى ذروة حقايق القرآن والصلوة
والسلام على خير الأنام محمد صاحب الفرقان
وعلى آله واصحابه رؤساء اهل الايمان
وبعد فيقول الامام [illegible] العابد الفاضل الكامل
افضل الفاضلين اشرف المحققين المولى المعظم
الامام الاعظم الجامع بين المعقول والمنقول والمشروع
حاوي الاصول والفروع [illegible] الحلال والحرام

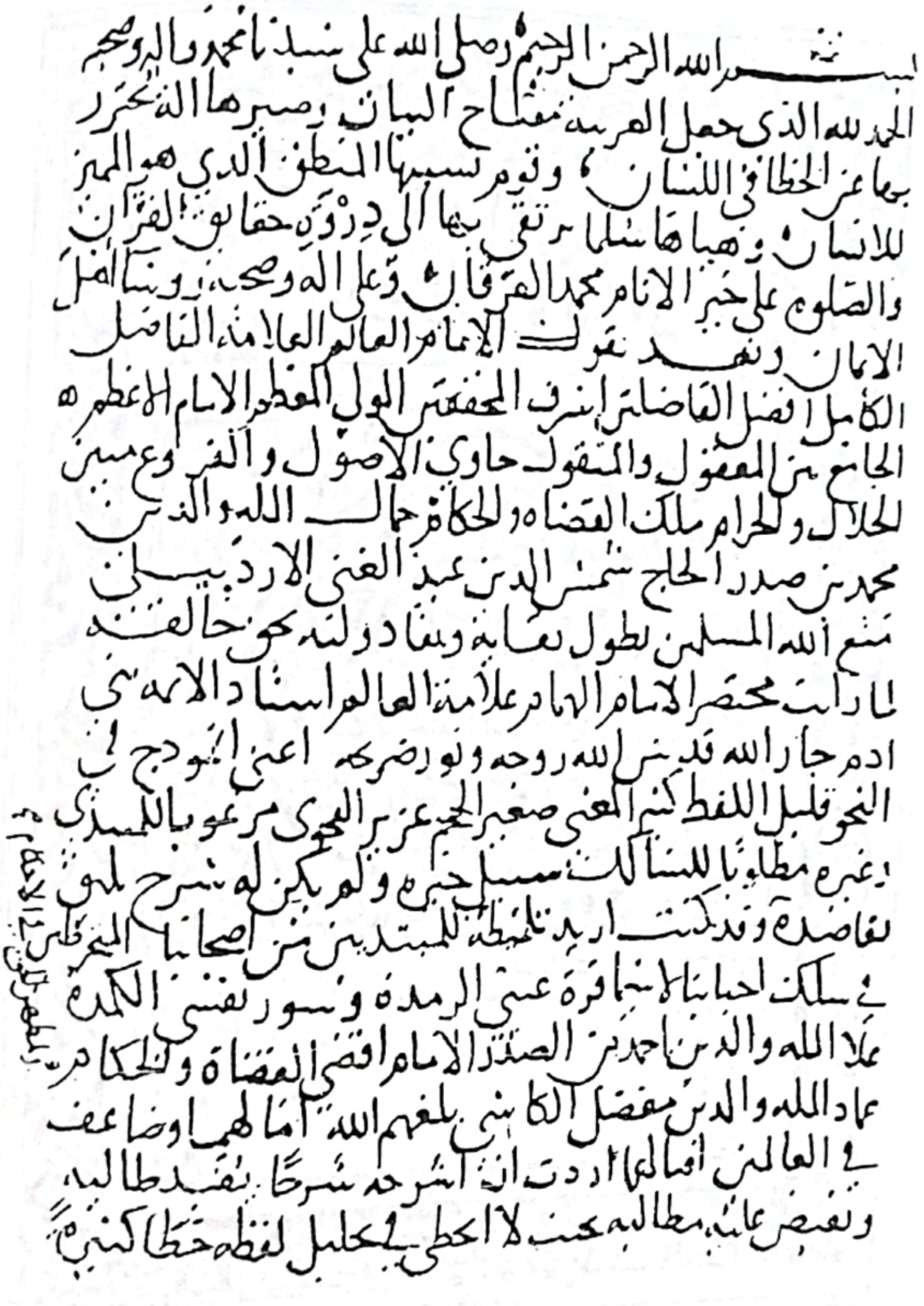
الصفحة الأولى من النسخة المرموز إليها بالحرف (ح)


وقد وقع الفراغ من تحرير هذا الكتاب على يد الضعيف
راجي رحمة ربه اللطيف
شيخ استاد افندي
ابن عبد الباقي افندي عفا الله
عنهم الذنوب في يوم الاثنين
وقت العصر من شهر جمادى
الاولى المبارك الحمد
لله وحده
تم تم

الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز إليها بالحرف (ح)

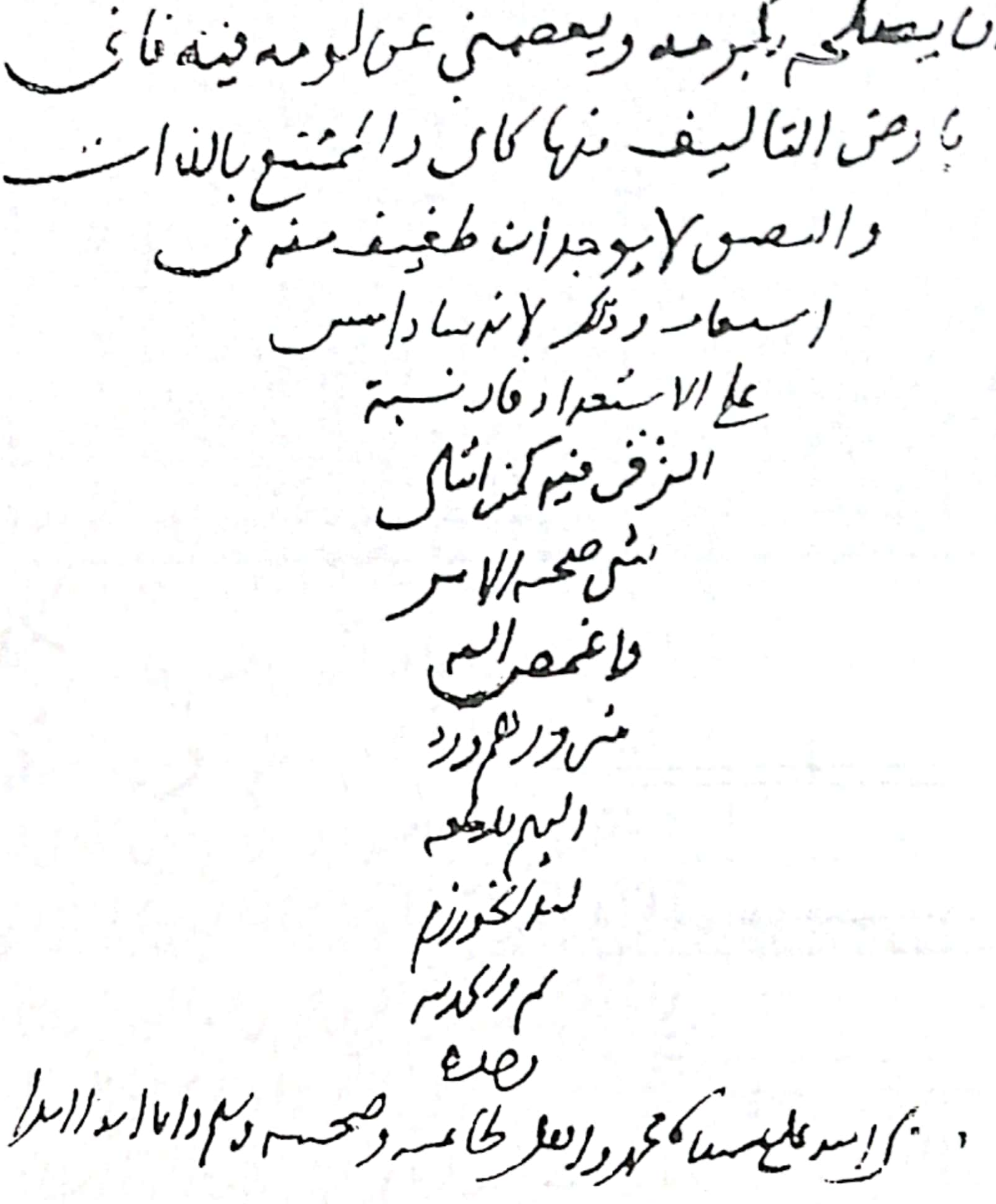


صفحة العنوان من النسخة المرموز إليها بالحرف (س)



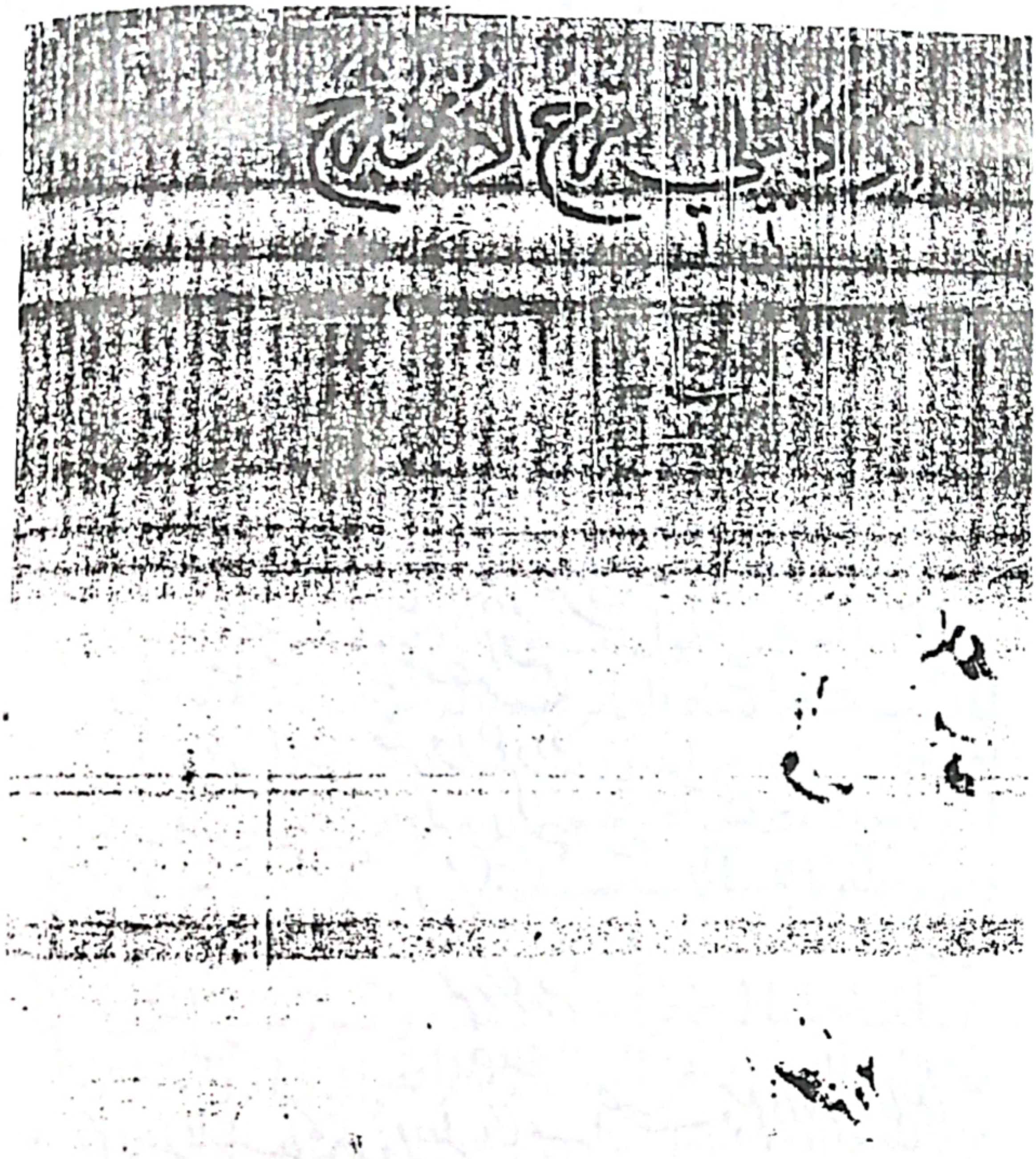
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
الحمد لله الذي جعل العربية مفتاح البيان، وصيرها آلة تحرز
بها عن الخطأ في اللسان، وتوج تشييدها المنطق الذي هو المميز
للإنسان، وهيأها سلما يرتقى بها إلى ذروة حقائق القرآن
والصلوة على خير الأنام محمد الفرقان وعلى آله وصحبه نجوم أهل
الإيمان. وبعد فيقول الإمام العالم العلامة الفاضل
الكامل أفضل الفاضلين أشرف المحققين المولى المعظم الإمام الأعظم
الجامع بين المعقول والمنقول حاوي الأصول والفروع مبين
الحلال والحرام ملك القضاة والحكام جمال الملة والدين
محمد بن صدر الحاج شمس الدين عبد الغني الأردبيلي
متع الله المسلمين بطول بقائه وبقاء دولته نحو حالفته
لما رأيت مختصر الإمام الهمام علامة العالم أستاذ الأئمة بني
آدم جار الله قدس الله روحه ونور ضريحه أعني الأنموذج في
النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم غزير الجدوى مرغوبا للمبتدئ
وغيره مطلوبا للسالك مسلك حبره ولم يكن له شرح يلوح
لفاضله وقد كنت أريد تلخيصه للمبتدين من أصحابنا المنخرطين
في سلك أحبابنا لا سيما قرة عيني الرمدة وسرور نفسي الكمدة
علاء الله والدين أحمد بن الصدر الإمام أقضى القضاة والحكام
عماد الله والدين مفضل الكاشي بلغهم الله آمالهم وأوضاع
في العالمين أعمالهم أردت أن أشرحه شرحا يقيد طالبه
وينقض عنه مطالبه بحيث لا أخطي في تحليل لفظه خطأ كثيرا

الصفحة الأولى من النسخة المرموز إليها بالحرف (س)

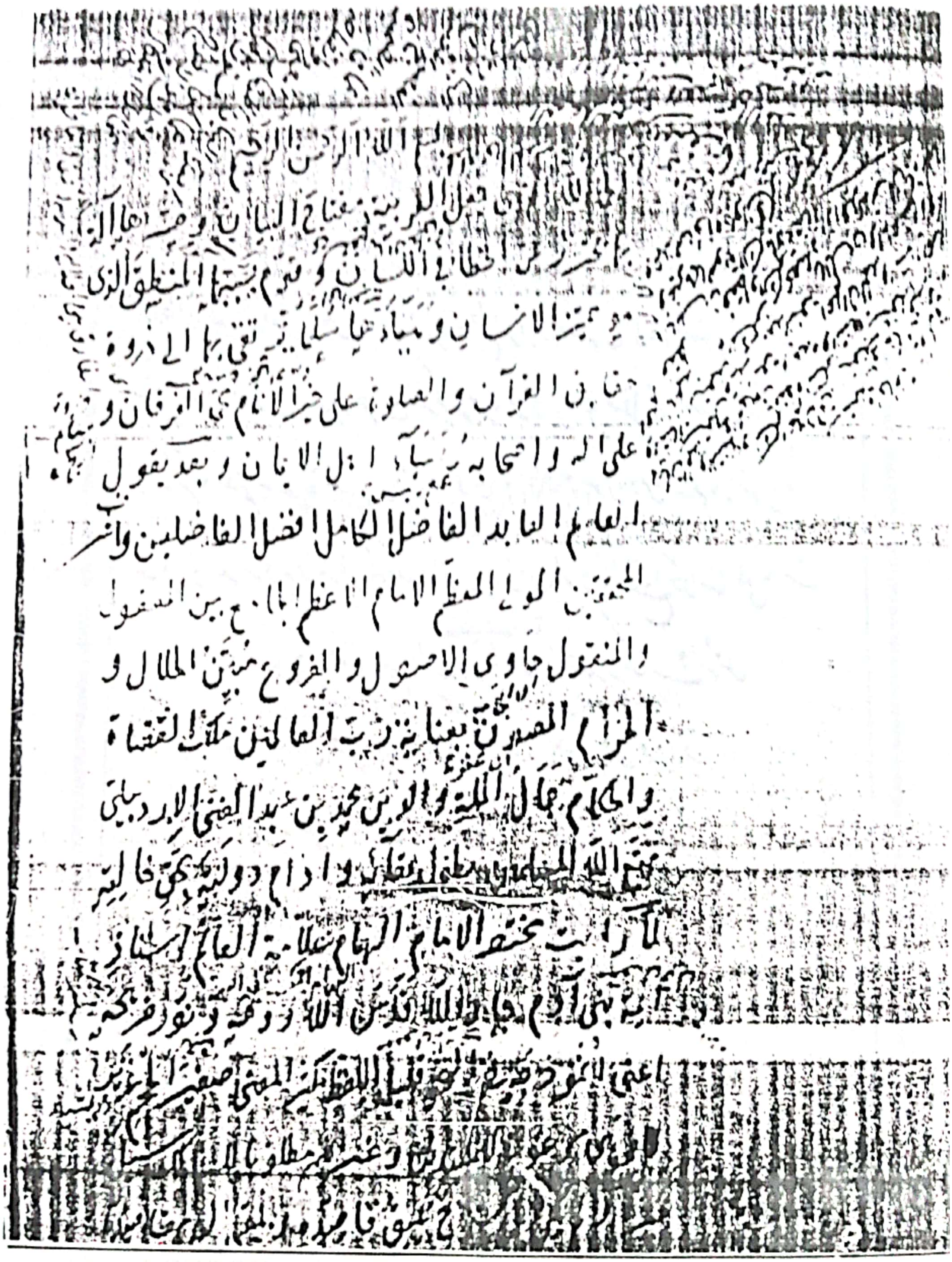


ان يصلي بكرمه ويعصمني عن الوهم فيه فاني
بارض التاليف منها كان دالممتنع بالذات
والعقل لا يوجد ان طغيف منه في
استعمال وذلك لانه بنا دامس
على الاستعداد فان نسبة
الزيف فيه كمثال
مثل صحيحه الامر
واغمض الى
مثل ذلك وورد
اليه للعلم
لسنة الخوارزم
تم والكدر
رضه
الحمد لله على سيدنا محمد واله الطاهرين وصحبه وسلم دائما ابدا ابدا

الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز إليها بالحرف (س)

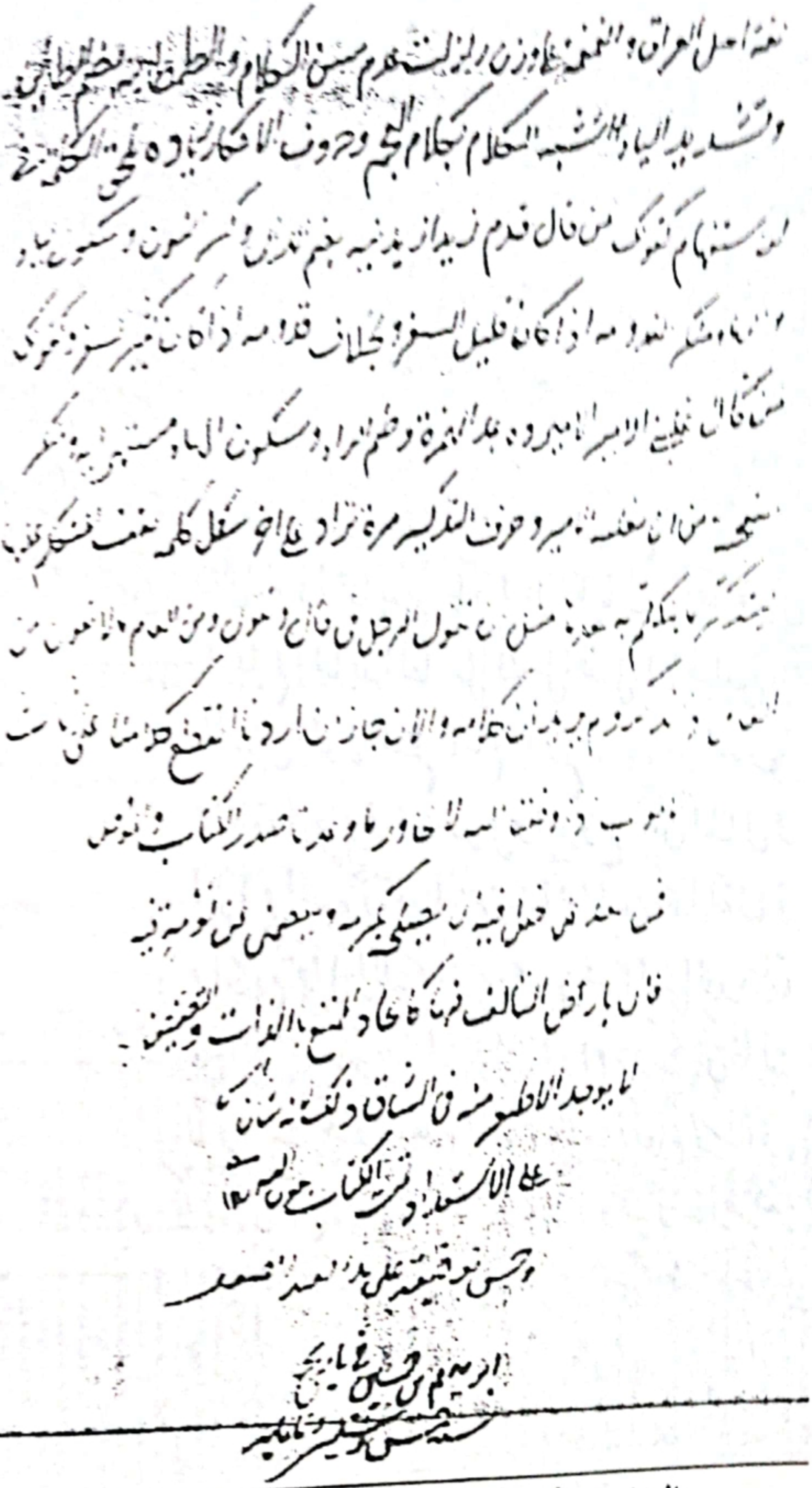


صفحة العنوان من النسخة المرموز إليها بالحرف (هـ)



جعل العربية مفتاح البيان وصيرها آلة
لطائف اللسان وتمم بتبيان المنطق الذى
تمييز الانسان ومبادئها سلما يرتقى بها الى ذروة
القرآن والصلاة على خير الانام فى القرآن وسلم
على آله واصحابه اهل الايمان وبعد فيقول
العالم العابد الفاضل الكامل افضل الفاضلين وأكمل
المحققين المولى المعظم الامام الاعظم الجامع بين المعقول
والمنقول حاوى الاصول والفروع مبين الحلال و
الحرام المصدر بعناية رب العالمين ملك القضاة
والحكام جمال الملة والدين محمد بن عبد الغنى الاردبيلى
الله المسلمين بطول بقائه وادام دولته
لما رأيت مختصر الامام الهمام علامة العالم استاذ
بنى آدم قدس الله روحه ونور مرقده
اعنى الانموذج

الصفحة الأولى من النسخة المرموز إليها بالحرف (ﻫ)



الصفحة الأخيرة من النسخة المرموز إليها بالحرف (هـ)

شَرْحُ الأُنْمُوذَجِ فِي النَّحْوِ

تَصْنِيف

محمد بن عبد الغني الأَرْدَبِيلي
المتوفَّى سنة ٦٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلِه وصحبِه.

الحمد لله الذي جعلَ العربيةَ مفتاحَ البيانِ، وصيّرها آلةً يحترزُ بها عن الخطأ في اللسانِ. وقوّمَ بسببها المنطق الذي هو مميز الإنسان. وهيأها سلّماً يرتقى بها إلى ذِرْوةِ حقائق القرآن. والصلاة والسلام على خير الأنام محمد [صاحب](١) الفرقان، وعلى آله وأصحابه رؤساء أهل الإيمان، وبعد:

يقولُ الإمامُ(٢) العالمُ العلامةُ العابدُ الفاضلُ الكاملُ أفضلُ الفاضلين، وأشرفُ المحققين، المولى المعظم، الإمام الأعظم الجامع بين المعقول(٣) والمنقول(٤) حاوي الأصول والفروع(٥) مبين الحلال والحرام المصون بعناية رب العالمين ملك القضاة والحكام جمال الملة والدين(٦) محمد بن عبد الغني الأردبيلي متع الله المسلمين بطول بقائه، وأدام دولتَه بحق خالقِه: لما رأيتُ

(١) زيادة من ح.

(٢) في ج: الفقير.

(٣) كالمنطق.

(٤) كالنحو.

(٥) الأصول كالتفاسير والأحاديث. والفروع كالكتب المستنبطة منها لبيان الأحكام المتعلقة بالعقائد.

(٦) الملة اسم لجملة الشريعة. والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها. يقال: فلان حسن الدين، ولا يقال: حسن الملة، وإنما يقال: هو من أهل الملة. انظر: الفروق اللغوية ١٨١.

مختصرَ الإمامِ الهمام علامة العالم أستاذ أئمة بني آدم جار الله[1] العلامة قدس الله روحه ونور ضريحه أعني أنموذجه في النحو قليل اللفظ كثير المعنى صغير الحجم غزير الفحوى/ مرغوباً للمبتدئين وغيرهم/ مطلوباً للسالك سبيل خيره، ولم يكن له شرح [واف][2] يليق بقاصده، ويلقى إليه مقاصده. وقد كنت أريد تلميظه[3] للمبتدئين من أصحابنا المنخرطين في سلك أحبابنا لا سيما قرة عيني الرمدة، وسرور نفسي الكمدة/ علاء الملة والدين/ أحمد بن الصدر الإمام رئيس الأنام أقضى القضاة والحكام مظهر الحق في الأحكام عماد الملة والدين مفضل الكاشي بلغهما الله آمالهما وضاعف في العالمين إقبالهما/ أردتُ أن أشرحه شرحاً يفيد طالبه، ويفيض عليه مطالبه/ بحيث لا أتخطى في تحليل لفظه خطأً كثيرة، ولا أتجاوز عن تنقيح معناه إلا مسافة يسيرة. والتزمت أن أكتب ألفاظ المتن بتمامها من أول كِتْبَة الشرح إلى إتمامها حتى يكون كالزيادة للمتعلمين على التعريف/ ويغنيهم عن نسخ لعبت بها أيدي الجهلة بالتحريف. وأرجو الله تعالى أن يعينني على الإتمام، ويجعله قائدي إلى دار السلام/ فإنه المستعان وعليه التكلان.

---

(١) هو محمود بن عمر الزمخشري. ولد بزمخشر سنة سبع وستين وأربعمائة. جاور بمكة زمناً وتلقب بجار الله. توفي بكركانج من سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. انظر إنباه الرواة ٢٦٥/٣، والبغية ٢٧٩/٢.

(٢) زيادة من ج.

(٣) في اللسان (لمظ) ٤٦١/٧: التلمظ: الأخذ باللسان ما يبقى في الفم بعد الأكل. وقيل: هو تحريك اللسان في الفم بعد الأكل كأنه يتتبع بقية من الطعام بين أسنانه.

الكلمة والكلام

قالَ:

«الكَلِمة مُفْرد»

أقولُ قبل الشّروع فِي المقصودِ لا بدّ من تقديمِ مقدمةٍ وهي هذه.

اعلم أنّ طالبَ كل شيء ينبغي أنْ يتصورَ أولاً ذلك الشيء بوجهٍ من الوجوهِ[1] لأنّ المجهولَ من جميعِ الوجوهِ لا يمكنُ طلبه [لامتناعِ توجهِ النفسِ نحو المجهول المطلق][2]. وينبغِي أيضاً أن يتصورَ الغرضَ من مطلوبِهِ لأنه إن لم يتصوْره يكونُ سعيُهُ عبثاً. فطالب النّحوِ بتعلمِهِ ينبغِي أن يتصورَه أولاً، ويتصورَ الغرضَ منه قبل تعلمِهِ حتى يكونَ في طلبِهِ على بَصِيرةٍ. فنقولُ:

النّحوُ في اللّغةِ: القَصْدُ. وفي عرفِ النّحاةِ: علْمٌ بأُصُولٍ تعرفُ بها أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ[3] إعراباً وبناءً. والغَرَضُ منه معرفةُ الإعْرابِ والبناءِ. والإعْرابُ لا يوجدُ إلا فيما يقعُ في التركيبِ الإسنادي الذي لا يوجدُ إلا في الكلامِ. والكلام إنما يتركبُ من كلمتين، فلذلك جرتْ عادتُهم في ترتيبِ الكتبِ النحويّةِ بتقديمِ الكلمةِ على الكلامِ. والكلام على الإعرابِ.

(١) في ج، هـ: بوجه ما.

(٢) زيادة من ح.

(٣) في ح: الكلمة.

والإعراب على سائرِ الأشياءِ. وبتقديمِ الكلمةِ على الكلامِ لأنها جزؤه كما عرفْتَ، والشيءُ إنما يعرفُ بعد معرفةِ أجزائِه.

قوله: «الكلمةُ مُفْرَدٌ» تقديره: الكلمةُ لفظٌ موضوعٌ مفردٌ. فيخرجُ باللفظِ غيره كالخطِّ[1] والعقد[2] والإشارة[3] والنُّصَب[4] وبالموضوعِ المهمل كدَيْز[5]. وبالمفردِ المركب كخمسةَ عشرَ. وإنما قلنا إن المهملَ يخرجُ بقيدِ الموضوعِ، لأنّ الموضوعَ لا يكونُ إلا لمعنى، والمهملُ لا معنى له. وإنما حُذفَ قولُنا: لفظٌ موضوعٌ، لدلالةِ قولِهِ: مفردٌ عليه. لأنّ المفردَ لا يوصفُ به في اصطلاحِ النحويين إلا اللفظُ الموضوعُ.

قالَ:

«وهي إمّا اسْمٌ كرَجُلٍ. وإمّا فِعْلٌ كَضَرَبَ. وإمّا حَرْفٌ كقَدْ»

أقولُ: يعني أنّ أقسامَ الكلمةِ منحصرةٌ في الثّلاثةِ. لأنّها إن دلّتْ بنفسِهَا على معنى غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ، أعني الماضيَ، والحالَ، والاستقبالَ فهو الاسم، مثال رَجُل، فإنه يدلُّ بنفسِهِ على ذاتٍ غيرِ مقترنٍ بأحدِ الأزمنةِ الثلاثةِ. وإن دلتْ بنفسِهَا على معنى مقترنٍ به فهو الفعلُ مثل ضَرَبَ، فإنه يدلُّ بنفسِهِ على ضَرْبٍ مقترنٍ بزمانِ الماضِي. وإن لم تدل بنفسِهَا على

---

(١) الخط هو الطريق الفاصل بين أرض زيد وأرض عمرو مثلاً.

(٢) العقد جمع عقدة، وهي الحبل الذي يعقد في الإصبع ليكون تذكرة لبعض الأشياء.

(٣) الإشارة، وهي إما بالعين أو باليد أو غيرهما للانتباه وضده وغيرهما.

(٤) النصب بضم النون وفتح الصاد جمع نصبة بسكون الصاد وضم النون: ما وضع لمعرفة الطريق إما في الماء أو غيره.

فالخطوط والعقد والنصب والإشارات ليست مما يتلفظ به الإنسان أصلاً. وما لم يتلفظ حقيقة أو حكماً لا يكون داخلاً في اللفظ.

(٥) ديز مقلوب زيد.

معنى فهو الحَرْف، كقَدْ، فإنّه لا يدلُّ على معنى في نفسِهِ بل يدلُّ بواسطةِ غيرِهِ[1] نحو: قَدْ قامَ زيْدٌ.

قالَ:

«الكلامُ مؤلّفٌ إما من اسمين أسندَ أحدُهما إلى الآخرِ نحو: زيدٌ قائمٌ. وإما من فعلٍ واسْمٍ نحو: ضربَ زيْدٌ، ويسمّى كلاماً وجملةً»

أقولُ: لما بينَ الكلمةَ أرادَ أن يبينَ الكلامَ. فقوله: مؤلفٌ، احتراز عن المفردِ مثل زَيْد. وقوله: إما من اسمين، وإما من فعلٍ واسم، احتراز عن المؤلفِ من فعلين نحو: ضربَ ضربَ. أو من فعلٍ وحرفٍ نحو: قَدْ ضربَ. أو من حرفين نحو: قَدْ قَدْ. أو من حرفٍ واسمٍ[2] نحو: مَا زيْدٌ[3]. وقوله: أسندَ أحدُهما إلى الآخرِ، احتراز عن المؤلفِ من اسمين لم يسندْ أحدُهما إلى الآخرِ نحو: غلامُ زيْدٍ، وخمسةَ عشرَ. فإنّ كلّ ذلك لا يكونُ كلاماً.

وقوله: وإما من فِعْلٍ واسْمٍ، تقديرُه: وإما من فِعْلٍ واسْمٍ أسندَ ذلك الفعلُ إلى ذلك الاسمِ. وإنّما لم يذكرْه صريحاً لأنّ قولَه: أسندَ أحدُهما إلى الآخرِ، يدلُّ على وجوبِ الإسنادِ بينهما. لأن الإسنادَ نسبة أحدِ الجزأين إلى الآخرِ ليفيدَ المخاطبَ فائدةً تامةً يصحُّ السكوتُ عليها.

---

(١) قال ابن الحاجب في كافيته: الكلمة إما أن تدل على معنى كائن في نفسها أو لا، الثاني الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا. الثاني الاسم، والأول الفعل. انظر شرح الكافية ٦/١.

(٢) فإن قيل: المنادى في نحو: يا زيد، تحصل به الفائدة ولم يتألف مما ذكر بل هو مؤلف من حرف واسم. أجيب بأنه مؤلف من فعل واسمين لأن تقديره: أنادي زيداً، فيا نائبة مناب الفعل لغرض الإنشاء.

(٣) في ح: قد زيد.

وقوله بعد هذا: الاسم هو ما صحَّ الحديثُ عنه، يدلُّ على أنّ الإسنادَ إنّما يكونُ للفعلِ إلى الاسمِ. وقوله: زَيْدٌ قَائِمٌ، مؤلّفٌ من اسمين أسندَ أحدُهما وهو قَائِم إلى الآخرِ وهو زَيْد. وقوله: ضربَ زيْدٌ، مؤلفٌ من فِعْلٍ واسْمٍ، أسندَ ذلك الفعلُ إلى الاسمِ. وكلُّ واحدٍ منهما يسمّى كَلاماً وجُمْلةً.

قسمُ الأَسْماءِ

قالَ:

بابُ الاسْمِ

«هو ما صحَّ الحديثُ عنهُ ودخلَه حرفُ الجرِّ وأُضِيفَ، وعُرِّفَ ونُوِّنَ»

أقولُ: لما فرغَ من تقسيمِ الكَلِمةِ شرعَ في مباحثِ أقسامِهَا. وقدّمَ الاسْمَ على الفِعْلِ والحرْفِ لأنّه أصلٌ وهما فرْعانِ. إذْ هو لا يحتاجُ إليهما في تأليفِ الكلامِ، وهُما يحتاجانِ إليه.

وقوله: بابُ الاسمِ، تقديرُه: هذَا بابُ الاسمِ. والاسمُ في اللّغة ظاهرٌ. وفي اصطلاحِ النحويين[1]: ما صحّ الحديثُ عنْهُ[2]. يعني يجوزُ أن يخبرَ عنْهُ نحو: خرجَ مُوسَى، فإنّ مُوسَى [اسم][3] قد أخبر عنه بالخروج. ودخلَه حرفُ الجرّ، يعني يجوزُ أن يدخلَه حرفُ الجر نحو: مررْتُ بِعِيسَى، فإن عِيسَى اسم قد دخلَه الباء، وهو حرفُ الجرّ. وأضيف، يعني يجوزُ أن

---

(١) في ح، هـ: وفي الاصطلاح.

(٢) قال ابن هشام في القطر ١٥: وعلامة الاسم المعنوية واحدة، وهي الحديث عنه، كقام زيد. وهذه العلامة أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها استدل على اسمية التاء في ضربْتُ. ألا ترى أنها لا تقبل (أل) ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط.

(٣) زيادة من ح.

يضافَ إلى غيرِه نحو: غلامك، فإنّ غلاماً اسم أضيف إلى الكافِ. ومُعَرّف، يعني يجوزُ أن يدخلَه حرفُ التعريفِ، وهو الألفُ واللّامُ نحو: الرّجُل. ومُنَوّن، يعني يجوزُ أن يدخلَه التنوينُ نحو: زيْدٌ، وعمْرٌو. فجميعُ هذه الأشياءِ من خواصِّ الاسمِ لا يوجدُ شيءٌ منها في الفعْلِ ولا في الحرْفِ.

أما الإخبارُ عنه فلأنّ الفعلَ دائماً خبرٌ فلا يخبرُ عنه. والحرفُ لا يكونُ خبراً ولا مخبراً عنه. وأما حرفُ الجرِّ فلأن الجرَّ علامةُ المخبرِ عنه. وقد قلْنا إنّ الفعْلَ والحرْفَ لا يخبرُ عنهما. وأما الإضافة فلأنّ الغرضَ منها إما التعريف أو التخصيص أو التخفيف كما سيجيءُ. والفعلُ والحرفُ لا يصلحانِ لشيءٍ من ذلك. وأما الألف واللّام فإنّ الغرضَ من دخولهما تعريفُ المخبرِ عنه، وقد ذكرنا أنّ الفعلَ والحرفَ لا يخبرُ عنهما. وأما التّنوين فلأنّه علامةُ تمام مدخولِهِ، والفعلُ والحرفُ لا يتمّانِ إلا بغيرٍ. أما الفعل فبالفاعل، وأما الحرف فبمتعلّقِهِ.

قالَ:

«وأصنافُه: اسم الجِنْس، والعَلَم، والمُعْرب وتوابعه والمَبْنيّ، والمُثَنّى، والمَجْمُوع، والمَعْرِفة والنَّكرة، والمذكّر والمؤنّث، والمُصَغّر، والمَنْسُوب، وأسماء العَدَدِ، والأسماء المتصلة بالأفعالِ»

أقولُ: الأصناف بمعنى الأقسامِ. يعني أن أقسامَ الاسمِ المذكورة في هذا الكتابِ منحصرةٌ في خمسةَ عشرَ قسماً:

الأوّل: اسم الجِنْسِ وهو ما يدلُّ على شيءٍ غير معيّن وما يشبهُهُ في الحقيقةِ كرَجُل[1].

---

(١) اسم الجنس: هو ما وضع لأن يقع على شيء، وعلى ما أشبهه، كالرجل فإنه موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه. والفرق بين الجنس واسم

والثّاني: العَلَم، وهو ما يدلُّ على شيءٍ معيّنٍ ولا يتناولُ غيره بوضعٍ واحدٍ كزَيْدٍ.

والثّالث: المُعْرَب، وهو ما اختلَفَ آخرُه باختلافِ العَوامِلِ لفظاً كزَيْدٍ، أو تقديراً كسُعْدَى.

والرّابع: توابِع المُعْرَبِ، وهي كلُّ اسمٍ ثانٍ معربٍ بإعرابِ سابقِه من جهةٍ واحدةٍ كالعَالِمِ في: زَيْدٌ العَالِمُ قائِمٌ.

والخَامس: المبنيّ، وهو الذي سكونُ آخرِهِ وحركتُهُ لا بعَامِلٍ كمَنْ، وهَـؤلاءِ، وأيْنَ.

والسّادس: المثنّى، وهو ما زيدَ في آخرِهِ ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَهما، ونونٌ مكسورةٌ نحو: جاءَنِي مسلمانِ ورأيتُ مسلمَيْنِ، ومررْتُ بمسلمَيْنِ.

والسّابع: المجموع، وهو ما دلّ على آحادٍ يدل على أحدها واحده، كزيدِينَ، ورِجَال، وهِنْدات.

والثّامن: المَعْرِفة، وهي ما دلّتْ على شيءٍ معيّنٍ نحو: أنَا، وأنْتَ.

والتّاسع: النّكِرة، وهي ما دلتْ على شيءٍ غيرِ معيّنٍ كغُلامٍ.

والعَاشر: المذكّر، وهو ما خلاَ آخره من تاءِ التأنيثِ، وألفِهِ المقصورةِ والممدودةِ كرجلٍ.

والحادِي عشرَ: المؤنّث، وهو ما في آخرِهِ إحداهنّ كمَرْأَة، وحُبْلَى، وحَمْراء.

= الجنس، أن الجنس يطلق على القليل والكثير، كالماء فإنه يطلق على القطرة والبحر. واسم الجنس لا يطلق على الكثير بل يطلق على واحد على سبيل البدل كرجل. فعلى هذا كان كل جنس اسم جنس بخلاف العكس. انظر التعريفات ١٥، شرح المفصل ٢٦/١.

والثّانِي عشرَ: المصغَر، وهو ما ضمّ أوله، وفتح ثانيه، وزِيدَ ما قبل ثالثِهِ ياء ساكنة كرُجَيْلٍ.

والثّالث عشرَ: المَنْسُوب، وهو ما لحق آخره ياء مشدّدة تدلُّ على نسبةِ شيءٍ إليه كبغدادِيّ.

والرّابع عشرَ: أسماء العَدَدِ، وهي أسماء تعد بها الأشياء كواحد واثنين وثلاثة.

والخامِس عشرَ: الأسماء المتصلة بالْأَفْعَالِ وهي أسماءٌ فيها معنى الفعل كعِلْمٍ وعَالِم وعَلِيم ومَعْلُوم.

واعلمْ فهذه الخمسةَ عشرَ أصنافُ الاسمِ الذي يذكرُ كل واحدٍ منها مع ما يتعلقُ به في هذا الكتابِ بالترتيبِ.

قــال:

«واسم الجِنْس، وهو على ضربين: اسم عَين كرَجُل، ورَاكِب. واسم معنى كعِلْم ومَفْهوم»

أقول: لما فرغ من تعدادِ أصنافِ الاسمِ مجملةً شرعَ في تعدادِها مفصلةً. وراعى في التفصيلِ ترتيبه كما في الإجمالِ. فلا جرم ابتدأ ها هنا بما ابتدأ به هنالِكَ، أعنى اسمَ الجنسِ الذي هو أولُ الأصنافِ الخمسةَ عشرَ، وقسّمهُ على قسمين:

اسم عين، وهو ما يقومُ بنفسِهِ كرَجُل.

واسم معنى، وهو ما يقومُ بغيرِهِ كعِلْم. ثم مثل لكلِّ قسمٍ بمثالين، مشتقّ وغير مشتقٍ، فحصلَ لك أربعةُ أقسامٍ:

الأوّل: اسم عين غير مشتقّ كرَجُل.

والثّاني: اسم عين مشتقّ كرَاكِب.

والثّالث: اسم معنى غير مشتقّ كعِلْم.

والرّابع: اسم معنى مشتقّ كمَفْهُوم.

قــال:

«العَلَم، الغالب عليه أن ينقلَ عن اسمِ جنسٍ كجَعْفَر. وقد ينقل عن فِعْل كيَزِيد. وقد يرتجلُ كغَطَفَان»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الأوّلِ شرعَ في الصنفِ الثّاني أعني العلمَ، فقالَ: الغالب على العلمِ أن ينقلَ عن اسمِ جنس كجَعْفر، فإنه وضـع أولاً للنّهرِ الصغيرِ ثم نقلَ منه، وجعلَ علماً لرَجُلٍ. وقد ينقلُ العلم عن فِعْل كيَزِيد[1] فإنّه في الأَصْلِ مضارعُ زَادَ، فنقلَ منه وجعلَ علماً لرَجُلٍ. وقد يرتجلُ العلم، أي يجعلُ في أولِ وضعِهِ علماً من غيرِ أن ينقلَ عن شيءٍ كغَطَفَان، فإنّه وضـعَ أوّلاً علماً لقبيلةٍ.

فالعَلَم إما مَنْقُول، أو مُرْتَجَل. والمُرْتَجَل كغَطَفَان. والمَنْقُول إما من مفردٍ أو من مركبٍ. والمفرد إما من اسمِ جنسٍ، وهو الغالبُ كجَعْفَـر[2] وإما من فعلٍ ماضٍ كشَمَّرَ، فإنه في الأَصْلِ بمعنى جدّ، ثم جعلَ علماً لفَـرسٍ[3]. أو من مضارعٍ كيَـزِيد، أو من أَمْـرٍ كإصْمِتَ، بكسـرِ الهمزةِ والميمِ، فإنه في الأَصْل أمرٌ من تَصْمُتُ على وزْنِ تَنْصُرُ بمعنى تسْكُتُ.

---

(١) العلم المنقول عن فعل نحو يزيد لا يجوز دخول ال عليه لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل ال. فأما قوله:

رأيت الوليد بن اليـزيد مبـاركا   شـديداً بـأعباء الخـلافة كـاهله

فضرورة. وما عداه وجهان. وهما دخول ال وسقـوطها كحـارث والحارث وفضـل والفضل، وأسد والأسد. انظر المساعد ١/١٣٠ وشرح التصريـح ١/١٥٢، والخزانة ١/٣٢٧، والعيني ١/٢١٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٢٥٢، ٣٤٢.

(٢) وقد يكون النقل عن مصدر كفضل، أو صفة كحارث ومسعود وسعيد.

(٣) في ح: لرجل.

فجعلَ علَماً لبريّةٍ[1]. قال أحدٌ سمعَ صوتاً لصاحبِه فيها: اصْمُتْ وغير ضمة الهمزة إلى الكسرة، كما غير بناؤه إلى الإعراب.

والمركب إما إسناديّ كتأبّطَ شرّاً[2] فإنّ معناه في الأصْل: أخذَ تحْتَ إبْطِهِ شرّاً، فجعل علَماً لرجُلٍ أخذَ تحت إبْطِهِ حَيّةً أو سَيْفاً.

أو إضافي كعَبْدِ اللّهِ، أو غيرهما كبَعْلَبَكَّ[3] فإنّ بَعْلاً اسم لصنمٍ، والبَكُّ مصدرٌ بمعنى الدّقّ، فجعلَ علَماً لِبَلْدةٍ.

---

(1) إصمت اسم علم لبرية قال الراعي النميري:

أشلى سلوقية باتت وبات بها … بوحش إصْمِتَ في أصلابها أود

وقال بعضهم: العلم هو وَحْشُ إصْمِتَ، الكلمتان معاً. وقال أبو زيد: يقال: لَقِيتُهُ بوحش إصْمِتَ قبلُ، وهي الأرض القفر. وإصمت منقول من فعل الأمر مجرداً عن الضمير، وقطعت همزته ليجري على غالب الأسماء. وكسر الهمزة من إصمت إما لغة لم تبلغنا، وإما أن يكون غير في التسمية به عن أُصْمُت، بالضم الذي هو منقول في مضارع هذا الفعل. وإما أن يكون مجرداً مرتجلاً وافق لفظ الأمر الذي بمعنى اسكت. انظر نوادر أبي زيد ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ٧٥/١، ومعجم البلدان ٢١٢/١، وديوان الراعي النميري ٤٦.

(2) المركب الإسنادي يختص بالجملة الفعلية. وفاعلها قد يكون ظاهراً كشاب قرناها. وقد يكون مضمراً. وهو إما بارز كأطْرِقَا، علماً لبقعة معروفة. أو مستتر كتأبط شراً، علماً لرجل. وحكمه في توارد العوامل عليه أن يحكى أصله، وتقدر على آخره الحركات لاشتغال المحل بحركة الحكاية. وأما الجملة الاسمية فلم تسمع التسمية بها. انظر شرح المفصل ٣١/١، والعيني ٣٩٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٦/١.

(3) ولهذا الاسم ونظائره من المركبات أحكام. فإن شئت جعلت آخر الأول والثاني مفتوحاً بكل حال كقولك: هذه بَعلَبَكَّ، ورأيت بَعلَبَكَّ، وجئت من بعلَبَكَّ، فهذا تركيب يقتضي بناءه، فكأنك قلت: بَعْلَ و بكَّ، فلما حذفت الواو أقمت البناء مقامه، ففتحت الاسمين كما قلت: خمسةَ عشرَ. وإن شئت أضفت الأول إلى الثاني فقلت: هذه بعلُبَكٍّ، ورأيت بَعْلَبَكٍّ، ومررتُ ببعلِبَكٍّ. وإن شئت أعربته إعراب ما لا ينصرف، فقلت: هذه بعلبكُّ ورأيت بعلبكَّ، ومررت ببعلبكَّ. انظر شرح المفصل ٦٥/١، ومعجم البلدان ٤٥٣/١.

وللعَلَمِ قسمةٌ أخرى، وهي أنه إن كانَ فيه مَدْحٌ أو ذَمٌّ فهو اللَّقب كمحمود وبطّة. وإلا فإن كانَ أولُهُ أباً أو أمّاً فهو الكِنْيَة كأَبـي عَمْرٍو، وأمّ كُلْثُوم، وإلا فهو الاسمُ كجَعْفَر.

قالَ:

«المعرب: وهو على ضربين. منصرف وهو ما يدخلُه الرفـعُ والنّصبُ والجرُّ والتنوينُ كزيْدٍ. وغير منصرفٍ وهو الذي مُنِـعَ من الجرِّ والتنوينِ. ويفتـحُ في موضـعِ الجرِّ نحو: مررْتُ بأَحْمدَ. إلا إذَا أضيفَ، أو عرِّفَ باللّامِ نحو: مررْتُ بأَحْمدِكم، وبالأَحْمَرِ».

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثّاني، شرعَ في الصنفِ الثّالثِ، أعني المعربَ، فنَوَّعَه على نوعين: منصرفٌ، وغيرُ منصرفٍ.

فالمنصرفُ هو ما يدخلُه الرفـعُ، والنصبُ والجرُّ والتنوينُ كزيْدٍ في قولِنَا: جاءَنِي زيْدٌ، ورأيْتُ زيْداً، ومررْتُ بزيْدٍ.

وغيرُ المنصرفِ، وهو الذي مُنِـعَ من الجرّ والتنوين. ويفتـحُ في موضـع الجرّ لأنّ الجرَّ والفتـحَ أخوانِ[1] كأحمدَ في قولِكَ: مررْتُ بأَحْمدَ، بفتـحِ الدّالِ. وإنما يمنـعُ من الجرِ والتنوينِ لما سيجيءُ من بعد. وهو أنّ غيرَ المنصرفِ ما فيه سببانِ أو سببٌ واحدٌ متكررٌ من الأسبابِ التسعةِ الآتيةِ. وكل واحدٍ من تلك الأسبابِ فرعُ الأصلِ كما سيتحققُ إن شاءَ الله تعالَى. فيكون في كلِّ غيرِ منصرفٍ فرعيتان. فيشبهُ الفعلَ من حيثُ إن فيه أيضاً فرعيتين:

أحدهما: احتياجه في تأليفِ الكلامِ إلى الاسمِ كما عرفْتَ.

والثانية أنه مشتقٌّ من الاسمِ[2]. والمشتق فرعُ المشتقِّ منه. فلما شابَه الفعلَ من هاتين الجهتين ناسَبَ أن يمنـعَ منه أقوى خواصّ الاسمِ وهو الجرُّ

---

(١) لأن الجر والفتـح أخوان من حيث إن صورتهما في الكتابة واحدة بخلاف الضم.

(٢) أي من المصدر.

والتنوينُ. إلّا إذا أُضيفَ غير المنصرفِ إلى شيءٍ، أو عرّف باللّامِ فإن الجرَّ لا يمنعُ منه. لأنَّ الإضافةَ واللامَ من خواصِّ الاسمِ فيقوى بسببِهِما الاسميةُ فيه، وتضعفُ بهما مشابهته الفعل، فيدخلُه ما منع منه بسببِ قوةِ تلك المشابهةِ نحو: مررْتُ بأَحْمَدِكم، فإن أَحْمَد لما أُضيفَ إلى (كم) كسر داله. ونحو: مررْتُ بالأَحْمَرِ، فإنّ أَحْمَرَ لما دخلَه اللامُ كُسِرَ راؤُه.

قال:

«والإعْراب: هو اختلافُ آخرِ الكلمةِ باختلافِ العوامل لفظاً أو تقديراً. واختلافُ الآخرِ إما بالحركاتِ نحو: جاءَنِي زَيْدٌ، ورأَيْتُ زَيْداً، ومررْتُ بزَيْدٍ. وإما بالحروفِ، وذلك في الأسماءِ الستّةِ مضافة إلى غيرِ ياء المتكلّمِ، وهي: أَبُوه وأَخُوه وهَنُوه[(١)] وحَمُوها وفُوه وذُو مَالٍ، نحو: جاءَنِي أَبُوه، ورأَيْتُ أَباه، ومررْتُ بِأَبِيه، وكذلِكَ البواقي»

أقولُ: لما بَيَّنَ المعربَ أرادَ أن يبيِّنَ ما بسببِهِ يصيرُ المعربُ معرباً. أعني الإعرابَ، وهو اختلاف آخرِ الكلمةِ اسماً كانتْ أو فعلاً باختلافِ العواملِ في أولِهَا. فاحترز بالآخرِ عن الأولِ والوسطِ فإنّ اختلافَهما لا يسمى إعراباً كرَجُلٍ ورُجَيْلٍ ورِجال. ومثال الوسط نحو: جاءَنِي امرُؤٌ وابْنُمٌ، ورأَيْتُ امْرَءاً وابْنَماً ومررْتُ بامْرِئٍ وابْنِمٍ[(٢)]. واحترز باختلافِ العواملِ عن اختلافِ الآخرِ لا بالعاملِ نحو: مَنْ ضربَ، ومَنِ الضَّارِبُ، ومَنِ الرجُلُ[(٣)]. وإنما

---

(١) الهن في اللغة: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره، وهو في ثلاثة. إما في الذات كالعورة من الرجل والمرأة. وإما في الصفات الذميمة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة. وإما في الأفعال القبيحة كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها.

(٢) قال البصريون في ابنم وامرىء، إن حركة ما قبل الآخر تتبع حركة ما بعدها. وقال الكوفيون إن ابنما معرب من مكانين. الصبان ٤/٢٧٧.

(٣) فكسر النون في قوله: مَنِ الضارب، ومَنِ الرجل، إنما هو للتخلص من التقاء الساكنين. ولا يسمى ذلك إعراباً.

اختصَّ الإعرابُ باختلافِ الآخرِ لأنّ اختلافَ الأوّلِ والوسطِ دليلٌ على وزنِ الكلمةِ، فلا يصيرُ دليلاً لشيءٍ آخرَ. واختلافُ آخرِ الكلمةِ إما بالحركاتِ كاختلافِ آخرِ زَيْد في نحو: جَاءَنِي زَيْدٌ ورأَيْتُ زَيْداً، ومررْتُ بزَيْدٍ. وإما بالحروفِ وذلك في أربعةِ مواضعَ.

الأوّل في ستةِ أسماءٍ سمتها العربُ بالأسماءِ الستّةِ إذا كانتْ مضافةً إلى غيرِ ياءِ المتكلِّمِ. وتلك الأسماءُ: أَبُوه، وأَخُوه، وحَمُوها، وهَنُوه، وفُوه، وذُو مَالٍ[1]. فتقول لبيانِ اختلافِهَا بالحروفِ: جاءَنِي أَبُوه، ورأَيْتُ أباه، ومررْتُ بأَبِيهِ. فآخر الأَبِ يختلفُ ولكن لا بالحركاتِ بل بالحروفِ، أعني بالواوِ في الرفعِ، والألف في النصبِ، والياءِ في الجرِّ، وكذلك تقولُ في البواقي: أَخُوه، أَخاه، أَخِيه. حَمُوها، حَماهَا، حَمِيها. هَنُوه، هَنَاه، هَنِيه. فُوه، فَاه، فِيه. ذُو مَالٍ، ذَا مَالٍ، ذِي مَالٍ. وإنّما أعربت هذه الأسماء بالحروفِ لأنّها ثقيلةٌ بسببِ تعدّدٍ يقتضيه تحقق معانيها. إذ الأب مثلاً إنما يُتصورُ بعد تصورِ من له الأب مع أنّ أواخرَها حروفٌ تصلحُ أن تكونَ علامة الإعرابِ فلم يزيدُوا عليها الحركات[2] لئلا يزدادَ عليها الثقلُ. وإنما قَالَ: مضافة، لأنّها إذا[3] كانتْ غيرَ مضافةٍ يكونُ إعرابُها بالحركاتِ لفظاً نحو: جاءَنِي أبٌ، ورأيْتُ أباً، ومررْتُ بأبٍ. وإنما قالَ: إلى غيرِ ياءِ المتكلّمِ، لأنّها إذا أضيفتْ إلى ياءِ المتكلّم يكونُ إعرابُها بالحركاتِ تقديراً نحو: جاءَنِي أبِي ورأيْتُ أَبِي، ومررْتُ بأَبِي. وفيها قيدان آخرانِ:

(١) ذو لا تستعمل إلا مضافة. ولا تضاف إلا إلى اسم جنس ظاهر غير صفة كما مثل. فلا يقال: جاءني ذوه، ولا: جاءني ذو قائم. واشترطوا في إعراب ذو بالحروف أن تكون بمعنى صاحب احترازًا من ذو الطائية بمعنى الذي فإنها مبنية على سكون الواو رفعاً ونصباً وجرًا، تقول: جاءني ذو قامَ، ورأيت ذو قامَ، ومررت بذو قام. وفي إعراب الفم بها زوال الميم منه. ومنهم من أعرب الهَنَ إعراب الأسماء الخمسة.

(٢) في ج، س: الحركة.

(٣) في ح، هـ: إن.

الأوّل: أن تكونَ مكبّرةً لأنّها إن كانتْ مصغّرةً يكونُ إعرابُها بالحركاتِ لفظاً نحو: جاءَني أُبَيٌّ، ورأيْتُ أُبيًّا، ومررْتُ بأُبَيٍّ.

والثّاني أن تكونَ مفردةً لأنّها إذا كانتْ تثنيةً يكونُ إعرابُها بالحروفِ ولكن لا بجميعِها بل ببعضِهَا نحو: جاءَني أبَوانِ، ورأيْتُ أبويْنِ، ومررْتُ بأبويْنِ. وإن كانتْ جمعاً يكونُ إعرابُها إمّا ببعضِ الحروفِ، وذلك إذا كانَتْ جمعَ تصحيحٍ[1] نحو: جاءَني أبونَ، ورأيْتُ أبينَ، ومررْتُ بأبينَ. وإمّا بتمامِ الحركاتِ لفظاً وذلك إذا كانتْ جمعَ مكسرٍ نحو: جاءَني آباءٌ، ورأيْتُ آباءً، ومررْتُ بآباءٍ.

قالَ:

«وفي كِلَا مضافاً إلى مضمرٍ نحو: جاءَني كِلَاهُما ورأيْتُ كِلَيْهِمَا، ومررْتُ بكِلَيْهِمَا»

أقولُ: لما ذكرَ الموضعَ الأوّلَ من المواضعِ الأربعةِ التي فيها الإعراب بالحروفِ، أرادَ أنْ يذكرَ الموضعَ الثانيَ وهو كِلَا للمذكَّرِ، وكذلك كِلْتَا للمؤنّثِ[2] فإنّهما إذا كانَا مضافينِ إلى المضمرِ يكونُ إعرابُهما ببعضِ الحروفِ أعني بالألفِ في حالةِ الرَّفعِ، وبالياءِ في حالتي النصبِ والجرِّ[3]

---

(١) في ح: مصحح.

(٢) كلتا هو مؤنث كلا. واختلف في ألف كلا. إنه في الأصل واو كعصو، فقلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. أو ياء كرحى، قلبت كذلك. والأكثرون على الأول لكونها مكتوبة بالألف، لأن الألف إذا قلبت عن الواو تكتب ألفاً كالعصا. وإذا قلبت عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الألفين. والتاء في كلتا بدل من الألف في كلا، والألف للتانيث كالف حبلى لان علامة التانيث يجب أن تكون في الآخر. انظر الكتاب ٨٣/٢، وشرح المفصل ٥٥/١.

(٣) وإنما جعلوا إعرابها بالحروف مع الضمير، لأن الضمير فرع الظاهر، والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، فأعربوهما كذلك للمناسبة بين الطرفين.

نحو: جاءَنِي الرجلانِ كِلاهُما، ورأيْتُ الرجلَيْنِ كِلَيْهما، ومررْتُ بالرجلَيْنِ كِلَيْهِمَا. جاءَتْنِي المرأتانِ كِلْتَاهُما، ورأيْتُ المرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا، ومررْتُ بالمرأتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا. وإنّما أعربَ كِلاَ وكِلْتَا بالحروفِ لأنّهما يشابهانِ التثنيةَ من حيثُ المعنى واللفظِ. أما من حيثُ المعنى فظاهرٌ. وأما من حيثُ اللفظُ فكما أنّ في آخرِ التثنيةِ ألفاً ونوناً في حالةِ الرفعِ وياءً ونوناً في حالتي النصبِ والجرِّ فكذلك كِلاَ وكِلْتَا[1] إلاّ أنّهما لما كانَا دائمي الإضافةِ لم تظهر قطّ نونُهما. وإنّما قالَ: مضافاً إلى مضمرٍ، لأنّهما إن أضيفَا إلى المظهرِ يكونُ إعرابُهما بالحركاتِ تقديراً نحو: جاءَنِي كِلاَ الرجلَيْنِ وكِلْتَا المرأتَيْنِ. ورأيْتُ كِلاَ الرجلَيْنِ وكِلْتا المرأتَيْنِ. ومررْتُ بكِلاَ الرجلَيْنِ وبكِلْتَا المرأتَيْنِ.

قالَ:

«وفي التثنيةِ والجمعِ المصححِ نحو: جاءَنِي مسلمانِ ومسلمونَ ورأيْتُ مسلميْنِ ومسلِمِينَ، ومررْتُ بمسلمَيْنِ ومسلِمِينَ»

أقولُ: لما بينَ الموضعَ الثانيَ من المواضعِ الأربعةِ، شرعَ في بيانِ الموضعِ الثّالثِ والرّابعِ وهما التثنيةُ والجمعُ المصححُ فإن إعرابَهما أيضاً بالحروفِ ولكن ببعضِهَا. أعني بالألفِ في رفعِ التثنيةِ، وبالواوِ في رفعِ الجمعِ المصححِ، وبالياءِ في نصبِهما وجرِّهما نحو: جاءَنِي مسلمانِ ومسلمونَ ورأيتُ مسلميْنِ ومسلِمِينَ، ومررْتُ بمسلميْنِ ومسلِمِينَ. وإنما أعربَ التثنيةُ والجمعُ المصححُ بالحروفِ لأنّهما فرعانِ للمفردِ. والإعرابُ بالحروفِ أيضاً فرعٌ للإعرابِ بالحركاتِ. وقد أعربَ بعضَ المفرداتِ بالحروفِ كالأسماءِ السّتةِ[2]، فلو لم يعربَا بها أيضاً [أي

---

(١) وواحد كلتا: كِلْت، وهومذهب الكوفيين. انظر الإنصاف ٢٣٥ المسألة ٦٢/، والإيضاح في شرح المفصل ١٢١/١، وشرح المفصل ٥٤/١.

(٢) الأسماء الستة هي من المفرد الذي هو أصل المثنى والمجموع.

بالحروفِ][1] للزمَ للفرعِ مزية على الأصلِ، وهو غيرُ جائزٍ. وإنما جعلَ إعرابُها ببعضِ الحروفِ لأن حروفَ الإعرابِ ثلاثةٌ: الألف والواو والياء. ومواضعُها في التثنيةِ والجمعِ المصحح ستة رفعهما، ونصبهما وجرهما فيلزمُ التوزيعُ بالضرورةِ. وإنّما اختصّ الألفُ برفعِ التثنيةِ، والواو برفعِ الجمعِ لأن الألفَ في تثنيةِ الأفعالِ والواو في جمعِها علامتان للمرفوعِ، أعني الفاعلَ نحو: ضَرَبَا ويَضْرِبانِ واضْرِبَا، وضَربُوا، ويَضْربونَ، واضْربُوا. فجعلتا في تثنيةِ الأسماءِ وجمعِها علامتين للرفعِ أيضاً ليتناسبَ الأسماءُ والأفعالُ. وجعل الجرُّ بالياءِ لأنّهما أختان. وحملَ النصبُ على الجرِّ لأنهما أخوانِ، ثم فتح ما قبلَ الياءِ وكسرتِ النونُ في التثنيةِ وعكس في الجمعِ للفرقِ بينهما. وإنما قيدوا الجمعَ بالمصححِ احترازاً عن الجمعِ المكسرِ فإنّ إعرابَه لا يكونُ بالحروفِ بل بالحركةِ. وسنبينُ معنى المصححِ والمكسرِ وقْتَ بيانِهما إن شاءَ اللّه تعالَى.

قالَ:

«وما لا يظهرُ الإعرابُ في لفظِه قدرَ في محلِّه كعَصاً وسُعْدَى. والقَاضِي في حالتي الرفعِ والجرِّ».

أقولُ: المعربُ قسمانِ: قسم يظهرُ إعرابُه في اللفظِ. وقسم لا يظهرُ الإعرابُ في لفظِهِ. والمصنفُ لما ذكرَ القسمَ الأولَ أرادَ أن يذكرَ القسمَ الثاني، فقالَ: وما لا يظهرُ الإعرابُ إلى آخرِه، أي المعرب الذي لا يظهرُ إعرابُه في لفظِهِ قدرَ في محلِّه. أي يحكمُ بأن فيه إعراباً مقدراً سواء كانَ آخرُه ألفاً منقلبةً عن لامِ الفعلِ كعَصًا، فإنّ أصلَه عَصَوٌ، فقلبت واوُهُ ألفاً فصارَ عَصاً. أو ألفاً للتأنيث كسُعْدَى. أو ياء ما قبلها كسرة كالقَاضِي، فتقولُ: هَذِه

---

(1) زيادة من ح.

عَصاً، بالتنوينِ، وسُعْدَى، والقَاضِي بالسكونِ. ورأيْتُ عَصاً وسُعْدَى، والقاضِيَ بالفتحِ. ومررْتُ بعَصاً وسُعْدَى والقَاضِي. فلا يظهرُ الإعرابُ في لفظِ عَصاً وسُعْدَى في حالةِ الرفعِ والنصبِ والجرِّ لأن آخرَهما ألفٌ وهيَ لا تقبلُ الحركةَ. وأما القَاضِي فلا يظهرُ إعرابُه لفظاً في الرفْعِ والجرِّ لثقلِ الضمةِ والكسرةِ على الياءِ. وأما النصب فيظهرُ لخفّةِ الفتحةِ على الياءِ. ولذلِكَ قالَ: في حالتي الرفْعِ والجرِّ.

والحاصلُ أنّ المعربَ إما أن يدخلَه الحركاتُ الثلاثُ لفظاً كزَيْدٍ، أو تقديراً كعَصاً. وإما أَنْ يدخلَه بعضُ الحركاتِ الثلاثِ لفظاً كأحمدَ، أَوْ تقديراً كَسُعْدَى. وإما أن تدخلَه الحركاتُ الثلاثُ بعضها لفظاً، وبعضها تقديراً كالقاضي. وإما أن تدخلَه الحروفُ الثلاثةُ لفظاً كالأسماءِ الستةِ، أو تقديراً، وهو غير موجودٍ[١]. وإما أن يدخلَه بعضُ الحروفِ الثلاثةِ لفظاً كالتثنيةِ والجمعِ المصححِ وكِلَا أو تقديراً، وهو غير موجود أيضاً[٢]. وإما أن يدخلَه بعضُ الحروفِ الثلاثةِ بعضها لفظاً وبعضها تقديراً كالجمعِ المصححِ المضافِ إلى ياءِ المتكلم نحو: مسلميَّ[٣] أصله مسلمونَ، ثم

(١) وقال بعضهم: إذا أضيفت الأسماء الستة إلى ما فيه الألف واللام أعربت بحروف مقدرة في الأحوال الثلاثة نحو: جاءني أبو القوم، ورأيت أبا القوم، ومررت بأبي القوم. انظر حاشية عبادة على الشذور ٩٠.

(٢) ومما يقدر فيه الإعراب أيضاً الجمع المصحح إذا أضيف إلى ما فيه ال نحو: جاءني مسلمو القوم، ورأيت مسلمي القوم، ومررت بمسلمي القوم. المرجع السابق.

(٣) مسلميّ، أصله: مسلمون لي. سقطت النون للإضافة واللام للتخفيف، وصار مسلموي، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، ولما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار إعرابه في حالة الرفع تقديرياً. وأما في حالتي النصب والجر، فإعرابه لفظي لبقاء الياء التي هي علامة الإعراب في الحالتين لأن إدغامها لا يخرجها عن حقيقتها.

أضيفَ إلى ياءِ المتكلمِ فصارَ مسلميّ. فهذِهِ عشرةُ أقسامٍ، قسمان منها منتفيان غير موجود في كلامِ العربِ، والباقية قد عرفْتَ أمثلتَها.

قالَ:

«وأسبابُ منعِ الصرفِ تسعةٌ: العَلَميّة، والتّأنيث، ووَزْنُ الفِعْلِ، والـوَصْفُ، والعَدْلُ، والجَمْعُ، والتّـرْكِيبُ، والعُجْمَـةُ، والألِفُ والنّونُ المضارعتانِ لألفي التّأنيثِ»

أقولُ: الأصل في الأسماءِ أن تكونَ منصرفةً معربةً بتمامِ الحركاتِ الثلاثِ لفظاً[1] حتى تدلَّ كلُّ حركةٍ منها على ما هي دليلٌ عليه أعني الرفعَ على الفاعليةِ والنصبَ على المفعوليةِ، والجرَّ على الإضافةِ. والمصنفُ لما ذكرَ ما يقتضِي العدول عن الإعرابِ بالحركاتِ اللفظيّةِ إلى الإعرابِ بالحركاتِ التقديريةِ، أوبالحروفِ أرادَ أن يذكرَ ما يقتضي العدول عن الانصرافِ إلى عدمِ الانصرافِ أعني أسبابَ منعِ الصرفِ وهي تسعةٌ: العلميّة كزَيْنَب، والتّأنيث كطَلْحة، ووَزْن الفِعْلِ كأَحْمد[2] والوَصْف كأَحْمَر، والعَدْل كعُمَر[3]، والجَمْـع كمَسَاجِد[4] والتّركِيب كبَعْلَبَكّ[5] والعُجْمَة كإبْراهِيم، والألف والنّون

---

(١) في س، هـ: بتمام الحركات اللفظية.

(٢) ويشترط في وزن الفعل إما أن يختص بالفعل كشمر، أو يكون في أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء كأحمد. فإن قبل التاء كيعمل ويعملة صرف.

(٣) العدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره. ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ، فلذلك كان سبباً في منع الصرف لأنه فرع عن المعدول عنه. الأشباه ١/٦٢.

(٤) الجمع شرطه أن يكون على صيغة منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح. وأما نحو فرازنة فمنصرف. وسماه الرضي الجمع الأقصى. شرح الكافية ١/٤٨.

(٥) ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي الجملة نحو برق نحره، وعلى تركيب الإضافة نحو عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا. والمزج في =

المضارعتانِ [أي المشابهتانِ][1] لألفي التّأنيثِ، يعني المقصورةَ والممدودةَ مثل حُبْلَى وحَمْراء كعُمْران.

قالَ:

«متى اجتمعَ في الاسمِ سببانِ منها، أو تكررَ واحدٌ لم ينصرفْ إلا ما كانَ على ثلاثةِ أحرف ساكن الأوسط كنُوح ولُوط فإن فيه مذهبين الصرف لخفتِهِ، وعدم الصرفِ لحصولِ السببين فيه»

أقولُ: لما عدّ أسبابَ منعِ الصرفِ أرادَ أن يذكرَ شرائِطَها. فقالَ: متى اجتمعَ في الاسمِ سببانِ منها، أي من الأسبابِ التسعةِ، أو تكررَ واحدٌ كالجمعِ وألفي التأنيثِ فإن كُلًّا منهما مكررٌ بالحقيقةِ، لم ينصرفْ ذلك الاسم، أي يكونُ غيرَ منصرفٍ فيمتنعُ من الجرِّ والتنوينِ، إلا ما كانَ، يعني الاسم الذي كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ ساكن الوسط كنُوح ولُوط فإن في ذلك الاسمِ مذهبين:

أحدهما الصرف لخفتِهِ، فإن الاسمَ إنما يصيرُ غيرَ منصرفٍ بسببِ الثقلِ الحاصلِ من السببين. والثلاثي ساكن الوسط في غايةِ الخفّةِ، وغاية خفتِهِ تقاومُ أحدَ السببين فلا يؤثرُ فيه ثقلُ السببين.

والمذهب الثاني غير منصرف لحصولِ السببين[2]. وإنما صارت

= اللغة الخلط، فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني، ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك، ما لم يكن آخره ياء فيسكن نحو معد يكرب.

(1) زيادة من ح، هـ.

(2) وذهب عيسى بن عمر وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري أن في نوح ونحوه مما كان ثلاثياً ساكن الوسط وجهين. وهو مردود لأن ساكن الوسط كنوح يجب صرفه عند الأكثرين لأنه يكون أخف ما تبنى عليه الأسماء. انظر حاشية عبادة على الشذور ٢/٢٠٢.

الأسبابُ مانعةً من الصرفِ لأن الاسمَ بسببِهَا يشبهُ الفعلَ في الفرعيةِ كما ذكرنا. فإن كلًّا من هذه الأسبابِ فرعُ الأصلِ، فالعلمية للتنكيرِ، والتأنيث للتذكيرِ، ووزن الفعلِ لوزن الاسمِ، والوصف للموصوفِ، والعدل للمعدولِ عنه، والجمع للواحدِ، والتركيب للمفردِ، والعجمة للعربيةِ، والألف والنون لمدخولهِمَا. وإنما احتيجَ في منع الصرفِ إلى سببين، أو تكرر واحدٍ منهما لئلا يلزمَ منع الصرف المخالف للأصلِ في أكثرِ الأسماءِ، فإن أكثرَ الأسماءِ مشابهةٌ للفعلِ في سببٍ واحدٍ من تلك الأسبابِ. وإنما مثلَ للثلاثي الذي فيه مذهبان بنُوح ولُوط احترازاً من الثلاثي الساكنِ الوسطِ الذي يكونُ فيه ثلاثة من الأسبابِ فإنّه لا ينصرفُ ألبتة كَمَاه[١] وجُور[٢] إذ هُمَا علمانِ لبلدتَيْنِ وفيهما العُجْمَة والتّأنيث المعنويّ[٣].

قالَ:

«وكلُّ عَلَمٍ لا ينصرفُ في المعرفة ينصرفُ عند التنكيرِ في الغالبِ»

أقولُ: لما فرغَ من ذكرِ الأسبابِ التي تمنعُ الصرفَ وما يتعلقُ بها أرادَ أنْ يشيرَ إلى قاعدةٍ تفيدُكَ فائدةً جديدةً. وهي أنّ غيرَ العلميةِ من الأسبابِ التسعةِ لا تزولُ عن الاسمِ[٤] بالكليةِ ألبتة. وأما العلمية فقد تزولُ لقصدِ

---

(١) مَاهُ بلدة بأرض فارس. معجم البلدان ٤٩/٥.

(٢) جُورُ مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. وينسب إليها الورد فيقال له ورد جوري لحسن لون وردها، وجودة رائحته. انظر معجم البلدان ١٨١/٢، والإيضاح في شرح المفصل ١٥٣/١، وحاشية ابن حمدون ٧٧/٢.

(٣) أشار بذكر البلدتين إلى وجه تأنيث العلمين فإن أسماء الأماكن قد يلزم تأنيثها بتأويل البلدة، وقد يلزم تذكيرها بتأويل المكان، والمرجع السماع. وها هنا يجب أن يؤولا بتأويل البلدة ليوجد فيهما علل ثلاث: التأنيث والتعريف والعجمة فقاومت خفتها بسكون وسطها إحدى العلل الثلاث فبقي فيها علتان منعتاهما من الصرف.

(٤) في ح: الأسماء.

التنكيرِ، أعني العمومَ في ذلك الاسمِ نحو: رُبَّ أحمدٍ كريمٍ لقيتُه[١]. وينظرُ فإن لم تكنِ العلميةُ في ذلك الاسمِ سبباً لمنعِ الصرفِ لا يضر زوالها كمساجِدَ إذا جعلَ علماً ثم نكرَ لم ينصرف[٢]. وإن كانت العلميةُ سبباً لمنعِ الصرفِ في ذلك الاسمِ ينصرفُ ذلك الاسمُ بالتنكيرِ في الغالبِ نحو أَحْمَد لأن الاسمَ كما أنه لا ينصرفُ لعروضِ العلمية ينصرفُ بزوالِهَا. وإنما قالَ: في الغالبِ، احترازاً عن نحو أَحْمَر فإنّه غيرُ منصرفٍ لوزنِ الفِعْلِ والوَصْف. فإن جعل علماً لا ينصرفُ أيضاً لوزنِ الفِعْلِ والعلميّة، ولا تعتبر وصفيته لأنّها تضاد العلميّة[٣]. وإذا نكرَ لا يصيرُ منصرفاً بل يبقَى غيرَ منصرفٍ كذلك لأن الوصفيّة الزائلة بالعلميّة قد تعودُ بزوالِهَا. وهذا عند سيبويهِ[٤]. والأَخْفَشُ[٥] يصرفُه[٦].

---

(١) إذا نكر ما فيه علمية مؤثرة صرف لذهاب أحد السببين وهو العلمية. تقول: رب أحمدٍ وعمرانٍ ومعدي كربٍ وفاطمةٍ وعُمَرٍ وإبراهيمٍ لقيتهم.

(٢) وفي الرضي ٤٨: إن الجمع الأقصى إذا سمي به لا ينصرف لأن المعتبر فيه عنده أن يكون في الأصل كما في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال.

(٣) لأن الوصفية تدل على الكثرة، والعلمية تدل على الواحد.

(٤) انظر الكتاب ٢/٢.

(٥) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط سكن البصرة، وقرأ النحو على سيبويه. مات سنة ٢١٠ وقيل ٢١٥، وقيل سنة ٢٢١. البغية ١/٥٩٠.

(٦) قال الأخفش: الزائل لا يعود.

قـــالَ:

«المرفوعاتُ على ضربيْنِ: أصْل ومُلْحَق به

فالأَصْلُ هو الفاعلُ، وهو على ضربين. مظهرٌ كضربَ زَيْدٌ، ومضمرٌ كضربْتُ، وزيْدٌ ضرَبَ»

أقولُ: لما كانَ الصنفُ الثَّالثُ من أصنـافِ الاسمِ وهو المعـربُ، وهو على ثلاثةِ أقسامٍ، أعني مرفوعاً، ومنصوباً ومجروراً، وكان لكلِّ قسمٍ منها أفرادٌ متعددةٌ، أرادَ المصنفُ أن يذكرَ تلك الأفرادَ على وجهٍ يقتضيه الوضـعُ. فقدَّمَ المرفوعاتِ على المنصوباتِ والمجروراتِ لأن المرفوعَ أصلٌ وهما فرعانِ. إذ الكلامُ يتم بالمرفوعِ وحْدَهُ دون المنصـوبِ والمجرورِ، فيقالَ: قامَ زيْدٌ، وزيْدٌ قائمٌ، ولا يقالُ: زيْداً، أو بزيْدٍ، أو غلام زيْدٍ.

والمرفوعاتُ على ضربينِ:

أصلٌ وملحقٌ به.

والأصلُ هو الفـاعلُ لأن عـاملَه فعلٌ حقيقيٌ غـالباً. وعـامل بـاقي المرفوعاتِ ليس كذلك. والفعلُ الحقيقي أصْلٌ في العملِ، فمعمولُهُ يكونُ أصلاً بالقياسِ إلى معمولِ غيرِهِ. وإنّما جُعلَ الفاعلُ مرفُوعاً، والمفعولُ منصُوباً والمضافُ إليه مجروراً لأنَّ الرفـعَ أعني الضمَّ أثقلُ الحركاتِ والفاعلُ أقـلُّ المعمولاتِ، فـأعطي الثقيـلُ القليلَ. والنصبُ أعني الفتحة أخفُّ الحركاتِ، والمفعولُ أكثرُ المعمولاتِ، فأعطي الخفيفُ الكثيرَ. فبقي الجرُّ أعني الكسرةَ للمضافِ إليه. أو تقولُ: الكسرة لما لم تبلـغْ مرتبةَ الضمّةِ في الثقلِ، ولا مرتبة الفتحةِ في الخفّةِ، والمضاف إليه لا يبلـغُ أيضاً مرتبةَ الفاعلِ في القلّةِ ولا مرتبة المفعولِ في الكثرةِ تناسباً فأعطيت إياه.

والفاعلُ عند المصنّفِ اسمٌ أسندَ إليه ما تقدمَه من فعلٍ أو شبهِهِ، وهو على نوعين:

مظهر كضـربَ زيدٌ، فـإنّ زَيْداً اسم أسنـد إليه فعـلٌ مقدمٌ عليـه وهو ضربَ.

ومضمر، وهو على نوعين:

بارِز كضربْتُ [زيْداً][1] فإن التّاءَ ضميرٌ بارِزٌ أسندَ إليه ضربَ.

ومستتر كزيْد ضربَ، فإنّ في ضربَ ضميراً مستتراً أسندَ إليه ضربَ. والمرادُ بشبهِ الفعلِ الأسماء المتصلة بالأفعالِ أعنيْ المصدرَ واسمَ الفاعلِ والمفعولِ والصفة المشبهةِ وأفعل التفضيلِ نحو: زيْدٌ ضاربٌ غلامَه، فإنّ غُلاماً أسند إليه شبه الفعل وهو ضارب. وسيجيءُ مباحث كل ذلك عن قريب.

---

(۱) زيادة من ح.

قالَ:

«والملحقُ به خمسةُ أضربٍ: المبتدأ وخبره»

أقولُ: لما فرغَ من ذكرِ الأَصْلِ في المرفوعاتِ أرادَ أن يذكرَ الملحقَ بالأَصْلِ، وما يتعلَّقُ بهِ. والملحقُ بالأَصْلِ خمسةُ أَضْربٍ:

الضربُ الأوَّلُ: المبتدأُ وخبرُهُ. وهُمَا عند المصنِّفِ اسمانِ مجردانِ عن العواملِ اللفظيَّةِ للإِسْنادِ كزَيْد قَائِمٌ[1] فإنَّهما اسمانِ مجردانِ عن العَواملِ اللفظيَّةِ لإِسنادِ أَحدِهما وهو قَائِمٌ إلى الآخرِ وهُوَ زيْدٌ. فالمسندُ إليه أعني زيْداً يسمى مبتدأً، والمسندُ أعني قائِماً يسمَّى خبراً.

قالَ:

«وحقُّ المبتدإِ أن يكونَ معرفةً. وقد يجيءُ نكرةً نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ»

أقولُ: حقُّ المبتدإِ أن يكونَ معرفةً لأنه محكومٌ عليْهِ. والشيءُ لا يحكمُ عليه إلا بعد معرفتِهِ. وقد يجيءُ المبتدأُ نكرةً قريبةً من المعرفةِ نحو: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ[2] فإن شَرّاً نكرةٌ قريبةٌ من المعرفةِ لأنه في معنى: مَا أَهرَّ ذَا نَابٍ إلاّ

---

(١) قد يكون تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية إما حقيقة نحو: زيد قائم، أو حكماً نحو: بحسبك درهم، ونحو: «هل من خالق غير الله» فاطر ٣. مما دخل عليه حرف زائد. وقوله: للإسناد مخرج لأسماء الأفعال، وللأسماء قبل التركيب. وذهب بعضهم إلى أن الألفاظ قبل التركيب موقوفة لا معربة ولا مبنية. الصبان ١/٥٦، ١٨٩.

(٢) مثل يضرب في ظهور أمارات الشر. انظر مجمع الأمثال ١/٣٧٠، والمستقصى ٢/١٣٠، والكتاب ١/١٦٦، وشرح الكافية ١/٧٩.

شرٌّ[1] فشرٌّ بالحقيقةِ فاعِلٌ، والفاعِلُ النكرةُ يقربُ من المعرفةِ بتقديمِ الفعلِ عليْهِ.

قالَ:

«وحقُّ الخبرِ أن يكونَ نكرةً، وقد يجيئانِ معرفَتَيْنِ نحو: اللَّهُ إلـٰهُنَا، ومحمدٌ نبيُّنَا»

أقولُ: وحق الخبرِ أن يكونَ نكرةً لأنّه محكومٌ به، والمحكوم به ينبغي أن يكونَ نكرةً لأنّه إذا كانَ معرفةً كانَ معلوماً للمخاطبِ، فلا يكونُ في الحكمِ فائدةٌ. وقد يجيئانِ، يعني المبتدأ والخبرَ معرفتين نحو: اللَّهُ إلـٰهُنَا، ومحمدٌ نبيُّنَا، فالمقدم من الاسمين في المثالين يكونُ مبتدأً، والمؤخر خبراً.

قالَ:

«والخبرُ على نوعين: مفرد نحو: زيْدٌ غلامُكَ. وجملة وهي على أربعة أضربٍ:

فعليّة نحو: زيْدٌ ذَهَبَ أَبُوه.

واسميّة نحو: عمْرٌو أُخُوه ذَاهِبٌ.

وشرطية نحو: زيْدٌ إنْ تكرمْه يكرمْكَ.

وظرفيّة نحو: خالدٌ أمامَكَ، وبِشْرٌ مِن الكرامِ»

أقولُ: الخبر على نوعين:

الأوّل مفرد، أي غير جملةٍ سواء كانَ مشتقًّا غيرَ مضافٍ نحو: زيْدٌ

(١) يعني يستعمل في موضع يكون شرٌّ فيه فاعلاً مقصوراً عليه الفعل لأن هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير، أو لأنه كان في الأصل فاعلاً قدم للتخصيص.

ضاربٌ، أو مشتقًا مضافاً نحو: زيدٌ ضاربُكَ، أو كانَ جامداً غيرَ مضافٍ نحو: زيدٌ غلامٌ، أو جامداً مضافاً نحو: زَيْدٌ غلامُكَ.

والثّاني جملة. والجملة على أربعةِ أضربٍ:

فعليّة، أي يكونُ جزؤها الأولُ فعلاً نحو: زيْدٌ ذهبَ أبوهُ، فإنّ ذهبَ أبوه، جملةٌ فعليّةٌ خبرٌ لزيْدٍ.

واسميّة، أي يكونُ جزؤها الأولُ اسماً نحو: عمْرٌو أخُوه ذَاهِبٌ، فإنّ أخُوه ذَاهِبٌ جملةٌ اسميّةٌ خبر لعَمْروٍ.

وشرطيّة، أي يكونُ أولها حرف شرط نحو: زيْدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك، فإنّ إنْ تكرمْه يكرمْكَ، جملة شرطية خبر لزيْدٍ.

وظرفيّة، أي يكونُ أولُها ظرفاً، أو بمنزلةِ الظرفِ لفعلٍ مقدرٍ نحو: خالِدٌ أمامَكَ، فإنّ أمامَكَ ظرفٌ لفعلٍ مقدّرٍ وهو حصلَ، والجملةُ خبرٌ لخَالِدٍ[1] [وهو على سبيلِ الحقيقةِ أو على سبيلِ المجازِ][2] ونحو: بِشْرٌ مِن الكِرَام،

(١) وذلك المقدر أو المحذوف واجب الحذف. وأجاز قوم أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً تقديره: كائن، أو استقر، ونحوهما. وقد صُرّح به شذوذاً في قوله:

لك العِزُّ إنْ مولاك عَزّ وإنْ يَهُنْ فأنت لدى بحبوبة الهُونِ كائن

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً ــ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة نحو: مررت برجل عندك أو في الدار. أو حالاً نحو: مررت بزيد عندك، أو في الدار. أو صلة نحو: جاء الذي عندك، أو في الدار. ولكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: جاء الذي استقر عندك أو في الدار. لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

انظر شرح ابن عقيل على الألفية ١/١٨٣، والعيني ١/٥٤٤، والهمع ١/٩٨، ٢/١٠٨.

(٢) زيادة من ح.

فإنَّ مِن الكِرَام ِ بمنزلةِ الظرفِ لفعلٍ مقدرٍ وهو حصلَ أيضاً[1] والجملة خبر لبِشْرٍ.

قالَ:

«ولا بدّ في الجملةِ من ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدإِ إلاّ إذا كانَ معلوماً نحو: البُرُّ الكُرُّ بستينَ دِرْهَماً»

أقولُ: ولا بدّ في الجملةِ الواقعةِ خبراً للمبتدإِ من ضميرٍ يرجعُ إلى المبتدإِ كما مرَّ في الأمثلةِ لأنّ الجملةَ من حيْثُ هي جملةٌ مستقلةٌ بنفسِهَا، فلو لم يكنْ فيها ضميرٌ يربطُها بالمبتدإِ لكانتْ أجنبيةً عنه إلا إذا كانَ هذا الضميرُ معلوماً من سياقِ الكلام ِ فإنّه يحذفُ من اللفظِ، ويقدّرُ في النيّةِ نحو: البُرُّ الكُرُّ بِستينَ دِرْهماً، فإنَّ الكُرَّ بستِّينَ دِرْهماً، جملةٌ من المبتدإِ والخبرِ، وهي خبرٌ للبُرِّ، والضميرُ محذوفٌ[2] تقديرُه: البُرُّ الكُرُّ منه بستينَ دِرْهماً. وإنّما حذفَ (منْهُ) لدلالةِ سوقِ الكلام ِ عليْهِ. فإنّ تقديمَ البُرّ على الكُرِّ يدلُّ على أنّ الكُرَّ يكونُ من البُرِّ فيستغنى عن ذكرِهِ. والكُرُّ نوعٌ من المكيالِ.

قالَ:

«وقد يُقدَّمُ الخَبرُ على المبتدإِ نحو: منطلِقٌ زَيْدٌ»

أقولُ: حقُّ المبتدإِ أنْ يكونَ مقدَّماً على الخبرِ لأنّه محكومٌ عليه، وحقُّ

---

(١) لأن الجارّ والمجرور جار مجرى الظرف لاحتياجه إلى الفعل أو معناه احتياج الظرف إليه. ولأن الظرف في الحقيقة جارٌّ ومجرور لكونه بمعناه، ولذا سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً.

(٢) قال الرضي: حذفه قياس عند الكل في موضع، وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن التبعيضية، ويكون الخبر جملة اسمية، ويكون المبتدأ الثاني فيها جزءًا من المبتدأ الأول. انظر شرح الكافية ٨٢/١.

المحكومِ عليه التقديمُ. لكن قد يقدَّمُ الخبرُ على المبتدإِ نحو: منطلِقٌ زيْدٌ، فإنّ (زيْدٌ) مبتدأ، (ومنطلِقٌ) خبرٌ له مقدمٌ عليه. وإنما جازَ ذلك للتوسعِ في الكلامِ، فإنّه ربّما يحتاجُ في الوزنِ والقافيةِ والسجعِ إلى تقديمِ بعضِ أجزاءِ الكلامِ على بعضٍ.

قالَ:

«ويجوزُ حذفُ أحدِهما عنْدَ الدلالةِ، قالَ الله تعالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾»

أقولُ: الأَصْلُ في المبتدإِ والخبرِ هو الثبوتُ لأنّ الحذفَ خلافُ الأَصْلِ. لكن يجوزُ حذفُ أحدِهما عند الدلالةِ، أي إذَا وجدتْ قرينةٌ تدلُّ على ذلك المحذوفِ كما قالَ الله تعالَى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[1]، فإنّه إما خبر لمبتدإٍ محذوفٍ، والتقدير: أَمْري صَبْرٌ جَمِيلٌ[2]. أو مبتدأ لخبرٍ محذوفٍ، والتقديرُ: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ أَجْمَلُ. والقرينةُ ها هنا وجودُ ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ لأنه يصلحُ أن يكونَ أحدَ جزأَي الكلامِ، فيدلُّ على أنّ الجزءَ الآخرَ محذوفٌ يناسبُهُ.

قالَ:

«والاسم في بَابِ كانَ نحو: كانَ زيْدٌ منطلِقاً»

أقولُ: لما فرغَ من الضربِ الأولِ من ضروبِ الملحقِ بالأصلِ شرعَ في الضربِ الثّاني وهو الاسمُ في بابِ كانَ، أي المرفوع بالأَفعالِ النّاقصةِ.

---

(١) سورة يوسف: الآية ١٨.

(٢) قال قطرب: تقديره: فصبري صبر جميل، وجميل نعت للصبر. ويجوز النصب على المصدر، ولم يقرأ به، على تقدير: فأنا أصبر صبراً. والرفع الاختيار فيه، لأنه ليس بأمر، ولو كان أمراً لكان الاختيار فيه النصب. انظر مشكل إعراب القرآن ٤٢٤/١، والبحر المحيط ٢٨٩/٥.

والأفعالُ النَّاقصةُ أفعالٌ تذكرُ في بابِ الفعْلِ. وسمّيتْ ناقصةً لأنّ فيهَا نقصاناً، وذلك لأنّها أفعالٌ لا تتمُّ بالمرفوعِ بل تحتاجُ إلى اسمٍ آخرَ تنصبُهُ[1] كما سيجيءُ. ويسمى المرفوعُ اسمَها، والمنصوب خبرها. فالاسمُ بمنزلةِ الفاعلِ، والخبر بمنزلةِ المفعولِ نحو: كانَ زَيْدٌ منطلِقاً.

قالَ:

«والخبر في بَابِ إنَّ»

أقولُ: الضرب الثَّالث من ضروبِ الملحقِ بالفَاعلِ هو الخبرُ في بابِ إنَّ، أي المرفوعُ بالحروفِ المشبَّهَةِ بالفِعْلِ، وهي ستةُ أحرفٍ تذكرُ في بابِ الحروفِ تدخلُ على المبتدإِ والخبرِ فتنصبُ المبتدأَ ويسمّى اسمَها، وترفعُ الخبرَ ويسمّى خبرَها[2] نحو: إنَّ زَيْداً منطلِقٌ.

---

(١) وقيل سميت ناقصة لأنها نقصت عن درجة الأفعال لأنها لا تدل على الحدث. انظر حاشية ابن حمدون ١/٩١.

(٢) هذه اللغة المشهورة. وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً. من ذلك قوله:

إذا اسودّ جنحُ الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خفافاً إنّ حُرَّاسنا أُسْدَا

وقوله:

يا ليت أيامَ الصبا رَواجِعَا

وقوله:

كأن أذنيه إذا تشوفا ... قادمةً أو قلماً محرفا

ومنع الجمهور ذلك، وأولوا ما ثبت منه بأن المنصوب الأول هو الاسم والخبر محذوف، والمنصوب الثاني إما حال، والتقدير: أقبلت رواجعا، وتلقاهم أسداً. أو مفعول به من الخبر المحذوف والتقدير: يشبهان قادمة وقلماً محرفا. والقادمة واحدة قوادم الطير، وهي مقدم أجنحته.

انظر المغني ١/٣٦، ٢١١، والصبان ١/٢٦٩، والهمع ١/١٣٤، والدرر ١/١١٢.

قالَ:

«وحكمه حكم خبرِ المبتدإِ إلا في تقديمِهِ إلا إذا كانَ ظرفاً نحو: إن زَيْداً منطلِقٌ، فلا تقولُ: إنَّ منطلِقٌ زَيْداً، ولكن تقولُ: إنّ في الدارِ زَيْداً»

أقولُ: حكمُ خبرِ الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ مثلُ حكمِ خبرِ المبتدإِ من كونِهِ مفرداً مشتقًا أوغيرَ مشتقٍ، مضافاً أو غيرَ مضافٍ نحو: إنّ زَيْداً ضارِبٌ، وإنّ زَيْداً ضاربُك، وإنَّ زَيْداً غلامٌ، وإنَّ زَيْداً غلامُكَ. وفي كونِهِ جملةً فعليّةً نحو: إنَّ زَيْداً ذهبَ أَبُوهُ، أو اسمية نحو: إنَّ زَيْداً أَبُوه ذاهِبٌ. أو شرطيّة نحو: إنّ زَيْداً إن تكرمْه يكرمْكَ. أو ظرفيّة حقيقية نحو: إنّ خالداً أمامَكَ، أو مجازيّة نحو: إنّ بشْراً مِن الكرامِ. ومن كونِهِ مستحقًّا للضميرِ إذا كان جملةً كما مرّ. ومن كونِهِ مستغنياً عن ذكرِ ذلك الضمير إذا كان معلوماً نحو: إنَّ البُرَّ الكُرُّ بستينَ دِرْهماً. ومن كونِهِ جائزَ الحذفِ عند الدلالةِ نحو: إنَّ مالاً وإنّ ولداً، أي: إنَّ لهم مالاً، وإنّ لهم ولداً[1]. إلا في تقديمِهِ، أي: إلاّ في تقديمِ خبرِ بابِ إنّ على اسمِهِ فإنَّهُ غيرُ جائزٍ. وتقديمُ خبرِ المبتدإِ على المبتدإِ جائزٌ. وتقديمُ خبرِ بابِ إنّ على اسمهِ غيرُ جائزٍ لأنَّ هذه الحروفَ إنما تعملُ لمشابهةِ الفعلِ كما سيجيءُ، فيكونُ عملُها فرعاً لعملِ الفعلِ، ومرفوعُ الفعلِ مقدَّمٌ على منصوبِهِ. فلو قُدِّمَ مرفوعُ هذه الحروفِ أيضاً لم يبقَ فرقٌ بين عملِ الأصلِ والفرعِ إلا إذا كان الخبرُ ظرفاً فإنه يجوزُ تقديمُهُ على الاسمِ لأنّ رفعَ الظرفِ لا يظهرُ في اللفظِ، أو لأنّ في الظرفِ اتساعاً لكثرةِ وقوعِهِ في كلامِهم وليس في غيرِهَا، فتقولُ في مثالِ ذلك: إنَّ زَيْداً منطلِقٌ،

---

(١) كان ذلك وقع في جواب: هل لهم مال، وهل لهم ولد؟. فقيل في جوابه: إن مالاً وإن ولداً. أي: إن لهم مالاً وإن لهم ولداً، ولم يحتج إلى إظهار الخبر لتقدم السؤال عنه. ولم يأت ذلك إلا فيما كان الخبر ظرفاً أو جارًا ومجروراً. انظر شرح المفصل ١٠٤/١.

ولا تقولُ: إنّ منطلقٌ زيْداً، بتقديمِ الخبرِ غيرِ الظرفِ[1] ولكن تقولُ: إنَّ في الدارِ زيْداً، بتقديمِ الخبرِ الظرفِ عليْهِ.

قالَ:

«وخبر لا التي لنفي الجنس نحو: لَا رجلَ أفضلُ منْكَ. وقد يحذفُ الخبرُ كقولِهم: لَا بأْسَ، أي: لا بَأْسَ عَلَيْكَ»

أقولُ: الضربُ الرابعُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ خبرُ لَا التي لنفي الجنْسِ، أي المرفوع بِهَا. وإنما قيدَ لَا بالتي لِنفْيِ الجنسِ احترازاً عن لا التي بمعنى لَيْسَ فإنَّ خبرَها منصوبٌ. وقد يحذفُ خبرُ لَا التي لنفي الجنْسِ إذا دلَّ عليه قرينة كقولِ العَربِ: لا بأسَ، أي: لَا بأْسَ عَلَيْكَ[2].

قالَ:

«واسم مَا ولَا بمعنى لَيْسَ نحو: مَا زيْدٌ منطلِقاً، ومَا رجُلٌ خيْراً منْكَ، ولا أحَدٌ أفْضلَ منْكَ»

أقولُ: الضربُ الخامسُ من ضروبِ الملحقِ بالفاعلِ اسمُ مَا ولَا بمعنى

(١) وحكم معمول خبرها حكم خبرها، فلا يجوز تقديمه على الاسم، فلا يقال: إن طعامك زيداً آكلٌ، إلا إذا كان ظرفاً أو جارًّا ومجروراً فإنه يجوز أن يقدم نحو: إن عندك زيداً مقيمٌ، وإن فيك عمراً راغبٌ، ومنعه بعضهم. انظر الصبان ٢٧٢/١.

(٢) وقد جاء حذفه في غير الجارّ والمجرور نحو: لا إلهَ إلا الله، والتقدير: موجود. وفي قولك: لا رجلَ، جواباً لمن قال: هل عندك رجلٌ. والتقدير: لا رجل عندي. وندر حذف الاسم وإبقاء الخبر كقولهم: لا عليك، أي: لا بأس عليك. قال ابن مالك:

وشاعَ في ذا البابِ إسقاطُ الخبَرْ ... إذا المرادُ مَعْ سقوطِهِ ظهَرْ

ومفهومه أنه إذا لم يظهر مع سقوطه المراد لم يجز الحذف. وذلك بإجماع. فلا يجوز حذف أغير من قوله: لا أحدَ أغْيَرُ من الله، ولا حذف مصبوح من قوله: ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ. لعدم ظهور المراد مع حذفهما. انظر حاشية الخضري ١٤٧/١، والصبان ١٨/٢.

لَيْسَ، أي: المرفوعُ بهما نحو: زَيْد في: مَا زَيْدٌ منطلِقاً، ورَجُل في: مَا رجُلٌ خيراً مِنْكَ، وأحَد في: لاَ أحدٌ أفْضلَ مِنْكَ. وإنما مثَلَ في مَا بمثالين لأنّها تعملُ في المعرفةِ والنكرةِ. بخلافِ لاَ فإنّها لا تعملُ إلا في النكرةِ. وذلك لأنهما إنما يعملانِ لشبهِهما بلَيْسَ، وشبه مَا أكثرُ من شبهِ لا بلَيْسَ. لأنّ مَا لنفي الحالِ مثل لَيْسَ بخلافِ لاَ(١).

---

(١) ما، ولا كل واحد منهما موضوعة للنفي، وتدخل على المبتدأ والخبر إلا أن الفرق بينهما أن ما للنفي ونفي الحال، والدخول على المبتدإ والخبر، وعلى المعرفة والنكرة، ودخول الباء على الخبر. وأن لا لا تكون إلا للنفي، والدخول على المبتدإ والخبر، والدخول على النكرة، ولا تكون لنفي الحال، ولا تدخل على المعرفة، ولا تدخل الباء على خبرها، ولذا ضعف عملها دون عمل ما.

قالَ:

«المنصوبات على ضربَيْنِ: أَصْل، ومُلْحق به. فالأَصْلُ هو المفعولُ وهو على خمسةِ أضربٍ: المفعول المُطْلَق: وهو المصدر نحو: ضربْتُ ضرْباً، وضرْبةً وضربتَيْنِ، وقعدْتُ جُلُوساً»

أقولُ: لما فرغَ من القسمِ الأولِ من أقسامِ المعربِ وهو المرفوعات، شرعَ في القسمِ الثّاني، أعني المنصوباتِ. وإنما قدّمها على المجروراتِ لأنّ المنصوباتِ في الكلامِ أكثرُ من المجروراتِ فتكون المنصوباتِ أصلاً بالقياسِ إلى المجروراتِ، أو لأنَّ عاملَ المنصوباتِ إنّما[1] يكونُ فعلاً، وعاملُ المجروراتِ لا يكونُ إلاّ غيرَ فعْلٍ. وقد قلْنا إنّه أصلٌ في العمل، فمعمولُه[2] أيضاً يكونُ أصْلاً.

والمنصوباتُ أيضًا على ضربيْن كالمرفوعات: أصلٌ، وملحقٌ بالأصلِ.

والأصلُ هي المفاعيلُ لأنّ عواملَها أفعالٌ حقيقيةٌ بخلافِ باقي المنصوباتِ فإنّ عواملَها إما حروف[3] أو أفعال غير حقيقيّةٍ. والمفاعيلُ خمسةُ أضربٍ[4]:

---

(١) في ح: ربما.
(٢) في ح: فمفعوله.
(٣) في ح: حرف.
(٤) وزاد السيرافي سادساً وسماه المفعول منه كقولك: اخترت زيداً القوم، أي من القوم. وزاد الجوهري سابعاً وسماه مفعولاً دونه، وهو المسمى في الاصطلاح عند الجمهور المستثنى نحو زيداً من: قام القوم إلا زيداً. انظر حاشية ابن حمدون ١٤٦/١.

الأول: المفعول المُطْلَق وهو المصدرُ غالباً[1] نحو: ضربْتُ ضَرْباً، وهذا للتأكيدِ، أي معناه معنى الفعلِ بلا زيادةٍ. وضربْتُ ضَرْبَةً وضَرْبَتَيْنِ، وهذانِ للعددِ أي معناهما معنى الفعلِ مع الزيادةِ، وهي إفادةُ العَددِ. وقد يكونُ المفعولُ المُطْلَقُ للنّوعِ نحو: جلسْتُ جِلْسَةً، بكسرِ الجيمِ، أي: نوعاً من الجلوسِ. وإنما لم يذكرْه لقلّتِه، وإنما ذكرَ قوله: قَعَدْتُ جُلوساً، ليعلمَ أن شرطَ المفعولِ المُطْلَقِ موافقتُهُ الفعلَ في المعنى، وإن لم يوافقه في اللّفظِ. وإنما سُمّيَ مَفْعُولاً مُطْلَقاً لأنه غيرُ مقيّدٍ بشيء كسائرِ المفاعيلِ كقيدِ المفعولِ بِهِ بالباءِ والمفعول فِيه بِفي، والمفعول لَهُ باللاَّمِ، والمفعول مَعَه بمَـعَ.

(١) وقد عرف ابن الحاجب المفعول المطلق بقوله: هو اسمُ ما فعلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه. انظر شرح الكافية ١٠٢/١.

قالَ:

«المَفْعُول بِهِ نحو: ضربْتُ زَيْداً»

أقولُ: الضرب الثَّاني من ضروبِ المفاعيلِ: المَفْعول بِهِ. ويسمّى مَفْعولاً بِهِ لوقوعِ فعلِ الفاعلِ عليه نحو: ضربْتُ زيْداً.

قالَ:

«وينصبُ بعاملٍ مضمرٍ كقولِكَ للحاجِّ: مكةَ، وللرَّامِي: القِرْطَاسَ»

أقولُ: وينصبُ المفعولُ به بفعلٍ مضمرٍ، أيْ مقدر كقولِكَ للحاجِّ: مكةَ، وللرّامِي: القِرطاسَ. فإن مكةَ والقِرْطاسَ منصوبان بفعلٍ مضمرٍ، والتقدير: تريدُ مكةَ، وتصيبُ القِرْطاسَ[1] وإنما حُذفَ لدلالةِ الحالِ عليه.

---

(١) ويضمر عامله عند الدلالة جوازاً كما مثل. ووجوباً سماعاً نحو: امرءًا ونفسه، أي: دع امرءًا ونفسه، و ﴿انتهوا خيراً لكم﴾ سورة النساء: الآية ١٧١، أي: واقصدوا خيراً لكم، وأهلاً وسهلاً، اي: أتيت أهلاً، ووطئت سهلاً.
وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال. ووجوباً قياساً، وذلك في أبواب سيأتي ذكرها. انظر الكتاب ١٤٣/١، وشرح الكافية ١١٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/١، ولباب الإعراب ٢٩٤.

قالَ:

«ومنه المنادَى المضافُ نحو: يا عبدَ اللَّهِ، والمضارعُ له نحو: يا خَيْراً من زَيْدٍ، والنكرةُ نحو: يا رَاكباً»

أقول: إضمار فعلِ المفعولِ به إما على طريقِ الجوازِ كما مرّ[1]. وإما على طريقِ الوجوبِ، وذلك في المنادى المضافِ، فلذلِكَ قالَ: ومنه المنادى، أي من المنصوبِ بالمضمرِ المنادى المضافُ نحو: يا عبدَ اللَّهِ، والمضارعُ له، أي المشابه للمضافِ نحو: يا خَيْرًا مِن زيْدٍ[2]، فإنَّ خَيْرًا لا يتمُّ إلا بمِن زيْدٍ، كما أنّ المضافَ لا يتمُّ إلا بالمضافِ إليه. والنكرة أي لغيرِ المعيّنِ[3] نحو: يَا راكِباً. فكلٌّ من هذِهِ الثلاثةِ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ لا يجوزُ إظهارُهُ لأنّ حرفَ النّداءِ أعني «يَا» بدلٌ منه، ولا يجوزُ الجمعُ بين البدلِ والمبدلِ منه، والتقدير: أَدْعُو عبْدَ اللَّهِ، وأَدْعُو خَيْراً مِنْ زيْدٍ، وأَدْعُو راكِباً، فحذفَ أَدْعُو، وأبدَلَ منه يَا[4].

---

(1) انظر ص ٦٧.

(2) المراد بالمشابه للمضاف، هو ما عمل فيها بعده رفعاً نحو: يا حسناً وجهُه، أو نصباً نحو: يا طالعاً جبلاً، أو في المجرور نحو: يا خيراً من زيد. فهذه كلها منصوبة، ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره أنادي أو ادعو، ولا خلاف في وجوب نصبها.

(3) أي النكرة غير المقصودة.

(4) وانتصابه عند المبرِّد بحرف النداء لسده مسد الفعل لأنه لما حذف الفعل وجوباً، وقام الحرف مقامه، وعزل الفعل عن العمل ورثه الحرف فعمل عمل ما قام مقامه. ورد بأن الفعل الناصب له وإن حذف لفظاً إلا انه مقدر نية، والمقدر في النية كالملفوظ، وإذا كان مقدراً فالعمل له أيضاً لقوته في العمل. انظر شرح المفصل ١٢٧/١.

قالَ:

«وأما المفردُ المعرفةُ فمضمومٌ في اللّفظِ ومنصوبٌ في المعنى نحو: يَا زيْدُ، ويَا رجُلُ»

أقولُ: المنادَى إما مفرد معرفة، أوغير مفردٍ معرفة. وغيـرُ المفردِ المعرفة منصوبٌ في اللفظِ كما مرَّ(١). وأما المفردُ المعرفةُ فمضمومٌ في اللفظِ، ومنصوبٌ في المعنى نحو: يا زيْدُ، فإن تقديرَهُ: أَدْعو زيْداً، وأما لفظه فمبني على الضمِّ. وإنما بني هذا لأنّه يشبهُ كافَ الخطابِ في [نحو](٢): أدعوكَ من حيثُ الإفرادُ والتعريفُ. وكاف أدعوكَ يشبهُ كاف ذَاكَ من هاتين الجهتين(٣). وكاف ذَاكَ حرف مبني الأصل فمشابهه يكونُ مبنياً، ومشابه المشابه يكونُ مشابهاً لذلك الشيء فيكون مبنيًّا أيضاً. وإنما بني على الحركةِ فرقاً بين بناءِ اللازمِ والعارضِ. وإنما بني على الضمِّ ليخالفَ حركة بنائه حركة إعرابه، فإنّ المنادى المعرب إما منصوب نحو: يا عبْدَ اللّهِ، كما عرفْتَ، أو مجرور وذلك إذا دخلَ عليه لامُ الجرِّ نحو: يا لَزيْدٍ(٤)، وتسمى هـذه اللاّم لام

---

(١) انظر ص ٦٨.

(٢) زيادة من ح.

(٣) وأما الوجه في بنائه فهو وقوعه موقـع كاف الخطاب الاسمية الواقعة في نحو: أدعوك المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب الحرفية الواقعة في نحو ذلك مـع مشابهته للكاف الاسمية في تضمنه معنى الخطاب والإفراد والتعريف فاستحق البناء بهذا الاعتبار. ومن ثم أُعرب ما لم تتم المشابهة فيه وهو ما ليس معرفة نحو: يا رجلاً، لغير معين، وما ليس مفرداً نحو: يا عبد الله، ويا طالعاً جبلاً. وإنما احتيـج إلى تكلف تشبيه الكاف الاسمية بالحرفية ليرجـع ذلك إلى شبه الحرف لأن الاسم إنما يبنى بشبه الحرف لا بشبه الاسم المبني.

(٤) فزيد منادى مستغاث أدخل عليه اللام، والمستغاث له محذوف أي: يا لَزيد للمظلوم، ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف وهو: أدعو. والـلام الداخلة على المستغاث تفتـح وإن كانت لام الجر لأنه قد وقـع بعد حرف النداء موقـع الضمير فتفتـح معه اللام كما تفتـح مـع الضمير في نحو: لك.

الاستغاثةِ، وهـذا المنادَى المنـادَى المستغاث. وإنما أعربَ المضـاف، والمضارع له، والنكرة، لانتفاءِ وجـهِ الشبهِ، أعني الإفـرادَ في الأوّلين، والتعريفَ في الثّالث. وإنما أعربَ المنادَى المستغاث لأن إلغاءَ عملِ حرفِ الجرِّ غيرُ واقـعٍ في كلامِ العربِ.

قالَ:

«وفي الصّفةِ المفردةِ الرفـعُ والنصبُ نحو: يا زيْدُ الظريفُ والظريفَ. وفي المضافةِ النصبُ لَا غيرُ نحو: يا زيْدُ صاحبَ عَمْرٍو»

أقولُ: صفةُ المنادَى المفردِ المعرفةِ إذا كانتْ مفردةً أي غير مضافةٍ يجوزُ فيها الرفـعُ والنصبُ نحو: يَا زيْدُ الظريفُ والظريفَ[1] لأنَّ المنادَى المعرفَةَ مبنيٌّ يشبهُ المعربَ. أما بناؤه فظاهرٌ. وأما شبهه بالمعربِ فلعروضِ حركةٍ[2] كحركةِ المعربِ. فباعتبارِ بنائِهِ يجوزُ في صفتِه النصبُ لأن صفةَ المبني إنما تتبعُهُ في محلِّه، ومحله النصب كما ذكرنـا. وباعتبـارِ شبهه بالمعربِ يجوزُ في صفتِهِ الرفـعُ لأن صفةَ المعربِ إنّما تتبعُه في اللّفظِ. وأما في الصفة المضافةِ فإنه يجوزُ النصبُ لا غيرُ نحـو: يا زيْـدُ صاحِبَ عمْرٍو[3] لأنّ المنادَى المضافَ مـعَ قربِهِ من حرفِ النّداءِ لا يجوزُ فيه غيرُ النصبِ. فالصفةُ المضافةُ تكونُ كذلِكَ، بل هُوَ بالطريقِ الأَوْلى لبعدِهَا مِنْه.

---

(١) يا زيدُ الظريفُ، بالرفـع حملاً على اللفظ. ويا زيدُ الظريفَ بالنصب حملاً على المحل.

(٢) أي حركة البناء.

(٣) تابـع المنادى المفرد المعرفة ينصب إذا كان مضافاً، فتقول: يا زيدُ صاحبَ عمروٍ، ك تقول: يا صاحبَ عمروٍ. فصاحب بدل من زيد نصب على حكمه لأنه مضاف كالمنادى المستقل. وإنما كان ذلك كذلك لأن البدل على نية تكرار حرف النداء، فكان التابـع المذكور كالمنادى المستقل.

قالَ:

«وإذَا وُصِفَ المنادَى بابنٍ نُظِرَ. فإن وقعَ بين العلمين فُتِحَ المنادَى نحو: يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو، وإلاّ فالضمّ نحو: يا زيدُ ابنَ أخِي، ويارجلُ ابنَ زيْدٍ»

أقولُ: وإذَا وُصِفَ المنادَى بلفظةِ ابنٍ نُظِرَ فيه. فإن وقعَ الابنُ بين العلمين، أي يكونُ قبله وبعده علمٌ فُتِحَ المنادَى، أي يبنى على الفتحِ اختياراً [لكثرةِ الاستعمالِ][1] مع جوازِ الضمِّ فيه كقولِكَ: يا زيدُ بنَ عَمْرٍو[2]. وإن لم يقعْ بين العلمين فضم المنادَى. أي يبنى على الضمِّ وجوباً، وذلك بألاّ يكونَ بعده علَمٌ نحو: يا زيْدُ ابنَ أخِي، أولا يكونُ قبله علمٌ نحو: يا رجُلُ ابنَ زَيْدٍ، أولا يكونُ قبله ولا بعده علمٌ نحو: يا رجُلُ ابنَ أخِي[3]. وإنما لم يذكرْه المصنّفُ لأنّه يعلمُ مما ذكرَ لأنّ انتفاءَ العلميّةِ في أحدِ الطرفين إذا كانَ موجباً للضمّ ففي كلا الطرفينِ بطريقِ الأَوْلَى. وإنّما فعلُوا كذلِكَ لأنّ وصْفَ المنادَى بابنٍ بين العلمين كثيرٌ في كلامِ العَربِ[4]. والفتحةُ خفيفةٌ، والكثرةُ تستدعي الخفةَ، فلذلِكَ قيدَ الوصفَ بابنٍ بين العلميْن. فإن الوصفَ بغيرِ الابنِ، أوبابنٍ غيرِ واقعٍ بين العلمين غيرُ كثيرٍ في كلامِهم[5]. وحكمُ ابْنَةٍ كحكمِ ابنٍ في ذلِكَ نحو: يا هندُ ابنةَ زَيْدٍ[6]، ويا هنْدُ ابنةَ أخِي، ويا امرأةُ ابنةَ زيْدٍ، ويا امرأةُ ابنةَ أخِي.

---

(١) زيادة من ح.

(٢) وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة. فلو جُعل بدلاً أو عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعيَّن الضمُّ. ولا إشكال في أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضُمّ موصوفه. وأما إذا فُتح فكذلك عند الجمهور. وقال بعضهم هي حركة بناء لأنك ركّبتهُ معهُ. انظر الصبان ١٤٢/٣، ١٤٣.

(٣) انظر شرح المفصل ٥/٢.

(٤) في ح: في كلامهم.

(٥) في ح: في كلام العرب.

(٦) وحكم ابنة كحكم ابن، فيجوز الوجهان في نحو: يا هندُ ابنةَ زيدٍ، خلافاً لبعضهم. انظر الصبان ١٤٣/٣.

قالَ:

«ولَيْسَ في: يَا أيُّها الرّجُلُ، إلا الرفـعُ»

أقولُ: لما ذكرَ جوازَ الرفْـعِ والنّصْبِ في صفةِ المنادى المفـردِ المعرفةِ إذا كانتْ مفردةً، أراد أن يذكـرَ أنّ أيّاً إذا وقـعَ منادى يكونُ بخلافِ ذلك. فإن صفتَهُ وإن كانتْ مفردةً لا يجوزُ فيها إلا الرفْـعُ، فلذلك قالَ: وليس في: يَا أيُّها الرجُلُ، إلا الرفـع[1] يعني في الرجُلِ. وذلك لأنّ المقصودَ بالنداءِ ها هنا هو الرجلُ. إلاّ أنهم لما كرهوا الجمـعَ بين حرفي التعريفِ، أعني اللامَ وحرفَ النداءِ أتوا بلفظةِ أيّ ليفصلَ بينهما، وجعلوها منادى ثم حملوا الرجلَ عليها، والتزموا رفعَه ليدلَّ على أنّه هو المقصودُ بالنّداءِ.

قالَ:

«ويجوزُ حذفُ حرفِ النّداءِ من العَلمِ المضمومِ والمضافِ نحو قولِهِ تعالَى: ﴿يُوسُفُ أعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ وكقولِهِ: ﴿فَاطِرَ السّمواتِ والأَرْضِ﴾

أقولُ: لما ذكرَ المنادَى أرادَ أنْ يشيرَ إلى جَوازِ حذْفِ حرف النّداء من العَلَمِ المضمومِ والمضاف فمثل بمثالين. مثال الأولِ قوله تعالَى: ﴿يُوسُفُ أعْـرِضْ عَنْ هَذَا﴾[2]. ومثـال الثاني قـولـه تعـالَى: ﴿فَـاطِـرَ السَّمـواتِ والأَرْضِ﴾[3]. أي: يَا يُوسُفُ أعْرِضْ، ويا فَـاطِرَ السَّمـواتِ. وإنّما جازَ الحذفُ منهما لأنَّ العلمَ المضمومَ كثيرُ الاستعمالِ، والمضاف قـد طالَ بالإضافـةِ فناسبَهمـا التخفيفُ. وقد تحـذفُ أيضاً من أيّ ومَنْ، كقـولِ

---

(١) وأجاز المازني نصب الرجل مراعاة للمحل قياساً على جواز نصب الظريف في قولك: يا زيدُ الظريف، بالرفع والنصب. انظر حاشية السُّجاعي على شرح ابن عقيل للألفية ٢٩٢.

(٢) سورة يوسف: الآية ٢٩.

(٣) سورة يوسف: الآية ١٠١.

الخَطِيبِ: أيُّها النّاسُ، وقول العُبّادِ: مَنْ لا يزالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إليَّ. والتقديرُ: يا أيُّها النّاسُ، ويا مَنْ لا يَزالُ مُحْسناً أَحْسِنْ إليَّ[1]. والمراد بِمَنْ هو اللّه تعالَى.

قالَ:

«ومن خصائصِ المنادَى الترخيمُ، إذا كانَ عَلَماً غيرَ مضافٍ وزائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: يا حارِ، ويا أسمَ، ويا عُثْمَ، ويا مَنْصُ»

أقولُ: لما ذكرَ المنادَى أرادَ أن يذكرَ بعضَ خصائصِهِ. ومنها الترخيم. وهو حذفٌ في آخرِ المنادى للتخفيفِ. والمنادى إنما يرخمُ إذا كانَ علماً لأنّه لو لم يكنْ علماً لم يعلمْ أنه حُذِفَ منه شيءٌ أم لا. ويشترطُ أن يكونَ غيرَ مضافٍ. لأنّه لو كانَ مضافاً فإما أَنْ يحذفَ فيه من آخرِ المضافِ، أو من آخرِ المضافِ إليه. والأوّل باطلٌ لأنّ تمامَ المضافِ بالمضافِ إليه فهو كالوسطِ. والثّاني كذلك لأنّه ليْسَ بآخرِ المنادَى. ويشترطُ أيضاً أن يكونَ زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ لأنّ الثلاثي لو رخمَ لبقي على حرفيْنِ، وذلك غيرُ جائزٍ. ومثاله: يا حَارِ في حَارثٍ، ويا أسمَ في أسماءَ، ويا عُثْمَ في عُثْمانَ، ويا منْصُ في مَنْصُورٍ.

واعلمْ أنّ العلميةَ والزيادةَ على الثلاثةِ إنّما يشترطُ في منادى لا يكونُ فيه تاءُ التأنيثِ. وأما إذا كانَ فيه تاءُ التأنيثِ فيجوزُ ترخيمُهُ وإن لم يكنْ علماً،

---

(١) وقد ورد الحذف مع اسم الجنس واسم الإشارة. فمن ذلك في اسم الجنس: أَصْبِح ليلُ. وفي اسم الإشارة قوله: بمثلك هذا لوعة وغرام. وقوله: ذا ارعواء. وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾ سورة البقرة: الآية ٨٥. أي: يا هذا، ويا ذا، ويا هؤلاء. وكلاهما عند الكوفيين مقيس مطرد. ومذهب البصريين المنع فيهما، وحَمْلُ ما ورد على شذوذ أو ضرورة. حاشية الصبان ١٣٦/٣. ويجوز حذف حرف النداء من اسم الجلالة خاصة، ويعوض عنه بميم مشددة مفتوحة في آخره فتقول في: يا اللّهُ: اللّهُمَّ.

ولا زائداً على ثلاثةِ أحرفٍ نحو: يا عاذلَ، ويا ثُبَ، في: يا عاذلةُ، ويا ثُبةُ[1].

ويعلمُ من قولِهِ: غير مضافٍ، أن المركبَ غيرَ الإضافي قد يرخمُ فيقالُ: يا بَعْلَ، في بَعْلَبَكَّ. ولا يرخَّمُ المستغاثُ لأنَّ تطويلَ الصوتِ فيه مطلوبٌ، والحذفُ ينافيه.

---

(١) في شرح الكافية للرضي ١/١٣٥: ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف وإما بتاء التأنيث. وقال في ١/١٣٧: وإذا لم يكن علماً موصوفاً بالزيادة على ثلاثة أحرف فالشرط كونه بتاء التأنيث نحو: شاة وثبة، فإنه يرخم وإن لم يكن علماً.

قالَ:

«المفعول فِيه: وهو الظرفان. ظرف الزمانِ وظرف المكانِ. وكل واحدٍ منهما مبهمٌ ومعينٌ. فالزمان ينصبُ كله نحو: أتيتُهُ اليومَ، وبُكْرةً، وذاتَ لَيْلَةٍ. والمكان لا ينصبُ منه إلا المبهم نحو: قمْتُ أمامَكَ. ولا بد للمحدودِ من فِي نحو: صليْتُ فِي المسجدِ»

أقولُ: الضرب الثّالث من ضروبِ المفاعيلِ المفعول فيه، وهو الظرفان، يعني ظرفي الزمانِ والمكانِ. ويسمى الظرفُ مفعولاً فيه لوقوعِ فعلِ الفاعلِ فيه. وظرف الزمان ينصبُ كله، أي محدوده أعني معينه نحو: أتيته اليومَ، ومبهمه[١] نحو: أتيته بكرةً، وذاتَ ليْلةٍ[٢] أي لَيْلَةً، وذات زائدةٌ. ويجوزُ أن تكونَ بمعنى صَاحبة، أي: في ساعةٍ هي صَاحبةُ هذا اللفظِ وهو الليلةُ. وظرفُ المكانِ لا ينصبُ منه إلاّ المبهمُ نحو: قمْتُ أمامَكَ. ولا بد لظرفِ المكانِ المحدودِ من فِي نحو: صليْتُ في المسجدِ، فلا يقالُ: صليتُ المسجدَ[٣]. وإنما ينصبُ الفعلُ المعينَ من الزمانِ دونَ المكانِ لأنّه يدلُّ على

---

(١) المراد بالمبهم من ظرف الزمان ما دل على زمان غير مقدر كحين ومدة ووقت. أو دل على زمن مقدر غير معلوم كيوم وشهر وسنة. وبالمحدود ويقال له المختص ما دل على زمان مقدر معلوم كالمعرف بالعلمية كصمت رمضان، أو بأل نحو: اليوم، أو بالإضافة نحو: يوم الجمعة.

(٢) في حاشية ج: وظرف الزمان بتقدير في سوَاء كان معيَّنًا نحو: زرت يوم الجمعة، أي: في يوم الجمعة. أو كان مبهماً نحو: أتيته يوماً، أي: في يوم. وأتيته بكرة، أي: في بكرة، وأتيته ذات ليلة، أي: مدة ذات ليلة، أي: في مدة صاحبة ليلة، أي: في مدة مسماة بهذا اللفظ، أي بليلة. وذا وذات من الظروف غير المتصرفة مضافان إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح، وذات يوم وذات ليلة ويلزمان النصب على الظرفية.

(٣) وقد سمع النصب في المكان المحدود مع هذه العوامل وهي دخل وسكن ونزل وذهب =

الزمانِ المعيَّنِ كضَرَبَ، فإنّه دالٌّ على الزمانِ الماضِي، ولا يدلُّ على المكانِ المعيَّنِ. والمكانُ المبهمُ هو الجهاتُ السِّتُّ وهيَ: فَوْق، وتَحْت، وأَمام وخَلْف، ويَمِين)وشِمَال. والمكانُ المعيَّنُ نحو: المسجد، والدَّار)والسُّوق.

قالَ:

«والمَفْعُول مَعَهُ نحو: ما صَنَعْتَ وأَبَاكَ، ومَا شأْنُكَ وزَيْداً، ولا بدّ لَهُ من فعْلٍ أو مَعْناه»

أقولُ: الضّرب الرّابع من ضروبِ المفاعيلِ المفعول معَهُ وهو ما وقعَ بعد واوٍ بمعنى مَـعَ، ولذلِكَ يسمَّى بالمفعولِ مَعَه) نحو: مَا صَنَعْتَ وأَباكَ، أي مَـعَ أَبِيكَ، ومَا شَأْنُكَ وزيْداً، أي مَـعَ زَيْدٍ. ولا بدّ للمفعولِ مَعَه من عاملٍ يعملُ فيه وهُوَ إما فِعْل كالمثالِ الأوّلِ، أو معنى الفِعْلِ كالمثالِ الثّاني، فإنّ معنى: مَا شَأْنُكَ وزَيْداً[1]: مَا تصنَـعُ مَـعَ زَيْدٍ، فلذلِكَ مثّل بمثالَيْنِ.

= وتوجه نحو: دخلت المسجد، وسكنت البيت، وذهبت الشام وتوجهت مكة. واختلف الناس في إعراب هذه الظروف. فقيل: نصبت على الظرفية شذوذاً. وقيل: نصبت على إسقاط حرف الجر، والأصل: سكنت في البيت، ودخلت في المسجد كما سقط في قوله:

تمـرون الـديـارَ ولم تَعُـوجـوا ... كـلامـكـم عـليّ إذن حـرام

وهذا هو مذهب الفارسي وطائفة. واختاره ابن مالك وعزاه لسيبويه. وقيل مفعول به، وعليه الأخفش وجماعة. انظر الهمع ١/٢٠٠.

(١) والنصب في هذين المثالين: مالك وزيداً، وما شانك وعمراً ونحوهما بكان مضمرة قبل الجارّ والتقدير: ما كان لك وزيداً، وما كان شانك وزيداً، فزيداً مفعول معه منصوب بكان المقدرة. أو بمصدر لابس منويًا بعد الواو، فالتقدير: مالك وملابستك زيداً، وكذا في المثال الآخر. وهذان التوجيهان أجازهما سيبويه لكن على الثاني يخرج المنصوب عن كونه مفعولاً معه إلى كونه مفعولاً به. انظر التسهيل ٩٩، والصبان ٢/١٤٠.

قالَ:

«والمفعول لَهُ نحو: ضربْتُه تأديباً لَهُ، وكذلِكَ كل ما كانَ علةً للفعْلِ»

أقولُ: الضرب الخامس من ضروبِ المفاعيلِ المَفْعول لَهُ، وهو ما فعلَ الفاعلُ فعلَه لأجْلِهِ[1]. ولذلِكَ يسمّى بالمفعولِ لَهُ نحو: ضربْتُهُ تأْديباً لَهُ، أي لتأْدِيبِهِ. وكذلك كلُّ شيءٍ كانَ علةً للفعْلِ فإنّه يكونُ مَفْعولاً لَهُ نحو: السَّمْنِ، في قولِكَ: جئْتُكَ للسَّمْنِ[2].

---

(١) أي لقصد تحصيله، أولسبب وجوده. وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقاً أو به أو فيه، أو معه.

(٢) شرط المفعول له أن يكون مصدراً، فإذا لم يكن مصدراً لم يجز نصبه بل يتعين جره بحرف التعليل اللام، أو ما يقوم مقامها كمِن وفي والباء نحو: جئتك للسمن وللماء وللعشب.

قالَ:

«والملحقُ به سبعةُ أضربٍ: الحَال وهيَ بيانُ هيئةِ الفَاعلِ، أو المَفْعولِ به نحو: ضربْتُ زيْداً قَائِماً»

أقولُ: لما فرغَ من الأصلِ في المنصوباتِ أعني المفاعيلَ شرعَ في الملحقِ بالأصلِ، وهي على سبعةِ أضربٍ:

الضرب الأول منها الحال: وهي بيانُ هيئةِ الفاعلِ أو المفعول به نحو: ضربْتُ زيْداً قائِماً، فإن قائِماً حال إما من التّاءِ، والمعنى: ضربْتُ زيْداً حال كوني على هيئةِ القيامِ. وإما من زيدٍ، والمعنى: ضربْتُ زيْداً حال كونِهِ على هيئةِ القيامِ. وإما من الفاعلِ والمفعولِ به نحو: ضربْتُ زيْداً قائِمَيْنِ[1] [والمعنى: ضربْتُ زيْداً حال كوننا على هيئةِ القيامِ][2]. وإنما ألحقَ الحالُ بالمفاعيلِ لأنّها زائدةٌ في الكلامِ كالمفعولِ.

قالَ:

«وحقُّها التنكيرُ. وحقُّ ذِي الحالِ التعريفُ. فإن تقدمَ الحالُ عليه جازَ تنكيرُه نحو: جَاءنِي راكباً رجُلٌ»

أقولُ: حقّ الحالِ أن يكونَ نكرةً لأنّها لو كانتْ معرفةً لالتبستْ بالصّفةِ

---

(١) فإن كانتا متفقتين نحو: قائم وقائم: فأنت مخير إن شئت فرقت بينهما فقلت: ضربت زيداً قائماً قائماً، تجعل أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ولا تبالي أيها جعلت للفاعل لأنه لا لبس في ذلك. وإن شئت جمعت بينهما فقلت: ضربتُ زيداً قائِمَيْنِ، لأن الاشتراك قد وقع في الحال والعامل واحد، وصار كأنك قلت: ضربت قائماً زيداً قائماً. والأولى الجمع بينهما لأنه أخصر، ولا مانع من التفريق. انظر شرح المفصل ٥٦/٢.

(٢) زيادة من ح، هـ.

في مثلِ: ضربْتُ زيْداً الراكبَ[1]. وحق ذِي الحالِ أن يكونَ معرفةً لأنّه لو كانَ نكرةً لالتبسَ بها أيضاً في مثْلِ: ضربْتُ رجُلًا قَائِماً. وإن تقدّم الحالُ على ذِي الحالِ جازَ تنكيرُ ذِي الحالِ نحو: جاءَنِي رَاكِباً رجُلٌ، لعدمِ الالتباسِ حينئذ لأنّ الصفةَ لا تتقدمُ على الموصوفِ.

واعلم أنّه لا بدّ للحَالِ من عاملٍ، وهو إما فِعْل كما مرَّ. أو شِبْه فِعْلٍ نحو: زيْدٌ ضارِبٌ عَمْراً قَائِماً. أو معنى فعلٍ نحو: هذَا عمْرٌو منطلِقاً[2]، فإنّ معناه: أشيرُ عمْراً منطلِقاً. وقد يحذفُ العاملُ إذا دلّ عليه قرينةٌ كقولِكَ[3] للمرتحلِ: راشداً مهديًّا[4] أي: اذهبْ راشداً مهديًّا.

---

(١) وأجاز يونس والبغداديون تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل. فأجازوا: جاء زيدٌ الراكبَ. وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو: زيدٌ المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ. إذ التقدير: زيدٌ إذا أحسن أفضل منه إذا أساء. وإلا فلا. الصبان ١٧٢/٢.

(٢) ويجوز أن تقول: منطلق بالرفع خبر مبتدإ محذوف تقدير: هو منطلق.

(٣) في ح: كقولهم.

(٤) قوله: مهدياً إما صفة لراشد، أو حال بعد حال.

قالَ:

«والتمييزُ وهُوَ رفعُ الإبهامِ عن الجملةِ في قولِكَ: طابَ زيْدٌ نَفْساً، أو عن المفردِ في قولِكَ: عنْدِي رَاقودٌ خَلًّا، ومَنوانِ سمْناً، وعشرونَ دِرْهماً، وملؤُه عَسَلاً»

أقولُ: الضربُ الثّاني من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ التمييز. وإنّما ألحقَ به كما مرَّ في الحالِ. والتمييز هو رفعُ الإبهامِ إما عن جملةٍ نحو قولك: طابَ زيْدٌ نَفْساً، فإنّ طابَ زيْدٌ، كلامٌ تامٌّ لا إبهامَ في أحدِ طرفيْهِ إلّا أن نسبةَ الطّيبِ إلى زيْدٍ مبهمةٌ، فإنّها تحتملُ أن تكونَ إلى زيْدٍ، أو إلى ما يتعلقُ به من النفسِ والقلبِ [والعينِ][1] وغيرُ ذلك. ونَفْساً يرفعُ ذلك الإبهامَ ويميزُ ما هو المنسوب إليه في الحقيقةِ عن غيرِهِ. فالمعنى: طابَ نَفْسُ زيْدٍ. وإنما عُدِلَ عن تلك العبارةِ إلى هذه للتأكيدِ والمبالغةِ. فإنّ ذِكْرَ الشيءِ مبهماً ثم [ذكره][2] مفسّراً أوقعُ في النفوسِ من أن يُفَسَّرَ أوّلاً. فالتمييزُ فعلُ المتكلمِ في الحقيقةِ لكن سُمِيّ الاسمُ الذي يرفعُ الإبهام به تمييزاً مجازاً.

وأما عن المفردِ، والمراد بالمفردِ كل اسمٍ تمَّ[3] بالتنوينِ نحو: عنْدِي رَاقودٌ[4] خلًّا، أو بنونِ التثنية نحو: عنْدِي مَنَوانِ[5] سَمْناً، أو بنون شبهِ

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من ح.

(٣) في هـ: يتم.

(٤) في القاموس ١/٢٩٥: الراقود: الدن الكبير أو الطويل الأسفل يصبغ داخله بالقار. وقيل: هو مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً. والتفسير الأول مناسب لقوله: خلا، لأن عامة الناس أن يصبغوا الدن بالقار ويجعلوا فيه الخل.

(٥) في اللسان (منى) ١٥/٢٩٧: منوان مثنى المنا. وهو المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره.

الجمع نحو: عندي عِشرونَ دِرْهماً، أو بالإضافةِ نحو: عندي مِلْؤه عَسَلاً، أي: مِلْءُ الإناءِ عَسَلاً. فإن رَاقود، ومَنوانِ، وعِشرونَ، وملؤه مبهمةٌ تحتملُ أشياءَ مختلفةً. وخلاً، وسَمْناً، ودِرْهماً، وعَسَلاً يرفعُ ذلك الإبهامَ، ويميزُ المقصودَ عن غَيْرِهِ. ولا بدّ للتمييزِ من عاملٍ. وهو إما فعل نحو: طابَ. وإما اسم نحو: عِشرونَ. والتمييزُ لا يتقدمُ على عاملِهِ الاسم بالاتفاقِ لضعفِ الاسمِ في العملِ، فلا يقالُ: دِرْهماً عِشرونَ. وفي تقديمِهِ على عاملِه الفعل خلافٌ، فبعضٌ جوزَه لقوةِ الفعلِ في العملِ متمسكاً بقولِ الشّاعرِ(١):

أتَهْجُرُ لَيْلَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

فإن نَفْساً قد تقدّم على تَطِيبُ. والمختارُ عدمُ الجوازِ لأن الفعلَ وإن كانَ قويًّا في العملِ فإنّ المانعَ من التقديمِ عليه موجودٌ، وهو أنّ التمييزَ في

---

(١) البيت للمخبل السعدي. انظر الكتاب ١٠٨/١، والمقتضب ٣٧/٣، والإيضاح العضدي ٢٢٤/١، والخصائص ٣٨٤/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٩/١، والعيني ٢٣٥/٣، وشرح المفصل ٧٤/٢، وشرح الكافية ٢٠٤/١.

الشاهد فيه: تقديم التمييز على الفعل، وهو تَطِيبُ. وهذا على مذهب المازني والمبرِّد لأن قياسه عندهما قياس الحال فيجيزان: عرقاً تصببت، وشحماً تفقأت، ونفسًا طبتُ.

وسيبويه لا يجيز أن يتقدم التمييز لأنه منقول عن الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله، وذلك أن قولك: تفقأت شحماً، معناه: تفقأ شحمي، وتصببت عرقاً: تصبب عرقي، ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾ سورة مريم: الآية ٤: اشتعل شيب الرأس.

وقال بعضهم: إن نفساً في البيت ينتصب بإضمار أعني. وعلى هذا لا شاهد للمازني فيه.

قال أبو إسحاق: الرواية الصحيحة:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

فالنفس على هذه الرواية رفع بكان، وتطيب جملة في موضع خبر كان. وعلى رواية المازني اسم كان مضمر فيها عائد على الحبيب، ويطيب في موضع خبر كان، ونفساً تمييز.

الحقيقةِ فاعلٌ كما ذكرْنَا [في قولِنَا: طابَ زيْدٌ نَفْساً، فإن معناه: طابَ نَفْسُ زيْدٍ][1] والفاعلُ لا يتقدمُ على الفعـلِ. والجوابُ عن البيتِ أنّ الـروايةَ الـفـصـيـحـةَ:

وَمَـا كَـادَ نَـفْـسِـي بِـالـفِـراقِ تَطِيبُ

على أن نَفْسِي اسمُ كَادَ، وتَطِيبُ خبرُه.

---

(١) زيادة من ح.

قالَ:

«والمستثنى بإلّا بعد كلامٍ موجبٍ نحو: جاءَنِي القومُ إلّا زَيْداً، أو بعد كلامٍ غيرِ موجبٍ نحو: مَا جاءَنِي أحدٌ إلّا زَيْداً، وإلّا زَيْدٌ، وإن الفصيح فيه هو البدلُ»

أقولُ: الضربُ الثالثُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ المستثنى. وإنّما ألحق به لأنّه إما فضلة في الكلامِ، أو مفعول في الحقيقةِ، كما سيجيءُ بَعْدَ هذَا. والمستثنى إما بإلّا، أو بغير إلّا. والثّاني هو المستثنى إما بما عَدَا، وما خَلَا ولَيْسَ، أو بلا يكونُ نحو: جاءَ القومُ ما عَدَا زَيْداً، وما خَلَا زَيْداً[١] ولَيْسَ زَيْداً، ولا يكونُ زَيْداً[٢] وذلك واجبُ النصبِ لأنّ هذه الكلماتِ أفعالٌ أضمر فاعلوها[٣] والتقدير: ما عَدَا وما خلَا، ولَيْسَ، ولا يكونُ بعضُهم زيداً. وأما بغير وسِوَى وسَوَاء نحو: جاءَنِي القومُ غيرَ زَيْدٍ، وسِوَى زيدٍ، وسَوَاء زيدٍ، وذلك واجبُ الجرِّ لأنه مضافٌ إليه. وأما بحَاشَا وعَدَا وخَلَا، ولا سيّما، نحو: جاءَنِي القومُ حاشَا زَيْداً، وعَدَا زَيْداً، وخَلَا زيداً، ولا سيّما زَيْداً. وهذا يجوزُ

---

(١) تقدير قوله: جاء القوم ما عدا زيداً، وما خلا زيداً: جاؤوا وقت مجاوزتهم زيداً، أو: جاؤوا مجاوزين زيداً. فما المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر منصوب إما على الحال بتأويل: جاؤوا مجاوزين زيداً، أو على الظرفية لأن ما مصدرية ظرفية تنوب هي وصلتها عن الظرف، والمعنى: جاؤوا وقت مجاوزتهم زيداً. وفاعل خلا وعدا ضمير واجب الاستتار وانتصاب زيد بعدهما على المفعولية.

(٢) وكذلك اسم ليس، ولا يكون ضمير واجب الاستتار، ولو كان غائباً على خلاف الأصل. والمستثنى بهما واجب النصب وهو خبر لهما. وتكون جملة الاستثناء بهما في موضع نصب على الحال. وقيل إنها مستأنفة لا موضع لها.

(٣) في س: فاعلها.

فيه أنواعُ الإعرابِ. أما في حَاشَا وعَدَا وخَلاَ فالرفـعُ على الفاعليةِ بناءً على أنّها أفْعالٌ لازمةٌ، وما بعدها فاعلُها. والنصب على المفعوليةِ بناءً على أنها قد استعملتْ متعديةً. يقالُ: حَاشَاكَ وعَداكَ وخَلاكَ، أي نجاوزُكَ، والجر على أنّها حروفُ الجرِّ(١). وأما في لا سيَّمَا فالرفـعُ على أنه مركبٌ من لَا وسِيّ ومَا. وسِيّ بمعنى المثلِ. وأصله سويٌ بسكونِ الواوِ، فقلبت الواو ياء وأدغمت فيكون سيّ. ويكون مَا بمعنى شيءٍ، وأضيفَ إليه سِيّ. ويكونُ زيْدٌ مرفُوعاً على أنّه خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ، والتقدير: لا مثلَ شيءٍ هو زيْدٌ. والنَّصبُ على أنّ لَا سيَّما كلمةٌ واحدةٌ بمعنى إلاّ فما بعدها مستثنى. والجرُّ على أن مَا زائدةٌ، وسِيّ مضافٌ إلى زيْدٍ. والأوّل أعني المستَثْنَى بإلاّ إما مُتّصل(٢) وهو المُخْرَج من المتعددِ بإلاّ. أو مُنْقَطع(٣) وهو المذكورُ بعد إلاّ غير مُخْرَجٍ من المتعددِ. والمُتَّصل إما متقدم على المستثنى منه أعني المتعددَ، أو مؤخر عنه.

(١) إذا ولي حاشا مجرور باللام فالفصيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلاً من فعله، ومعناه التنزيه فمعنى: حاشا لك: تنزيهاً لك. وقد يتصل بها الضمير فيتعين الجر في نحو: حاشاي. قال الأقيشر الأسدي:

في فتيـة جعلوا الصليب إلههم حـاشـاي إني مسلم معـذور

فقوله: حاشاي، دليل على الجر، ولوكانت ناصبة لقال: حاشاني، ولكنه استعملها حرفاً لأنه الأكثر فيها. والنصب في نحو: حاشاني. ويجوز الأمران في نحو: حاشاك. وما المصدرية لا تتقدم على حاشا. وقد ورد دخول ما على حاشا ومنه قوله:

رأيت النـاس ما حـاشا قـريشاً

لكنه شاذ لا يقاس عليه. وقد تأتي حاشا وعدا وخلا أفعالاً متصرفة في غير هذا التركيب. انظر العيني ٣٧٧/١، والصبان ١٦٦/٢، ومنهـج السالك ١٧٦، وشرح التصريـح ١١٢/١.

(٢) المستثنى المتصل: هو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه، تقدم عليه أو تأخر عنه نحو: قام القوم إلا زيداً، وقام إلا زيداً القـوم. فالقـوم هو المستثنى منـه، وزيداً هو المستثنى، وهو بعض القوم.

(٣) المستثنى المنقطع: هو ما كان المستثنى فيه ليس بعضاً من المستثنى منه تقدم أو تأخر. نحو: قام القوم إلا حماراً، وقام إلا حماراً القوم.

والمؤخر إما بعد كلامٍ موجبٍ أي غير منفي، أو بعد كلامٍ غيرِ موجبٍ، أي منفي. فهذه أربعةُ أقسامٍ:

المستثْنَى المتّصلُ المؤخرُ بعد كلامٍ موجبٍ(١).

المستثْنَى المتّصلُ المقدّمُ بعد المنفي(٢).

المستثْنَى المتّصلُ المؤخرُ بعد المنفي(٣).

المستثْنَى المُنْقَطِعُ(٤).

ثلاثةٌ منها واجبُ النصبِ. وواحدٌ منها مختارٌ رفعُه. فقوله: والمستثْنَى عطفٌ على قولِهِ: والتمييز. والتقدير: والملحقُ به سبعةُ أضربٍ: الحال، والتمييز والمستثنى...

والمعنى أن المستثْنَى المتصلَ المؤخرَ بعد كلامٍ موجبٍ نحو: جاءَنِي القومُ إلّاَ زيْداً، يجبُ نصبُهُ. فقولُه: بإلّاَ، احترازٌ عن المستثنى بِحَاشَا وغيرها لأنه يجوزُ فيه غيرُ النصْبِ. وقوله: بعد كلامٍ موجبٍ، احترازٌ من القسمِ الثّاني الذي أشارَ إليه بقولِهِ: أو بعد كلامٍ غيرِ موجبٍ نحو: مَا جاءَنِي أَحَدٌ إلّاَ زيْداً، لأنه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ. ونبَّهَ بقولِهِ: وإن كانَ الفصيحُ هو البدل على جوازِ النصبِ فيه، مع أَنَّ الفصيحَ هو الرفعُ على البدليةِ من أَحَدٍ(٥).

وإنما قلْنَا: والمعنى أن المستثنى المتصلَ المؤخرَ، لدلالةِ قولِهِ بعد

(١) نحو: جاءني القوم إلا زيداً.

(٢) نحو: ما جاءني إلا زيداً أحد.

(٣) نحو: ما جاءني أحد إلا زيداً.

(٤) نحو: ما جاءني أحد إلا حماراً.

(٥) ويختار البدل، فيكون المستثنى بدل بعض من المستثنى منه (وإذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو: ما جاءني من أحدٍ إلّاَ زيدٌ، ولا أحدَ فيها إلا عمرٌو، برفع ما بعد إلّاَ فيهما).

هذا: والمستثنى المقدم والمستثنى المنقطع، على ذلك. وإنما لم يجز الرفعُ في الأولِ [في قولِهِ: جاءَنِي القومُ إلَّا زيْداً][1] على البدليَّةِ لِأَنَّ المبدلَ منه في حكمِ الساقطِ كما سيجيءُ. فلو رُفعَ الأولُ على البدليةِ لصارَ التقديرُ: جاءَنِي إلَّا زيْدٌ، فيلزمُ مجيءُ [جميع][2] العالم سوى زيْدٍ، وذلِكَ محالٌ. بخلافِ الثَّاني فإنه يستقيمُ ذلك فيه، إذ تقديره: ما جاءني إلَّا زيْدٌ، والمعنى: ما جاءَنِي من العالمِ سِوَى زيْدٍ، وذلِكَ ممكنٌ.

قالَ:

«والمستَثْنَى المقدم نحو: ما جاءَنِي إلَّا زيْداً أَحَدٌ، والمستَثْنَى المنقطع نحو: ما جاءَنِي أحدٌ إلَّا حِماراً»

أقولُ: هذا هو القسمُ الثَّالثُ والرَّابعُ، ولا يجوزُ فيهما البدلُ. أما في الأولِ فلعدمِ جوازِ تقديمِ البدلِ على المبدلِ منه[3]. وأما في الثاني فلعدمِ الجنسيةِ بين أَحدٍ وحِمَارٍ[4]. وإنما أتى بمثالين في المنفي ليعلمَ أن امتناعَ

---

(١) زيادة من س.

(٢) زيادة من ح، س.

(٣) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه. لأنه إذا لم يكن منصوباً على الاستثناء يكون بدلاً مما بعده، وذا غير جائز لامتناع تقديم البدل على المبدل منه. لأن البدل تابع والتابع يجب أن يكون بعد المتبوع، فوجب أن يكون منصوباً على الاستثناء.

(٤) على أنه إذا كان قبله اسم يصح الاستغناء عنه وتسليط العامل على المستثنى جاز البدل عند بني تميم ومنه قوله:

وبلدة ليس بها أنيسُ ... إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ

فأبدل اليعافير والعيس من الأنيس، لأنه لو قيل: ليس بها إلا اليعافير وإلا العيس، لناسب المقام.

فإذا لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب إجماعاً نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، إذ لا يقال: ما زاد إلا النقص. وحيث وجد شرط جواز الإبدال، فالأرجح عندهم النصب. انظر الصبان ١٤٧/٢.

البدلِ في موجبِهما بالطريقِ الأولى لأنّه إذا كان تقدُّمُ المستثنى وانقطاعُه مانعيْنِ من البدليةِ مع النفيِ الذي هو شرطُها فمع الإيجابِ يكونُ أولى.

قالَ:

«وحكم غَيْر كحكمِ الاسمِ الواقعِ بعد إلاّ تقولُ: جَاءَنِي القومُ غيرَ زَيْدٍ، ومَا جاءَنِي أَحَدٌ غيرَ زَيْدٍ، وغيرُ زَيْدٍ»

أقولُ: قد عرفْتَ أَنّ المستثنى بغَيْر واجبُ الجرِّ. وأما نفس غَيْر فحكمُهُ كحكمِ الاسمِ الواقعِ بعد إلاّ. ففي كلِّ موضعٍ كانَ المستثنى بإلاّ واجبَ النصبِ يكونُ كلمةُ غَيْرٍ واجبَ النصبِ أيضاً. وحيثما كانَ جائزَ النصبِ يكون غَيْرُ كذلِكَ، فتقولُ: جاءَنِي القومُ غيرَ زَيْدٍ[1] بالنَّصْبِ، كما قلْتَ: جاءَنِي القومُ إلاّ زَيْداً. وتقولُ: ما جاءَنِي أَحَدٌ غيرَ زَيْدٍ، وغيرُ زَيْدٍ، بالنصبِ والرفعِ كما قلْتَ: ما جاءَنِي أحدٌ إلاّ زَيْداً، وإلاّ زَيْدٌ. وتقولُ: ما جاءَنِي غيرَ زَيْدٍ أحدٌ، بالنَّصبِ، كما قلْتَ: ما جاءَنِي إلاّ زَيْداً أحدٌ. وتقولُ: ما جاءَنِي أحدٌ غيرَ حِمارٍ، بالنَّصب أيضاً كما قلْتَ: ما جاءَنِي أَحَدٌ إلاّ حِماراً.

(١) وانتصاب غير في الاستثناء كانتصاب الاسم بعد إلا عند المغاربة، وعلى الحال عند الفارسي، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة.
ويجوز في تابع المستثنى بها مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى تقول: قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرٍو وعمراً. فالجر على اللفظ، والنصب على المعنى لأن معنى غير زيد، إلاّ زيداً. وتقول: ما قامَ أحدٌ غيرُ زيدٍ وعمرٍو، بالجر وبالرفع، لأنه على معنى: إلا زيدٌ. انظر الصبان ٢/١٥٧.

قالَ:

«والخبر في بابِ كانَ نحو: كانَ زيْدٌ منطلِقاً»

أقولُ: الضربُ الرابـع من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ الخبر في بابِ كانَ. أي المنصوب بكانَ وأخواتها، أعني الأفعالَ النّاقصةَ نحو: منطلِقاً، في: كانَ زيْدٌ منطلِقاً. وإنمـا ألحقَ بالمفعـولِ لمجيئِهِ بعـد الفعلِ والفـاعلِ كالمفعولِ.

قالَ:

«والاسم في باب إنَّ نحو: إنَّ زيْداً قائِمٌ»

أقولُ: الضرب الخامس من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ الاسم في بابِ إنَّ، أي المنصوب بالحروفِ المشبهةِ بالفعلِ نحو: زيْداً، في: إنَّ زيْداً قائِمٌ. وإنّما ألحق بالمفعولِ لأنّ كلًّا من هذِهِ الحروفِ متضمنةٌ لمعنى الفعلِ كما سيجيءُ. فأسماؤُها مفاعيلُ في الحقيقةِ.

قالَ:

«واسم لَا لنفي الجِنْسِ إذَا كانَ مضافاً نحو: لَا غلامَ رجُلٍ عِنْدَكَ، أو مضارِعاً لَهُ نحو: لا خَيْرًا منْكَ عِنْدَنَا»

أقولُ: الضَّربُ السادسُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ اسمُ لَا التي لنفي الجِنْسِ إذا كانَ مضافاً نحو: غُلام، في: لَا غُلامَ رَجُلٍ عنْدَكَ. أو مضارعاً له، أي مشابهاً للمضافِ[1] نحو: خيْراً، في: لا خيراً منْكَ عِنْدَنا. وإنما ألحقَ بالمفعولِ لأنَّ لَا بمعنى أنْفِي، فما بعدها في معنى المفعولِ.

قالَ:

«وأمّا المفردُ فمفتوحٌ نحو: لَا غُلامَ لَكَ»

أقولُ: اسم لَا لنفي الجنسِ[2] إنّما يكونُ منصوباً إذا كانَ مضافاً، أو مضارعاً له كما مرّ. وأما المفرد، أعني غيرَ المضافِ والمضارعَ له فمفتوحٌ[3] أي يجبُ أن يبنى على الفتحِ نحو: لا غلامَ لَكَ. أما البناء فلأنه [أي لَا مع اسمِه][4] جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ كأنَّ سائلاً قالَ: هَلْ مِن غلامٍ لِي عندَكَ؟ فقيل في جوابِهِ: لَا غلامَ لكَ. وكان من الواجبِ أن يقالَ: لَا مِن

---

(١) ويسمى المشبه بالمضاف مطوّلاً وممطولاً، أي ممدوداً. انظر الصبان ٢/٥.

(٢) وتسمى أيضاً لا التبرئة. قال الأندلسي في شرح الجزولية: إنما سميت لا هذه بالتبرئة لأنها تنفي الجنس، فكأنها تدل على التبرئة من ذلك الجنس. انظر شرح الدماميني على المغني ٢/٤٤.

(٣) المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافاً ولا مشبهاً بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع.

(٤) زيادة من ح.

غلامٍ لكَ، بزيادةِ مِنْ ليطابقَ السؤالُ الجوابَ، ولكن حذفوهَا من الجوابِ بقرينةِ السؤالِ فتضمنهـا الجوابُ واحتـاجَ إليها، وأشبـهَ بذلـك الحرفَ. وأما البِناء على الحركةِ فللفرقِ بين البناءِ اللازمِ والعارضِ. وأما البناء على الفتـح فللخفّةِ.

وقد يحذفُ اسمُ لا إذا كانَ مَعْلوماً نحو: لَا عَلَيْكَ، أي: لَا بـأْسَ عليْكَ(١).

قالَ:

«وخبر مَا ولَا بمعنى ليْسَ، وهي اللّغةُ الحجازيّةُ. والتميميّةُ رفْعُهما على الابتداءِ»

أقولُ: الضربُ السّابـعُ من ضروبِ الملحقِ بالمفعولِ خبـرُ مَا ولَا بمعنى ليْسَ، أي المنصوب بِهمَا نحو: مَا زيْدٌ منطلِقاً، ولَا رجُلٌ أفضلَ منْكَ. وهي أي هذِهِ اللّغةُ، أعني النصبَ بِمَا ولَا اللّغةُ الحجازيّةُ، واللّغةُ التميميّةُ رفعهُما على الابتداءِ، أي رفـع الاسمينِ الواقعينِ بعد مَا ولَا على أن الأولَ مبتدأٌ، والثاني خبره(٢). ودليلُ الحجازيّة قوله تعـالَى: «مَا هَـذَا بَشَراً»(٣) و: «مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ»(٤). ودليلُ التميميّةِ دخولُهما على القبيلين، أعني الأسماءَ والأفعالَ. فإن العاملَ يجبُ أن يختصَّ بأَحَدِهما.

---

(١) ولا يحذف الاسم إلا مع وجود الخبر لفظاً لئلا يكون الحذف إجحافاً. انظر ص ٦٣.

(٢) إعمال ما ولا لغة الحجاز، ولهذا نسبتا إليهم. وأما بنو تميم فإنهم يهملونهما بناء على أنهما لا يختصان، وما لا يختص فحقه ألا يعمل.

(٣) سورة يوسف: الآية ٣١. وقرأ ابن مسعود: «ما هذا بَشَرٌ» بالرفـع. انظر الصبان ٢٤٧/١.

(٤) سورة المجادلة: الآية ٢. قرىء (أمهاتُهم) بالنصب والرفـع. فالنصب على لغة أهل الحجاز. والرفـع على لغة بني تميم. انظر البيان في إعراب غريب القرآن ٤٢٦/٢.

قالَ:

«وإذَا تقدَّمَ الخبرُ، أو انتقضَ النفْيُ بإلاَّ فالرفـعُ لازمٌ نحو: مَا منطلِقٌ زيْدٌ، ومَا زيْدٌ إلاَّ منطلِقٌ»

أقولُ: إذا تقدَّمَ خبر مَا ولاَ على اسمِهما، أو انتقضَ نفيُهُما بإلاَّ، أي بطلَ عملُهما بأن يقـعَ خبرهما بعد إلاَّ. فالرفـعُ لازمٌ نحو: مَا منطلِقٌ زيْدٌ، ومَا زيْدٌ إلاَّ منطلِقٌ.

ولا يجوزُ نصبُ مُنْطَلِقٍ لأن مَا ولاَ إنما عملتَا بمشابهةِ ليسَ من جهةِ النفيِ، فيبطلُ عملُهما بتقدمِ الخبرِ لضعفِهما في العملِ[1]، وكذَا بانتقاضِ نفْيِهمَا بإلاَّ لانتفاءِ وجهِ الشبهِ بينهما وبين لَيْسَ حينئذ. وكذَا يبطلُ عملُ مَا بزيادةِ إنْ معها نحو: مَا إنْ زيْدٌ منطلِقٌ[2] للضعفِ بالفَاصلةِ.

---

(١) وعن يونس جواز إعمال ما عند تقدم خبرها مستشهداً عليه بقول الفرزدق:

فأصبحوا قـد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وأجيب عنه بأن بشراً اسم ما والخبر محذوف، أي: إذ ما في الدنيا بشر، وأجـاز ابن عصفور عملها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جارًا ومجروراً لكثرة التوسـع فيه. انظر شرح الكافية ٢٤٦/١، والخزانة ١٣٠/٢، وكتاب الإشارة ٤٢، والصبان ٢٤٨/١.

(٢) قيل: إنما خصت ما بالذكر لأنها، أي إنْ المخففة لا تزاد مـع لا في استعمالاتهم. وهي زائدة كافة عند البصريين. وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مـع إن ورووا قوله:

بني غـدانـة مـا إن أنتم ذهبًا ... ولا صريفاً ولكن أنتم الخـزف

بالنصب على أن إنْ نافية مؤكدة لما لا زائدة. انظر الهمـع ١٢٣/١.

قالَ:

«المجرورات على ضربَيْن: مجرور بالإضافة، ومجرور بحرف الجر كقولك: غلامُ زيْدٍ، وسرْتُ من البصرة إلى الكوفة»

أقولُ: لما فرغَ من القسمِ الثّاني من أقسامِ المعربِ وهو المنصوبات، شرعَ في القسمِ الثّالثِ أعني المجروراتِ، فقالَ ما قالَ. وقوله: مجرور بالإضافة، مجملٌ لا يعلمُ منه أن العاملَ في المضافِ إليه هـو المضاف، أو الحرف المقدر[1]، أو كلاهما ولكلٍّ قائلٌ.

قالَ:

«والإضافةُ على ضربَيْنِ: معنويّة[2] وهي التي بمعنى اللاّمِ، أو بمعنى مِنْ، كقولِكَ: غُلامُ زيْدٍ، وخَاتمُ فضّةٍ»

أقولُ: والإضافة بمعنى اللاّمِ إنما تكونُ إذا لم يكن المضافُ إليه من جنسِ المضافِ ولا ظرفه نحو: غلامُ زيْدٍ أي غُلامٌ لِزيْدٍ. وبمعنى مِنْ إنما يكونُ إذا كانَ المضافُ إليه من جنسِ المضافِ نحو: خاتم فضةٍ، أي: خاتمٌ من فضّةٍ، وثوب قطنٍ، أي ثوبٌ من قطنٍ. وقد تكونُ بمعنى فِي[3] وذلك إذا كانَ المضافُ إليه ظرفَ المضافِ نحو: ضرْبُ اليَوْمِ، أي ضَرْبٌ في اليَوْمِ،

---

(١) في ج: أو الحروف المقدرة.

(٢) أي منسوبة إلى المعنى لأنها تفيد معنى في المضاف، تعريفاً أو تخصيصاً.

(٣) الإضافة تكون بمعنى اللام وبمعنى مِنْ باتفاق النحويين. وزاد ابن السراج أنها تكون بمعنى في. انظر الخصائص ٢٦/٣، والأشباه ١٩٢/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٥٢/١.

كما في قولِهِ تعالَى: «بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهارِ»[1] أي: بَلْ مَكْرٌ فِي اللَّيْلِ والنَّهارِ، ولم يتعرضْ لها لقلّتِهَا.

قالَ:

«ولفظيّة[2] وهي إضافةُ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِهِ نحو: ضَارب زيْدٍ[3]، والصفةُ المشبَّهةُ إلى فاعِلِها كقولِكَ: حَسَنُ الوجْهِ»[4]

أقولُ: يعني بالمفعولِ المفعولَ الذي لو لم يكنْ مجروراً بالإضافةِ لكانَ منصوباً على المفعوليةِ، وذلك إنما يكونُ إذا كان اسمُ الفاعلِ عاملاً بأن يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ نحو: زيْدٌ ضاربُ عَمْرٍو الآنَ أو غداً[5]. فإنّ عَمْراً ها هنا لو لم يكنْ مجروراً بالإضافةِ لكانَ منصوباً على المفعوليةِ. أما إذا لم يكنْ عامِلاً بأن كانَ بمعنى الماضِي نحو: زيْدٌ ضاربُ عَمْرٍو أمْسِ، فلا تكونُ الإضافةُ حينئذ لفظيّةً بل تكونُ معنويّةً لأنّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ النصبَ إذا كانَ بمعنى الماضِي كما سيجيءُ. ومن الإضافةِ اللفظيةِ إضافةُ اسمِ المفعولِ إلى معمولِهِ نحو: زيْدٌ معمورُ الدّارِ، ذكره المصنفُ في المفصّلِ[6].

---

(١) سورة سبأ: الآية ٣٣. وضابط الإضافة التي تكون بمعنى في أن يكون الثاني وهو المضاف إليه ظرفاً للأول وهو المضاف، سواء كان زماناً أم مكاناً. فالزمان نحو: «بل مكر الليل» فالليل ظرف للمكر، والتقدير: مكر في الليل. والمكان نحو: ﴿يا صاحبي السجن﴾ سورة يوسف: الآية ٣٩، فالسجن ظرف للصاحبين، والتقدير: يا صاحبي في السجن.

(٢) وسميت لفظية لأنها لمجرد التخفيف في اللفظ.

(٣) لأنه في الأصل: ضاربٌ زيداً، بالنصب والتنوين، ثم إضيف إلى مفعوله للتخفيف.

(٤) لأنه في الأصل: حسنٌ وجهُه، بالرفع.

(٥) على تقدير: زيدٌ ضاربٌ عمراً.

(٦) المفصل ص ٤٣.

قالَ:

«ولا بدّ في المعنويّةِ من تجريدِ المضافِ عن التعريفِ»

أقولُ: ولا بدّ من أن يكونَ المضافُ في الإضافةِ المعنويّة نكرةً لأنّ الغرضَ منها إما تعريفُ المضافِ وذلك إذا كانَ المضافُ إليه معرفةً. أو تخصيصُهُ وذلك إذا كانَ المضافُ إليه نكرةً. فالمضافُ إذا كانَ معرفةً فإما أن يضافَ إلى معرفةٍ أو إلى نكرةٍ. فالأول يستلزمُ اجتماعَ التعريفين، التعريف الذاتي [قبل الإضافةِ][1] والمكتسب من المضافِ إليه. والثّاني يستلزمُ تخصيصَ الأخصِّ بالأعمِّ، وهو محالٌ. فلا يقالُ: الغلامُ زَيْدٍ، ولا: الخَاتمُ فضةٍ، ولا: الضَّربُ اليومِ. والكوفيون جوزُوا ذلك في أسماءِ العددِ نحو: الثلاثة الأثوابِ، والخمسة الدراهمِ[2] وهو ضعيفٌ لخروجِهِ عن القياسِ واستعمالِ الفصحاءِ.

قالَ:

«وتقولُ في اللفظيّةِ: الضاربَا زَيْدٍ، والضاربُو زَيْدٍ، والضاربُ الرجلِ، ولا يجوزُ: الضّاربُ زَيْدٍ»

أقولُ: لما شرطَ تجريدَ المضافِ عن التعريفِ في الإضافةِ المعنويّة، أرادَ أن يذكرَ أنّه لا يشترطُ في اللفظيّةِ لأن الغرضَ منها التخفيف وهو يحصلُ مع تعريفِ المضافِ وتنكيرِه. فتقولُ في اللفظيّةِ: الضاربَا زَيْدٍ، والضاربُو زَيْدٍ، لحصولِ التخفيفِ فيه بحذفِ النّونِ. وتقولُ أيضاً: الضاربُ الرجُلِ، لأنّه يشبهُ قولنا: الحسنُ الوجْهِ، من حيثُ إن المضافَ في الصورتين صفةٌ معرفةٌ باللّامِ، والمضاف إليه أيضاً معرفٌ باللامِ. (ولا يجوزُ أن يقالَ:

---

(١) زيادة من ج.

(٢) حيث أضيف الثلاثة إلى الأثواب مع أنه معرف باللام من غير تجريد. وانظر الإنصاف ١٧٦، المسألة/٤٣.

الضاربُ زيْدٍ[1] لانتفاءِ هذه المشابهةِ مـع عدمِ التخفيفِ. وإنما جازَ: الحسنُ الوجهِ، لأن أصلَه: الحسنُ وجهُهُ، فحُذِفَ الضميرُ وجِيءَ باللامِ، ففيه نوعُ خفّة.

قالَ:

«والمعنوية تعرّفُ كلَّ مضافٍ إلى معرفةٍ إلاّ نحو: غَيْر ومِثْل، وشِبْه، تقولُ: مررْتُ برجلٍ غَيْرِكَ ومِثْلِكَ وشِبْهِكَ»

أقولُ: الإضافة المعنويّة تجعلُ كلَّ مضافٍ إلى المعرفةِ معرفةً نحو: غلامُ زيْدٍ، فإن غلاماً قبلَ الإضافةِ نكرةٌ عامّ، وبعدها يصيرُ معرفةً خاصًّا إلاّ نحو: غَيْر ومِثْل وشِبْه من الأسماءِ التي توغلتْ في الإبهامِ فإنّها لا تكونُ معرفةً بالإضافةِ إلى المعرفةِ لأنّها لا تختصُّ بسببِها. فإنّك تقولُ: جاءَنِي رجُلٌ غيرُ زيْدٍ، ولم يعلمْ أن من هو غير زيْدٍ أيّ رجُل من الرجالِ. والدليلُ على أنّ هذه الأسماءَ لا تصيرُ معرفةً بالإضافةِ إلى المعرفةِ أنّها تقـعُ صفةً للنكرةِ مـع وجودِ هذِهِ الإضافةِ فإنّكَ تقولُ: مررْتُ برجُلٍ غَيْرِكَ ومِثْلِكَ وشِبْهِكَ[2].

---

(1) لا يجوز أن يقال: الضارب زيدٍ، لأن الضارب لم يكن منوناً فحُذِف تنوينه. بخلاف نحو: الضاربا زيد، والضاربو زيد، فإنه يجوز لحصول التخفيف بحذف نون التثنية في الأول، ونون الجمـع في الثاني، خلافاً للفراء في إجازته إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها سواء كان تعريفها بالعلمية أم بالإشارة أم غيـرهما كـالضارب زيـد، والضارب هذا. شرح الكافية ١/٢٦٠.

(2) في شرح الكافية للرضي ١/٢٥٣: واعلم أن بعض الأسماء قد توغل فيها التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو: غيـرك ومثلك، وكل مـا كان هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها. وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتًا دون أخرى. وكل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة، وكذا مماثلته لا تخصص ذاتًا إلا أن المثلية تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم إلى غير ذلك.

قالَ:

«وقد يُحذفُ المضافُ، ويقامُ المضافُ إليه مقامَهُ كقولِهِ تعالَى: ﴿واسْأَلِ القَرْيَةَ﴾[1]»

أقولُ: يجوزُ أن يُحذفَ المضافُ ويقامُ المضافُ إليه مقامَه أي يعربُ بإعرابِهِ إذا دلّ عليه قرينةٌ كما في الآيةِ. فإنّ قولَه: «واسْأَلِ القَرْيَةَ» يدلُّ على أنّ التقديرَ: واسْأَلْ أَهْلَ القريةِ، لأنّ السؤالَ من القريةِ غيرُ معقولٍ. وأما إذا لم يدل عليه قرينةٌ فلا يجوزُ حذفُه، فلا يقالُ: رأيْتُ هنْداً، إذا كانَ المرادُ غُلام هِنْدٍ.

---

(1) سورة يوسف: الآية ٨٢.

ومثله قوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ سورة الفجر: الآية ٢٢، أي: أمر ربك. وقوله: ﴿على رجلٍ من القريتين﴾ سورة الزخرف: الآية ٣١، أي: من إحدى القريتين. وقوله: ﴿وأُشْرِبوا في قلوبهم العجلَ﴾ سورة البقرة: الآية ٩٣، أي: حب العجل. وقول الشاعر:

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه ... يلقحه قومٌ وتنتجونه

أي: أكل عام حدوث نعم، أو: إحراز نعم، ثم حذف المضاف وحذفه جائز كثير شائع في كلام العرب. انظر الكتاب ١/٦٥، واللمع ٢٨، والخزانة ١/١٩٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٤٤، والمغني ١/٦٨٨، وشرح التصريح ٢/٥٥.

قالَ:

«والتّوابِـع، وهي خمسةٌ: التّأكِيد نحو: جاءَني زَيْدٌ نفسُهُ، والرّجُلانِ كِلاَهُما، والقومُ كلُّهم أجْمعونَ. ولا يؤكدُ بها النكرات»

أقولُ: لما فرغَ من مباحثِ المعربِ شرعَ في توابِعِه وهي خمسةُ أقسامٍ:

الأوّل التّأكِيدُ[١] وهو على ضربيْنِ: لفظيّ ومعنويّ.

فاللفظيّ تكريرُ اللفظِ الأولِ به أو بمرادفِهِ. مثال المرادفِ: قعدَ جلسَ زيْدٌ. ويجرِي ذلك في الاسمِ نحو: جاءَنِي زيْدٌ زيْدٌ. وفي الفِعْلِ نحو: ضَربَ ضربَ زيْدٌ. وفي الحرفِ نحو: إنَّ إنَّ زيْداً قائِمٌ. وفي الجُمْلةِ نحو: قَامَ زيْدٌ قامَ زيْدٌ. وفي الضمير نحو: ما ضربَنِي إلاّ أنْتَ أنْتَ، ومررْتُ بِكَ أنْتَ.

والمعنويّ إنما يكونُ بألفاظٍ مخصوصـةٍ وهي العينُ والنفسُ، وكِلاَ وكِلْتَا، وكُلّ، وأجْمَـع، وأكْتَـع وأبْتَـع، وأبْصَـع[٢]. فالأولان أعني النفسَ والعينَ إنما يؤكدُ بهمَا المفردُ والمثنّى والمجموعُ من المذكرِ والمؤنثِ. ويميزُ بين نوعٍ ونوعٍ آخرَ باختلافِ صيغتِهِما[٣] وضميرِهِما[٤] نحو: جاءَنِي زيْدٌ

---

(١) التـأكيد إمـا مهموز من أكـد. وإما مثـال واوي من وكد. ومعنـاهما لغـة واحد، وهو التحقيق.

(٢) ابصـع بالصاد المهملة. وقيل بالضاد المعجمة. واللغة الفصيحة أن يكون بالصاد المهملة.

(٣) أي إفراداً وتثنية وجمعاً.

(٤) أي العائد إلى المتبوع المؤكد.

نفسُهُ وعينُهُ، وهندٌ نفْسُهَا وعَيْنُها، والزيْدانِ والهنْدانِ أنفسُهُمَا وأعينُهُما[١]
والزيْدُونَ أنفسُهُم وأعينُهُم، والهنْداتُ أنفسُهُنَّ. وإنما جمعتِ الصيغةُ في
المثَنى لأنّها مضافةٌ إلى ضميرِ التثنيةِ. والمثنى إذا أضيفَ إلى مثلِهِ يجوزُ أن
يجمعَ للأمنِ عن اللبسِ [أي يجوزُ أن يكونَ المضافُ جمعاً لرفعِ الالتباسِ
وهو إضافةُ الشيء إلى نفسِهِ فيجمع للأمنِ عن اللبسِ][٢] نحو قوله تعالى:
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾[٣].

والثّالث والرّابع أعني كِلَا وكِلْتَا لا يؤكدُ بهما إلا المثنى فيقالُ: جاءَنِي
الرجُلانِ كِلَاهما، والمرأتان كِلْتاهما. والبواقي إنما يؤكدُ بها غيرُ المثنى أعني
المفردَ والمجموعَ من المذكرِ والمؤنثِ. ويميزُ في كلٍّ باختلافِ الضميرِ نحو:
اشتريْتُ العبْدَ كلَّهُ، والجارية كلَّها، وجاءَنِي القومُ كلُّهم، والنسوةُ كلُّهنَّ. وفي
البواقي باختلافِ الصيغةِ نحو: اشتريْتُ العبدَ أجْمعَ أكْتعَ أبْتعَ أبْصعَ،
والجاريةَ جَمْعاءَ كَتْعاءَ بَتْعاءَ بَصْعاءَ، وجاءَنِي القومُ أجْمَعون أكْتَعون أبْتَعون
أبْصَعون[٤] والنسوة جُمَعُ كُتَعُ بُتَعُ بُصَعُ. ولم يذكرِ المصنفُ التأكيدَ

---

(١) ويجوز في النفس والعين مع المثنى الإفراد والتثنية تقول: جاء الزيدان نفسهما، أو نفساهما. ويجوز أيضاً جر النفس والعين بباء زائدة تقول: جاء زيد بنفسه، وهند بعينها. انظر الصبان ٣/٧٣، ٧٤.

(٢) زيادة من ح.

(٣) سورة التحريم: الآية ٤. وإنما جمع القلب، وهما اثنتان، لأن كل شيء ليس في الإنسان منه غير واحد، إذا قرن به مثله فهو جمع. وقيل لأن التثنية جمع؛ لأنها جمع شيء إلى شيء. ومن العرب من يثني فيقول: قلباهما. قال الراجز فجمع بين اللغتين:
ظهراهما مثل ظهور الترسين.
انظر الكتاب ١/٢٤٢، وأمالي ابن الشجري ١/١٢، ٢/٢٠٣، والإيضاح ٢/١٧٦، ومشكل إعراب القرآن ٢/٣٨٧.

(٤) وربما أُكِّد بأكتع وأكتعين غير مسبوقَيْن بأجمع وأجمعين. ومنه قول الراجز:
تحملني الذلفاء حولاً أكتعا
انظر الصبان ٣/٧٦.

اللفظيّ لأنّ التأكيدَ الحقيقيّ هو المعنويّ. وإنما ذكرَ المصنفُ من ألفاظِ المعنويّ بعضَها للاختصارِ فاكتفى بالنّفْسِ عن العَيْنِ لاشتراكِهما في جميعِ الأحكامِ، وبكِلا عن كِلْتا لاشتراكِهما في تأكيدِ التثنيةِ. وذكرَ كُلًّا لاختصاصِهِ باختلافِ الضمير من بينِ أخواتِه. واكتفى بأجْمَعِين عن بقيّةِ الألفاظِ لاشتراكِها في تمامِ الأحكامِ أيضاً.

وقوله: ولا يؤكدُ بها النكراتُ، يعني بالتأكيدِ المعنويّ لأن البحثَ فيه. وسببه أن هذه الألفاظَ معرفةٌ، فلو وقعتْ تأكيداً للنكرات لَتَناقضَ الكلامُ إذ المؤكَّدُ حينئذ يقتضي العمومَ، والمؤكِّدُ يقتضي الخصوصَ. واعلم أن أَكْتَعَ وأَبْتَعَ وأَبْصَعَ كلها بمعنى أَجْمَعَ، وأنها لا تذكرُ بدونِ أَجْمَعَ إلّا على ضعفٍ، ولا تتقدمُ عليه[1]. (وفائدةُ التأكيدِ أمنُ المتكلمِ عن فواتِ مقصودِهِ.) أما في اللفظي فلأنه إذا قال: جاءني زيْدٌ، مثلاً فربما [احتمال][2] لا يسمعُهُ المخاطبُ في أولِ مرةٍ فيفوت مقصودُهُ، وإذا أكدَه أمن عن ذلك. وأما في المعنوي فلأنه إذا قالَ: مررْتُ بزيْدٍ، مثلاً، فربما يتوهمُ السامعُ أنه إنما مرّ بمنزلِ زيْدٍ، وقالَ: مررْتُ بزيْدٍ، مجازاً. فإذَا أكدَه بنَفْسِهِ يعلمُ أنه أرادَ الحقيقةَ لا المجازَ فيحصلُ المقصودُ به.

---

(١) وكتعاء بصعاء بتعاء، إتباعاً لجمعاء. وأجمعون يتبعه اكتعون أبصعون أبتعون. وجمع يتبعه كتع بصع بتع. وأكتع أبصع أبتع، يتبعن أجمع، ولا يقعن إلا بعده، ويجوز تقديم بعضهن على بعض لأنهن متساويات في الاتباع. وقد قيل إن أكتع، مشتق من كتع الجلد في النار، إذا انضم واجتمع. وأبصع من بَصَع العرق، إذا تحدر شيئاً بعد شيء. وأبتع من البتع وهو الامتداد. فجعلت إتباعاً لأجمع لأن معناها تقارب معناه. انظر شرح عيون الإعراب ٢٢٣.

(٢) زيادة من ح.

قال:
«والصِّفة نحو: جاءَنِي رجُلٌ ضارِبٌ، ومَضروبٌ، وكَرِيمٌ، وهَاشِميٌّ، وعَدْلٌ، وذُو مَالٍ»

أقولُ: الثّاني من التّوابعِ الصِّفة. ويقالُ له الوَصْف والنّعت. وهو إما مشتقّ من فِعْلٍ، أو ما في معناه. والمشتقُّ إما اسم الفاعلِ نحو: رجُلٌ ضَاربٌ، أو اسم المفعولِ نحو: رجُلٌ مَضْرُوبٌ، أو صفة مشبهة نحو: رجُلٌ كَرِيمٌ. وإما في معنى المشتقِّ: إما مفرد، أو مركب. والمركب إما إضَافي أو غيره. والمركب غير الإضَافي نحو: رجُلٌ هاشِميٌّ، أي: مَنْسُوب إلى هَاشمٍ. والمفرد نحو: رجُلٌ عَدْلٌ، أي: عَادِلٌ[1]. والمركب الإضَافي نحو: رجُلٌ ذُو مَالٍ، أي: مُتَمَوِّل.

وفائدةُ الصفةِ في المعارفِ التوضيحُ[2] نحو: جاءَنِي زيدٌ الظريفُ. وفي النكراتِ التخصيصُ[3] نحو: جاءَنِي رجلٌ عالمٌ.

---

(١) قال ابن عقيل: يكثر مجيء المصدر نعتاً نحو: مررْتُ برجُلٍ عَدْلٍ، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير. فتقول: مررْتُ برجلٍ عدْلٍ، وبرجلين عدْلٍ، وبرجالٍ عدْلٍ. وبامرأةٍ عَدْلٍ، وبامرأتين عدْلٍ، وبنساءٍ عَدْلٍ. والنعت به على خلاف الأصل لأنه يدل على المعنى لا على صاحبه. وهو مؤول إما على وضع عَدْل موضع عادِلٍ، أو على حذف مضاف، والأصل: مررْتُ برجُلٍ ذي عَدْلٍ، ثم حذف ذِي وأقيم عَدْل مقامه. وإما على المبالغة بجعل العين نفسَ المعنى مجازاً أو ادّعاء. انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/١٦٠.

(٢) التوضيح في عرف النحاة عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف كزيدٍ الظريف، فإن زيداً وإن كان معيناً إلا أنه يحتمل غيره باعتبار تعدد الوضع. فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه.

(٣) والتخصيص في عرفهم عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات كرجل عالم، فإن رجلاً كان محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال فلما وصف قلّ احتماله.

قالَ:

«وتوصفُ النكراتُ بالجملِ نحو: مررْتُ برجُلٍ وجهُهُ حَسَنٌ، ورأيْتُ رجُلاً أعْجبَنِي كرمُهُ»

أقولُ: يجوزُ وصفُ النكراتِ بالجملةِ الاسميّةِ نحو: مَرَرْتُ بِرجُلٍ وجهُهُ حَسَنٌ، فإن: وجهُهُ حَسَنٌ، مبتدأٌ وخبرٌ صفة لرجُلٍ. أو الفعليّة نحو: رأيْتُ رجُـلاً أعجبَنِي كرمُهُ، فإنّ: أعجبَنِي كرمُهُ، فعل وفاعل صفة لرجُلٍ. أو الشرطيّـة نحو: مررْتُ برجُلٍ إنْ قامَ أَبُوه قمْتُ. أو الظرفيّة نحو: مررْتُ برجُلٍ في الدّارِ. ويشترطُ أن تكونَ الجملةُ خبريّـةً أي محتملةً للصدقِ والكذبِ[1] لأنّ الصفةَ في الحقيقةِ خبرٌ عن الموصوفِ. وإنّما لم يتعرضِ المصنّفُ لذلِكَ اعتماداً على المثالِ. ولا يجوزُ وصفُ المعارفِ بالجملِ لأنّ الجملَ نكراتٌ[2] والصفةُ يجبُ أن توافقَ الموصوفَ في التعريفِ والتنكيرِ. ولا بدَّ في الجملةِ الواقعةِ صفةً من ضميرٍ يرجعُ إلى الموصوفِ[3] كهاء وجهه وكرمه.

---

(١) احترز عن الإنشائية لأن فائدة الصفة كما سبق تخصيص موصوفها كما في النكرات، أو توضيحه كما في المعارف. فوجب أن يكون الوصف موجوداً في الحال والسابق أيضاً حتى يخصص أو يوضح. والجملة الإنشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق بل المراد منها الطلب. فكيف تخصص أو توضح. فلا يصح أن تقع صفة لانتفاء الفائدة. فإن جاء ما ظاهره أنه نعت بالجملة الطلبية فيتخرج على إضمار القول، ويكون المضمر صفة، والجملة الطلبية معمولَ القول المضمر كقوله:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

أي جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقولٍ فيه عند رؤيته هذا الكلام. الصبان ٦٤/٣.

(٢) لأن الجملة ليست من تلك الأقسام الخمسة التي هي أقسام المعرفة من العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام أو بالنداء والمضاف إلى أحدها.

(٣) وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون الجملة أجنبية بالنسبة إلى الموصوف، فلا يصح أن تقع صفة له مثل: جاءني رجل زيد عالم.

قالَ:

«والصفة توافقُ الموصوفَ في إعرابِه وإفرادِه وتثنيتِه وجمْعِه، وتعْريفِه، وتنْكيرِه، وتذْكيرِه، وتأنيثِه»

أقولُ: الصّفة إما فعل الموصوفِ، أو فعل مسبّبِه. والثّاني سيجيءُ.

والأوّل يجبُ أن توافقَ الموصوفَ في عشرةِ أشياء وهي التي ذكرت في الكتابِ. أي إذا وجدَ شيءٌ منها في الموصوفِ يجبُ أن يوجدَ في الصفةِ أيضاً. وهذه العشرةُ بعضُها ممكنُ الاجتماعِ، وبعضُها غيرُ ممكنِ الاجتماعِ.

أمّا الثّاني فكالإعرابِ الثلاثة فإنّه لا يمكنُ أن يجتمعَ بعضُه مع البعضِ الآخرِ. وكالإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ فإنه لا يمكنُ أيضاً أن يجتمعَ بعضُ هذه الثلاثةُ مع البعضِ الآخر. وكالتعريفِ والتنكيرِ، والتذكيرِ والتأنيثِ فإنه لا يمكنُ أيضاً أن يوجدَ إلا واحدٌ من المتقابلين.

وأما الأول أعني ممكنَ الاجتماعِ فينتهي إلى أربعةٍ. واحد من الإعرابِ الثلاثة. وواحد من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ. وواحد من التعريفِ والتنكيرِ. وواحد من التذكيرِ والتأنيثِ نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، فإن الصفةَ والموصوفَ متوافقانِ في أربعةٍ من العشرةِ[1]: الإعرابِ والتنكير والإفراد والتذكير. وإذا قيل: رجُلاً، أو برجُلٍ، فالواجب عالماً، أو عالمٍ. وإذا قيل: رجُلان، أو رِجال، فالواجب عالمانِ، أو عالمونَ. وإذا قيلَ: الرجلُ، فالواجبُ العالمُ. وإذا قيلَ: امرأة، يقالُ: عالمة، وعلى هذا القياسِ.

---

(١) والنعت تابع لمنعوته في أربعة من عشرة، وهذا هو الغالب في النعت الحقيقي. وإلا فقد يتبع منعوته في ثلاثة من ثمانية كالصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث. لأن الصفة إذا كانت كذلك لم توجد فيها أربعة منها، بل إنما توجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتأنيث في تلك الصفة للمساواة بينهما كفعول بمعنى فاعل نحو: رجل صبور، وامرأة صبور، أو فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح. أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلّامة ونسّابة.

قال:

«ويوصفُ الشيءُ بفعلِ ما هو من مسبِّبِه نحو: مررْتُ برجُلٍ مَنيعٍ جارُهُ، ورحْبٍ فناؤُهُ، ومؤدَّبٍ خدَّامُهُ».

أقولُ: هذا هو القسمُ الثاني من قسمي الصفةِ، أعني وصف الشيءِ بفعلِ مُسَبِّبِه، أي يوصفُ الشيءُ الأولُ بفعلِ شيءٍ آخرَ يكونُ ذلك الشيءِ [أعني الشيءَ](١) الثانيَ حاصلاً بسببِ الشيءِ الأوَّلِ نحو: مررْتُ برجلٍ منيعٍ جارُهُ، أي مانع جاره [أي يمنع الغير عن نفسه](٢) ورَحْبٍ، أي [رجلٍ](٣) واسع فناؤه، ومؤدَّب خدّامه، فإنّ المنعَ، والوسعةَ، والتأديبَ ليس شيءٌ منها فعلاً للرجُلِ وإنما هي أفعالُ جارِهِ وفنائِهِ وخدّامِهِ. إلّا أنّ الجارَ والفناءَ والخدّامَ لما كانَ متعلقاً به مضافاً إلى ضميرِهِ صارَ كلٌّ من هذه الثلاثةِ(٤) مسبباً له لأنّه إذا تعلقَ شيءٌ بشيءٍ فالمتعلَّق به يكونُ سبباً للمتعلِّق. ولذلِكَ لا يقالُ: مررْتُ برجُلٍ منيعٍ جارُكَ(٥) لانتفاءِ التعلقِ الحاصلِ بالإضافَةِ. فلما كانَ كذلك نزّل فعلُ المتعلِّقِ بمنزلةِ فعلِ المتعلَّقِ به، وجعلَ وصفاً له، فهو في اللفظِ صفةُ المتعلَّقِ بِهِ، وفي المعنى صفةُ المتعلِّق. ولذلك وجبَ أن يوافقَ الموصوفَ اللفظي، وهو المتعلَّق به في الأحكامِ اللفظيّةِ، أعني الخمسةَ الأُوَلَ من العشرةِ وهي: الرّفعُ والنّصبُ والجرُّ والتعريفُ والتنكيرُ دون الأحكامِ المعنويّةِ أعني الخمسةَ الباقيةَ، فإنه يوافقُ فيها الموصوفَ المعنوي وهو المتعلِّق، فيقال: جاءَني رجُلٌ حسنٌ غلامُهُ، ورأيتُ

---

(١) زيادة من ح.

(٢) زيادة من ح، هـ.

(٣) زيادة من ح، س.

(٤) قوله: صار كل من هذه الثلاثة، التنوين فيه عوض عن المضاف إليه تقديره: صار كل واحد من هذه الثلاثة. حذف المضاف إليه، وعوض عنه التنوين للتخفيف.

(٥) لأن كاف جارك ليس ضمير الموصوف بل ضمير المخاطب.

رجُلًا حسناً غلامُهُ، ومـررتُ برجُلٍ حسنٍ غلامُهُ. وجاءني الرجُلُ الحسَنُ غلامُهُ، ورأيْتُ الرجلَ الحسنَ غلامُهُ، ومررْتُ بالرجلِ الحسنِ غلامُه. فيوافق الوصفُ أعني حسناً والحسنَ الموصـوفَ اللفظي أعني رجلًا والرجلَ في الإعرابِ الثلاثة، والتعريفِ والتنكيرِ، ولا يوافقُه في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ. بل يعتبرُ حكمه في ذلِكَ بالقياسِ إلى ما بعده، فيكون حكمُه حكمَ[1] الفعلِ مـع فاعلِهِ لأن ما بعده فاعله. فإن كانَ ما بعده مقتضياً للإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمـعِ أو التذكيرِ أو التأنيثِ فعل به ذلك نحو: مررْتُ برجُلٍ حسنةٍ جاريتُهُ، ومررْتُ برجلَيْنِ حسنةٍ جاريتُهما، ومررتُ برجَالٍ حسنةٍ جاريتُهم[2] مثلًا كما سيجيءُ تحقيقُهُ إن شاءَ اللّٰهُ تعالَى.

---

(١) في ح: كحكم.

(٢) على أنه يجوز تثنية الوصف الرافع للسببي وجمعه الجمعَ المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث. فيقال: مررت برجلٍ كريمين أبواه. وجاءني رجل حسنونَ غلمانُهُ، كما يقال: كَرُمَا أبواه، وحسُنُوا غلمانُهُ. ويجوز في النعت المسند إلى السببي المجموع الإفرادُ والتكسير، فيقال: مررْتُ برجلٍ كريمٍ آباؤه، وكرامٍ آباؤه. انظر الصبان ٦١/٣.

قالَ:

«والبَدَلُ على أربعةِ أضْربٍ:

بَدَلُ الكُلِّ من الكُلِّ نحو: رأيْتُ زيْداً أخاكَ.

وبَدَلُ البَعْضِ من الكُلِّ نحو: ضربْتُ زيْداً رأسَهُ.

وبَدَلُ الاشْتِمال نحو: سُلِبَ زَيْدٌ ثوبُهُ.

وبَدَلُ الغَلَطِ نحو: مررْتُ برجُلٍ حِمارٍ»

أقولُ: الثّالث من التوابعِ البَدَل. وهو على أربعةِ أضربٍ: لأنّه إن كانَ البدلُ كلَّ المبدلِ منه، فبدل الكُلِّ من الكُلِّ، نحو: رأيْتُ زيْداً أخاكَ. فإنّ الأخَ كلُّ زيْدٍ. وإلاّ فإن كانَ بعضَه فبدلُ البعضِ من الكلّ نحو: ضربْتُ زيداً رأسَهُ، فإن الرأسَ بعضُ زيدٍ. وإلا فإن كانَ مشتملاً عليه فبدل الاشتمالِ نحو: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، فإن الثوبَ مشتملٌ على زيْدٍ. وإلاّ فبدل الغلطِ نحو: مررْتُ برجُلٍ حمارٍ[1]. ويسمى بدلَ الغلطِ لوقوعِ الغلطِ في المبدلِ منه. فإن القائلَ إنما أرادَ أن يقولَ: مررْتُ بحمارٍ، فغلط برجلٍ ثم استدركَ فقالَ: بحمارٍ، فهو بدل مما فيه غلط.

وفائدةُ البدلِ رفعُ اللبسِ. فإنّك إذا قلْتَ: ضربْتُ زَيْداً، مثلاً، يحتملُ أن يكونَ ضربَ رأسِ زَيْدٍ، أو غيرِ رأسِهِ. وإذا ذكرْتَ رأسَه رفعت اللبسَ. وتحقيقُهُ أن يذكرَ اسمٌ، ثم يذكر اسمٌ آخر ويجعلَ الأولُ في حكمِ

---

(١) في المقتضب ٢٨/١: فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شعر، ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً فهكذا إعرابه.

وقال في ٢٩٧/٤: ووجه رابع لا يكون مثله في قرآن ولا شعر ولا كلام مستقيم وإنما يأتي في لفظ الناسي أو الغالط..

الساقطِ ليحصلَ البيانُ لا يحصلُ بدون ذلك. ويجبُ أن يكونَ في بدلِ البعضِ والاشتمالِ ضميرٌ يرجعُ إلى المبدلِ منه ليرتبطا معاً كما عرفْتَ في المثالِ.

قالَ:

«وتبدلُ النكرةُ من المعرفةِ، وعلى العكسِ. ويشترطُ في النكرةِ المبدلةِ من المعرفةِ أن تكونَ موصوفةً كقولِهِ تعالَى: ﴿بالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾

أقولُ: يجوزُ أن تبدلَ النكرةُ من المعرفةِ، والمعرفة من النكرة. فالبدلُ والمبدلُ منه إذن يكونان على أربعةِ أقسامٍ: لأنهما إما أن يكونا معرفتين نحو: رأيتُ زيْداً أخاكَ[1] أو نكرتين نحو: رأيْتُ رجلاً أخاً لَكَ[2] أو يكون البدلُ معرفةً، والمبدل منه نكرةً نحو: رأيْتُ رجُلاً أَخاكَ[3] أو على العكسِ نحو قوله تعالَى: «لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ»[4]. ويشترطُ في هذا القسمِ أعني في النكرةِ المبدلةِ من المعرفةِ أن تكونَ موصوفةً مثل: نَاصِيَةٍ، فإنّها وصفتْ بِكَاذِبَةٍ، وذلك لأنَّ الأَصْلَ في الكلامِ هو البدلُ فلو كانَ نكرةً غيرَ موصوفةٍ والمبدل منه معرفة لكان للفرعِ مزيةٌ على الأَصْلِ.

ويبدلُ أيضاً الظاهرُ من المضمرِ[5] وعلى العكسِ فيحصل بحسبِ ذلك

---

(١) ونحو: «اهدنا الصراطَ المستقيم صراطَ الذين» فقوله: صراط الذين، بدل من الصراط الأول. وهو بدل معرفة من معرفة، وظاهر من ظاهر.

(٢) ونحو: ﴿إن للمتقين مفازاً. حدائق وأعناباً﴾ سورة النبأ: الآيتان ٣١، ٣٢. فقوله: مفازاً نكرة، وقد أبدل من النكرة وهو حدائق.

(٣) ونحو: ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله﴾ سورة الشورى: الآيتان ٥٢، ٥٣. الثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل من الأول وهو نكرة.

(٤) سورة العلق: الآيتان ١٥، ١٦. قوله: ناصية بدل من الناصية. وهو بدل نكرة من معرفة.

(٥) في ح: الضمير.

أربعة أقسامٍ أُخَر. وأنا أذكرُ أمثلةَ بدلِ الكلِّ من الكلِّ كما في أقسامِ المعرفةِ والنكرةِ. فعليك استخراجَ(١) أمثلةِ سائرِ الإبدالِ. فالظاهر من الظاهرِ قد عرفْتَ. والضمير من الضميرِ نحو: زيْدٌ ضربْتُه إيّاهُ، والظاهر من الضميرِ نحو: زيْدٌ ضربْتُه أخاكَ، وعكسه نحو: ضربْتُ زيْداً إيّاهُ(٢).

قالَ:

«وعَطْفُ البَيانِ وهو أن تتبعَ المذكور بأشْهَرِ اسمَيْهِ نحو: جاءَنِي أخُوكَ زيْدٌ، وأبو عبْدِ اللَّهِ زيْدٌ»

أقولُ: الرّابع من التّوابع عَطْفُ البَيانِ. وهو أن تتبعَ المذكور بأشْهر اسميه. أي تجعل أشهر اسميه تابعاً له بأن يذكرَ بعده نحو: جاءَنِي أخُوكَ زيْدٌ، وأبو عبْدِ الله زيْدٌ فإنَّ الجائي هذا كما يقالُ له أخ، وأبو عبد الله، يقال له أيضاً زيْدٌ. فإن كان زيْدٌ أشْهَر اسميه عند الناسِ من الأخِ وأبِي عَبْدِ اللَّهِ، يذكرُ ثانياً بَياناً للأوّلِ. وإن كان بالعكسِ فبالعكسِ نحو: جاءَنِي زيْدٌ أخُوكَ وأبو عَبْدِ اللَّهِ. وهذا مذهب المصنِّفِ. والآخرون لا يفرقون بأن يذكرَ الأشهرُ أولاً أو آخراً. وفائدة عطفِ البَيانِ إيضاح المتبوعِ.

قالَ:

«والعَطْف بالحروفِ نحو: جاءَنِي زيْدٌ وعَمْرٌو. وحروف العطف تذكرُ في بابِ الحرفِ إنْ شاءَ الله تعالَى»

أقولُ: والخامس من التوابعِ العَطْف بالحروفِ. ويقالُ له: النَّسَق. نحو: جاءَنِي زيْدٌ وعمْرٌو. فعَمْرو معطوف، وزيْد معطوف عليه. وحروفُ العطفِ تذكرُ في بابِ الحروفِ إن شاء الله تعالَى.

---

(١) في س: باستخراج.

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ص ١٧٢: ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جُعل توكيداً إن لم يُفد إضراباً. وانظر الصبان ١٣٠/٣.

قالَ:

«المبنيّ هو الذي سكون آخره وحركته لا بعامل نحو: كَمْ وأَيْنَ، وحيْثُ، وأمْسِ، وهَؤلاءِ. وسكونه يسمى وقْفاً، وحركته فَتْحاً وضمًّا وكَسْراً»

أقولُ: لما فرغَ من توابعِ المعربِ شرعَ في المبنيّ، فقال: المبني هو الذي سكونُ آخرِه وحركته لا بعاملٍ [أي لا بسببِ عامل][1] نحو: سكون كَمْ، وحركة أيْنَ وحيْثُ وأمْسِ. فإنَّ كلَّ ذلك مما ليس بسببِ عاملٍ. وسكون آخر المبنيّ يسمّى وقْفاً، وحركته فَتْحاً وضَمًّا وكَسْراً[2]. ومعنى المبنيّ في اللّغة المثبت[3] ويسمى المبني المصطلح مبنيًّا لثباتِهِ على حالةٍ واحدةٍ مع اختلافِ عاملِهِ.

قالَ:

«وسببُ بنائِهِ مناسبتُهُ غير المتمكنِ»

أقولُ: سببُ بناءِ المبنيّ مناسبتُهُ لغيرِ المتمكنِ. أعني الحرفَ، والماضيَ، والأمرَ بالصيغةِ نحو: صَهْ، وأُفَّ، ورُوَيْدَ. فإنَّ صَهْ يناسبُ الحرفَ

---

(١) زيادة من ح.

(٢) كما أن سكون آخر المعرب كما في: لم يضربْ يسمى جزماً. وحركة آخر المعرب تسمى رفعاً ونصباً وجراً.

(٣) في اللسان (بنى) ١٤/٩: والبناء لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، وكأنهم إنما سموه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب، سمي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره.

من حيثُ الصيغة[1] يعني يناسبُ قَدْ. وأُفّ يناسبُ الماضِي من حيثُ المعنى لأنّ معناه تَضَجَّرْتُ. ورُوَيْدَ يناسبُ الأَمْرَ من جهةِ المعنى أيضاً لأنّه بمعنى أَمْهِلْ.

(١) أي من حيث اللفظ.

قالَ:

«فمِنْهُ المضمراتُ. وهي على ضربَيْنِ:

متّصل نحو: أخوكَ، وضربَكَ، ومرَّ بِكَ، ودارُهُ، وثوْبِـي، وثوبُنا.

وضرَبا، وضربُوا، وضربْتَ، وضربْنَ، وضرَبْنَا. وكذلك المستكن في: زَيْدٌ ضرَبَ، وأَفْعَلُ، ونَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، ويَفْعَلُ.

ومُنْفصل نحو: هُوَ وهِيَ، وأنَا، وأنْتَ، ونَحْنُ، وإِيَّاكَ»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ المضمراتُ. وبنيتْ لمناسبةِ بعضِها الحرف[1] في الصيغةِ فحملَ الباقِي عليه. والضميرُ[2] على ضربيْنِ:

ضرب متّصل، أعني الذي لا يمكنُ أن يتلفظَ به وَحْدَه.

وهو إما مجرورٌ بالإضافةِ مخاطبٌ نحو: أَخوكَ، أَخوكما، أَخوكم، أخوكِ، أخوكما، أخوكنّ.

وإمّا منصوبٌ مخاطبٌ نحو: ضَربَكَ، ضَرَبكما، ضَرَبكم، ضَربَكِ، ضَربَكما، ضَربَكُنَّ.

أو غائب نحو: ضَربَه، ضَربَهما، ضَربَهم، ضَربَها، ضَربَهُما، ضَربَهنَّ.

أو متكلّم نحو: ضربَنِي[3] وضرَبَنا[4].

---

(١) في ح: الحروف.

(٢) في ح، س: المضمرات.

(٣) الياء فيه ضمير متصل بارز للمتكلم وحده مذكراً كان أو مؤنثاً.

(٤) بفتح الباء، ونا ضمير متصل بارز للمتكلم ومعه غيره.

وإمّا مجرور بحرفِ الجرِّ مخاطب نحو: مرّ بِكَ، مرّ بكما، مرّ بكم. مرّ بكِ، مرّ بِكما، مرّ بِكنّ.

أو غَائِب نحو: مرّ بِهِ، مرّ بهما، مرّ بِهم، مرّ بِها، مرّ بهما، مرّ بهنّ.

أو متكلم نحو: مرَّ بِـي، مرَّ بِنَا.

وإما مجرور بالإضافةِ غائب نحو: داره، دارهما، دارهم، دارهـا، دارهما، دارهنّ.

وإما مجرور بالإضافةِ متكلم نحو: ثَوْبـي، ثَوْبنا.

وإما مرفوع بارز [متصل][1] نحو: ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضربْتَا، ضربْنَ، ضربْتَ، ضربْتُمَا، ضربْتُم. ضربْتِ/ ضربْتُما، ضربْتُنَّ. ضربْتُ، ضربْنَا. وكذلك المستكن أي المستتر فإنّه أيضاً متصل كهُوَ في: زيْدٌ ضَربَ، وهِيَ في: هنْدٌ ضَرَبَتْ، وأَنَا في: أَفْعَلُ، ونَحْنُ في: نَفْعَلُ، وأنْتَ في: تَفْعَلُ، إذا كانَ مخاطباً. وهِيَ فيه إذا كانتْ غائبة. وهُوَ في: يَفْعَلُ، وضربَ.

مُنْفَصِل: أعني الذي يمكنُ أَنْ يتلفظَ بهِ وَحْدَهُ[2] نحو: هُوَ، هُمَا، هُمْ. هِيَ، هُمَا، هُنّ. وأنْتَ، أنتما، أنتم. أنْتِ، أنتما، أنتنّ. أَنَا، ونَحْنُ. وإيّاكَ، إيّاكُما، إيّاكُم. إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكُنّ. وإيّاهُ، إيّاهُمَا، إيّاهُمْ. وإيّاهَا، إيّاهُمَا، إيّاهُنّ. إيّايَ، إيّانَا.

---

(١) زيادة من س.

(٢) [المنفصل يكون مرفوعاً محلاً ومنصوباً محلاً، ولا يكون منه مجرور المحل لامتناع الفصل بين الجار والمجرور. والمتصل يكون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.]

قالَ:

«ومنه أسْماء الإشَارةِ نحو: ذَا، وتَا، وتِي، وتِه، وتِهِي، وذِي، وذِهِي، وذِهْ، وأولاءِ»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ أسماءُ الإشارةِ نحو: ذَا[1] للمفردِ المذكرِ العاقلِ وغيرِه. وذَانِ وذَيْنِ لمثناه في الرفعِ وغيرِه. وتا وتِي وتِه وتهي وذي وذهي وذِه[2] للمفردِ المؤنثِ العاقلِ وغيرها. وتـانِ وتَيْنِ لمثناها في الرفـع وغيره. ولا يثنى غيرُ ذَا وتَا. وأولاءِ بالمد والقصر لجمعهما. وإنما بنيت أسماءُ الإشارةِ لمناسبتِها الحرف[3] إما من جهةِ الاحتياجِ إلى المشارِ إليه، وذلك في الجميعِ. وإما من جهةِ أن وضـعَ بعضِهَا وضـع الحرفِ[4] فيحملُ الباقي عليْهِ.

قالَ:

«ويلحقُ بأوائِلِها حرفُ التَّنبيهِ نحو: هذَا، وهـاتَا، وهَـذِي، وهَذِهِ، وهَؤُلاءِ. ويتصلُ بأواخرِها كافُ الخِطابِ نحو: ذَاكَ، وتاكَ، وأُولئِكَ»

أقولُ: ويلحقُ بأَوائلِ أَسْماءِ الإشَارةِ حرفُ التَّنْبيهِ. أعني (ها) لتنبيهِ المخاطبِ لئِلَّا يفوتَ غرضُ المتكلمِ نحو: هذَا، وهذانِ، وهذَيْنِ. وهاتَا،

(١) قال الكوفيون الاسم الذال وحدها، والألف زائدة لأن تثنيته ذان بحذفها. انظر الإنصاف ٢/٣٥٣، المسألة/٩٥، وشرح الكافية ٢/٢٩.

(٢) تِه، وذِه بجواز سكون الهاء وكسرها فيهما.

(٣) في ح: الحروف.

(٤) في ح: كوضـع الحروف. أي الذي يحتاج في إفادة المعنى إلى الغير.

وهاتانِ، وهاتَيْنِ[1] وهاتِي، وهاتِهي، وهاتِهِ. وهذي، وهذِهِ، وهؤلاءِ. ويتصل بأواخرِ أسماءِ الإشارةِ كافُ الخطابِ ليعلمَ أن الخطابَ إلى أي جنسٍ من المذكرِ والمؤنثِ، والمفردِ وغيرِه. نحو: ذاكَ، ذَاكما، ذَاكم. ذَاكِ، ذَاكما، ذَاكنّ. وكذلك ذَانِك، وذَيْنِك. وتَاكَ، وتَانِكَ، وتَينكَ، وأُولئِكَ. وإذا قيلَ: ذاكَ[2]، تكونُ الإشارةُ والخطابُ كلاهما إلى مفردٍ مذكرٍ. وإذا قيلَ: ذانِكَ تصيرُ الإشارةُ إلى تثنيةِ المذكرِ والخطاب بحاله[3] وإذا قِيلَ: ذاكما ينعكسُ[4] وإذا قِيلَ: تاكَ تكونُ الإشارةُ إلى مفردٍ مؤنّثٍ، والخطاب إلى مفردٍ مذكرٍ. وإذا قِيلَ: ذَاكِ بكسرِ الكَافِ ينعكسُ ذلك[5] فإذَا عرفْتَ ذلك فقس الباقي عليه. ويقالُ: ذَا للقريبِ، وذَاكَ للمتوسطِ، وذَلِكَ للبعيدِ.

---

(١) وقال جمع منهم ابن مالك إن هذين وهاتين معربتان وإن تضمنتا معنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من خواص الأسماء وهو التثنية وقالوا إن تثنيتها حقيقية. وعند جمع أنها مبنيتان وإن كانتا على صورة المثنى فليستا مثنيتين حقيقة، وهو لا يمنع كونها مبنيتين، لأن من شروط التثنية قبول التنكير، وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف. ففي حالة الرفع تكونان على صيغة المثنى المرفوع وبناؤهما على ما يرفع به وهو الألف. وفي حالتي النصب والجر تكونان على صيغة المثنى المنصوب والمجرور، وبناؤهما على ما ينصب ويجر به وهو الياء مراعاة في الأحوال الثلاثة لصورة المثنى. انظر شرح الكافية ٢/٢٩، ومجيب النّدا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ص ١٥٠، والتصريح ١/١٢٧.

(٢) ذاكَ بفتح الكاف.

(٣) أي الخطاب إلى المفرد المذكر.

(٤) الإشارة لمفرد مذكر والخطاب لمثنى مذكر.

(٥) بكسر الكاف، الإشارة إلى المفرد المذكر، والخطاب لمؤنثة.

قال:

«ومنه المَوْصُولات نحو: الَّذِي، واللَّذانِ، واللَّذيْنِ، والَّذِينَ. والَّتِي، واللَّتانِ، واللَّتينِ، واللاتي ، واللاّتِ، واللاّئي، واللاّءِ، واللاّيِ، واللَّواتِي، ومَنْ، ومَا، وأيّ، وأيّة»

أقولُ: وبعض المَبْني المَوْصُولات نحو: الّذِي للمفردِ المذكرِ العاقلِ وغيرِه. وتثنيتُهُ اللَّذانِ في الرفعِ، واللَّذيْنِ في النصبِ والجرِّ[١] وجمعه الَّذِينَ في الأحوالِ الثلاثةِ[٢] والّتِي للمفردةِ المؤنثةِ العاقلةِ وغيرِهَا. وتثنيتها اللَّتانِ واللَّتَينِ، وجمعها اللاَّتِي[٣] باليَاءِ الساكنةِ بعد التّاءِ المكسورةِ. واللاّتِ بالتاءِ المكسورةِ. واللاَّئِـي بالياء الساكنةِ بعد الهمزةِ المكسورةِ. واللاَّءِ بالهمزةِ المكسورةِ. واللاَّيِ بالياءِ المكسورةِ. واللَّواتِي بالـواوِ والتاء المكسـورة، وبعدها ياء ساكنة. ومَا بمعنى الّذِي أو الّتِي غير عاقلٍ غالباً[٤]. ومَنْ بمعنى

---

(١) والأصح أن اللذين واللتين ليسا مثنيين حقيقة، وإنما جيء بهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفـع، وعلى صورة المثنى المجرور والمنصوب في حالتي الجر والنصب كما تقدم في (ذان وتان).

(٢) واختصت الذين دون أخواتها بأن تكون لجماعة العقلاء. وقد يقال: اللذون بالواو في حالة الرفـع، والذين بالياء في حالتي النصب والجر. وهي لغة طيء وهُذيل وعُقيل قال الشاعر:

«نحن اللذون صبحـوا الصبـاحـا»

انظر المساعد ١/١٤٢، وشرح التصريـح ١/١٣٣.

(٣) وقد يستعمل الألى بمعنى اللاتي كقول مجنون ليلى:

محا حُبُّها حبَّ الألى كنّ قبلهـا وحلت مكاناً لم يكن حُلَّ من قبل

ديوانه ٢١٦.

(٤) وتستعمل ما في العاقل وذلك إذا اختلط بغير العاقل نحو: ﴿يسبح لله ما في السموات وما في الأرض﴾ سورة الجمعة: الآية ١.

الَّذِي والَّتِي، أو الَّذِينَ، أو اللَّواتِي عاقلاً غالباً(١). وأَيّ للمفردِ المذكرِ، وأَيّة للمفردِ المؤنثِ(٢). وإنَّما بنيت المَوْصُولاتُ لاحتياجِها إلى الصِّلةِ والعَائِدِ كما سيجيءُ. ومن المَوْصُولاتِ ذُو(٣) بمعنى الَّذِي، أو الَّتِي في لغةِ طَيِّـيء كقولِهِم: جاءَنِي ذُو قامَ، وذُو قامَتْ، أي: الَّذِي قَامَ، والَّتِي قامَتْ. وذَا بعد مَا الاستفهامية(٤) بمعنى الَّذِي، أو الَّتِي نحو: ماذَا صَنَعْتَ، أي: أي شَيْءٍ

---

(١) ويجوز استعمال مَنْ في غير العاقل أيضاً. وذلك لعارض تشبيهه به كقوله:

أسرب القطا هل من يعير جناحه   لعلي إلى من قد هـويت أطير

أو تغليبه عليه في اختلاطه به نحو: ﴿ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض﴾ سورة الحج: الآية ١٨. أو اقترانه به في عموم فُصِّل بِمَنْ نحو: ﴿فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين﴾ سورة النور: الآية ٤٥. والأكثر في ضميرهما اعتبار اللفظ أي الإفراد. ويجوز اعتبار المعنى أيضاً. ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث. انظر الصبان ١٥١/١.

(٢) أي تستعمل بلفظ واحد في المشهور. ولا تضاف إلا إلى معرفة لأنها لشدة توغلها في الإبهام احتاجت إلى ما يفيدها تعريفاً. ولا يكون عاملها إلا مستقبلاً مقدماً عليها. أما استقباله فلأنها موضوعة للعموم والإبهام فيناسبها المستقبل دون الماضي إذ لا إبهام فيه فيقـع التنافي بينهما. وأما تقديمه فللفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية لأن عاملها لا يكون إلا متأخراً.

(٣) ولغة طيء استعمال ذو موصولة. وتكون للعاقل وغيره. وأشهر لغاتهم فيها أن تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً أو مثنى أو مجموعاً. ومنهم من يقول في المفرد المؤنث ذاتُ وفي الجمـع المؤنث ذواتُ ببنائهما على الضم. الصبان ١٥٧/١.

(٤) الضابط في جعل ذا مشاراً بها، أو اسماً موصولاً هو أن ما بعدها إن كان اسماً نحو: ماذا الكتاب، فتتعين والحالة هذه أن تكون اسم إشارة لأن الاسم الذي بعدها لا يصلـح أن يكون صلة. وإن كان فعلاً نحو: ماذا صنعت، أي: ما الذي صنعته، ـ فما خبر مقدم، وذا اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ مؤخر. ويجوز العكس، أي: ما مبتدأ وذا موصول خبر عنه، والفعل بعدها صلة لها ـ فهي موصولة لأنه لا يصلـح للإشارة. والذي يميز كون ذا موصولة أو ملغاة البدل والجواب. فيقال على جعلها موصولة: ماذا صنعت أخيرٌ أم شرٌّ، بالرفـع. فذا اسم موصول، وخير أم شر بدل من ما لأنها في محل رفـع مبتدأ أو خبر. وإذا قيل: مَن ذا ضربت، وأجيب زيد بالرفـع فهي أيضاً موصولة، وزيد خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هو، والعائد محذوف في الصورتين. وإذا قيل: ماذا =

الّذِي صَنَعْتَ، أو أيّة صَنْعَةٍ الّتِي صَنَعْتَ. ومنها الألفُ والـلامُ في اسم الفاعلِ والمفعولِ نحو: «الزَّانِيَةُ والزَّانِي»[1] أي: الّتِي زنَتْ والّذِي زَنَا. والمصنف لم يذكرْ هذه الثلاثةَ اختصاراً على ما هو أكثر استعمالاً.

قالَ:

«والموصول ما لا بدّ له من جملةٍ تقـعُ صلةً له، ومن ضميرٍ يعودُ إليه نحو: جاءَ الّذِي أبُوه منطلِقٌ، أو: ذهبَ أخُوهُ، ومَنْ عرفْتَهُ، وما طلبْتَهُ»

أقولُ: الموصول اسم لا بدّ له من جملةٍ تقـعُ تلك الجملةُ صلةً لذلك الاسمِ، ومن ضميرٍ يعودُ إليه[2]. وتلك الجملة إما اسميّة كأبُوه منطلِقٌ في نحو: جاءَنِي الّذِي أبُوه منطلِقٌ. وإما فعليّة كذهبَ أخُوهُ، في نحو: جاءَنِي الّذِي ذهبَ أخُوهُ. وكعرفْتَه، في نحو: مَنْ عرفْتَـه. وكطلبْتَـهُ في نحو: ما طلبْتَهُ. وإنما احتاجت الموصولاتُ إلى الصِّلةِ لأنّها مبهمةٌ في أصلِ وضعِهَا، ولذلك سميت مبهمات، فلا بدّ لها من جملةٍ توضحُهَا وسميتْ تلكَ الجملةُ صلةً لاتصالِهَا بالموصولِ. وسميت الموصولاتُ بموصولاتٍ لاتصالِ الصلةِ بهَا. وصلةُ الألفِ واللامِ لا يكونُ إلا اسم الفاعل أو المفعول كما مرّ[3]. ولا

= صنعت أخيراً أم شرًّا، بالنصب فهي ملغاة، وأخيراً أم شرًّا بدل من مجموع ماذا لأنها في محل نصب على المفعولية. وإذا قيل في الصورة الثانية: من ذا ضربت، وأجيب زيداً بالنصب، فكذلك هي ملغاة، وزيداً مفعول به من فعل محذوف تقديره: ضربت زيداً.

(1) سورة النور: الآية ٢.

(2) قال ابن الحاجب: الموصول ما لا يتم جزءًا إلا بصلة وعائد. قال الرضي: أي يصير جزء الجملة. ونعني بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل. وجميـع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة. لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يمكن إلا بصلة وعائد. انظر الكافية ١٥٢، وشرح الكافية ٣٣/٢.

(3) أل الموصولة تكون صلتها مما يؤول بالفعل من الصفات وهو اسم الفاعل واسم المفعول. وذلك لأنها جاءت على صورة ال التعريف المختصة بالأسماء فكرهوا أن يدخلوها على

بدّ في الصلةِ من ضميرٍ يرجعُ إلى الموصولِ ليربطَ الصلة بالموصولِ، ويسمى عائداً كما عرفْتَ. وقد يحذفُ إذا كانَ مفعولاً كقولِهِ تعالَى: «يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ»[1] أي: لِمَنْ يَشَاؤُهُ.

الأفعال صريحاً، فادخلوها على ما يؤول بها من الأسماء كالضارب والمضروب لأنهما يعادلان الجملة الفعلية في المعنى.

(١) سورة الرعد: الآية ٢٦.

قالَ:

«ومنه أسماءُ الأفعالِ كرُوَيْـدَ زيْداً، و«هَلُمَّ شُهَـداءَكم»(١) وحَيَّهلِ الثَّرِيدَ، وَهَيْهاتَ ذَاكَ، وشَتَّانَ ما بَيْنَهما، وأُفّ، وصَـهْ، ومَهْ، ودُونَـكَ، وعَلَيْكَ»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ أسماءُ الأفعال. أي أسماء بمعنى الأفعالِ، وهي كثيـرةٌ. والمصنفُ لم يذكـرْ إلا المشهورةَ مِنْهـا. وذلك إمـا بمعنى الأَمْرِ أو الماضِي، أو المضارعِ. والذي بمعنى الأَمْرِ إما متعدٍّ، أو لازم. والمتعدي إما مفرد أو مركب. والمركبُ إما آخره كاف الخطابِ، أو غيرها. والذي آخره كاف الخطابِ إما أوله اسم، أو حرف. والذي آخره غير كافِ الخطابِ إما حذفَ منه شيءٌ بالتركيبِ أولاَ. واللاّزم إما مشتق منه فعل أَوْلاَ. والذي بمعنى الماضي إما جوّز في آخره غيرُ الفتـحِ أَوْلاَ. والذي بمعنى المضارعِ لفظةٌ واحدةٌ. فهذه عشرةُ أقسامٍ.

الأَوّل: المتعدّي المفرد الذي بمعنى الأمر كرُوَيْدَ زيْداً(٢) أي: أَمْهِلْه.

الثّانِي: المتعدّي المركب بحذفِ شيءٍ منه الذي بمعنى الأَمْرِ، وآخرهُ

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٠.

(٢) إذا قلت: رويدَ زيدٍ، بالخفض كان مصدراً، والفتحة فيه حينئذ فتحة إعراب. وإذا قلت: رويْدَ زيداً، بالنصب كان اسم فعل مبنياً على الفتـح. ورويد قد تخرج عن الطلب فتكون حالاً نحو: ساروا رويداً، أي: مرودين. وتكون نعتاً لمصدر إما مذكور نحو: ساروا سيراً رويدا. أو مقدر نحو: ساروا رويداً، أي: سيرا رويداً.

غيرُ كافِ [الخطابِ][1] نحو: «هَلُمَّ[2] شُهَداءَكم» أي: قَرِّبُوهم. فإنّه مركبٌ من هَاءِ التّنبيهِ بعد حذْفِ ألفِهَا مع لُمَّ.

الثّالثُ المتعدّي المركب بلا حذفِ شيءٍ منه الذي بمعنى الأمرِ، وآخره غير كاف كحَيَّهَلَ الثّريدَ[3] أي: إيته. فإنّه مركبٌ من حَيَّ وهَلْ.

الرّابعُ الذي بمعنى الماضِي مع جوازِ غيرِ الفتحِ في آخرِهِ كهَيْهاتَ[4] ذاكَ، أي: بَعُدَ. فإنّه يجوزُ في تائِهِ الحركاتُ الثلاثُ[5].

الخَامسُ الذي بمعنى الماضي بلا جوازِ غيرِ الفتحِ في آخرِهِ كشَتّانَ[6] ما بَيْنَهما، أي: افترقَ. فإنّه لا يجوزُ في نونِه غيرُ الفتحِ.

السّادسُ الذي بمعنى المضارعِ كأُفٍّ[7] أي: أتضجرُ.

---

(1) زيادة من ح.

(2) هلم عند تميم فعل فيقولون فيها: هلمّ، هلمّا، هلمّوا، هلمي، هلمّا، هلممن. وعند الحجازين اسم فعل يستعمل بلفظ واحد في جميع الأحوال كغيره من أسماء الأفعال، وهو الأفصح. انظر الكتاب ١٢٣/١، وحروف المعاني ٣٣.

(3) وحيهل يتصرف على لغات شتى أشهرها حيهلَ دون تنوين. وحيهلاً بالتنوين، وحيهلا بدون تنوين. ويتعدى بنفسه إذا كان بمعنى إيت وبعَلَى إذا كان بمعنى أقبل. وبإلى إذا كان بمعنى عجل وبالباء أيضاً، نحو قول ابن مسعود رضي الله عنه: إذا ذكر الصالحون فحيهل بعمر. أي: أسرعوا بذكره. انظر الكتاب ١٢٣/١، وحروف المعاني ٣٣، والصبان ١٩٦/٣.

(4) وقد تزاد اللام بعدها كقوله تعالى: ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ سورة المؤمنون: الآية ٣٦. انظر الصبان ١٩٧/٣.

(5) بفتح التاء في الحجاز. وبكسرها في بني تميم. وبالضمة في لغة بعضهم. انظر التسهيل ٢١١.

(6) شتان بفتح النون وكسرها. وهو يطلب فاعلاً دالاً على اثنين نحو: شتان الزيدان. وتزاد ما بينها فيقال: شتان ما زيد وعمرو. وقد تزاد ما بين بينهما كقوله:

فشتان ما بين اليزيدين في الندى

انظر الصبان ١٩٧/٣، وشرح المفصل ٦٨/٤.

(7) وأف بمعنى أتضجر، وفيها لغات شتى. أشهرها تثليث الفاء المشددة مع التنوين وضم الفاء. الصبان ١٩٨/٣.

السَّابعُ اللازم الذي بمعنى الأَمْرِ مع اشتقاقِ الفعلِ عنه كمَهْ[1] أي: اكفف فإنه يقالُ: مهمهْتُ بِهِ[2] أي: زجرته.

الثَّامنُ اللازم الذي بمعنى الأَمْرِ بلا اشتقاقِ الفعلِ عنه كصَهْ[3] أي اسكتْ.

التَّاسعُ المتعدّي بمعنى الأَمْرِ المركب الذي آخره كاف الخطابِ[4] وأوله اسم كدُونَكَ[5] زَيْداً، أي: خذْه.

العَاشِرُ المتعدّي الذي بمعنى الأَمْرِ المركب الذي آخره كاف، وأوله حرف كعَلَيْكَ زَيْداً، أي: الزمْه.

وإنّما بنيتْ أسماءُ الأفعالِ لأنَّ وضعَ بعضِها وضعُ الحروفِ فحمل الباقي عليه[6].

---

(١) مَهْ بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى. انظر شرح التصريح ٢/١٩٦، والتسهيل ٢١١، والصبان ٣/١٩٥، ١٩٦.

(٢) في اللسان (مهه) ١٣/٥٤٢: ومهمه بالرجل: زجره. قال له: مه.

(٣) صهْ بلا تنوين، أي: اسكت عن هذا الحديث، فيجوز ألا يسكت عن غيره. وصهٍ بالتنوين، أي: اسكت عن كل حديث. انظر شرح الشذور ٤٠٩.

(٤) في س: الكاف.

(٥) الضمير المتصل بالمنقول عن ظرف كدونك، أو عن جارٍّ ومجرور كعليك يكون غالباً ضمير مخاطب. انظر مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى للفاكهي ٢/١٤١.

(٦) في حاشية ح: [وإنما بنيت أسماء الأفعال لأنها بمعنى الأمر والماضي وهما مبنيان، فهي أيضاً مبنية.]

قالَ:

«ومنه بعض الظَّروف نحو: إِذْ، وإِذَا، ومَتَى، وأَيَانَ، وقَبْل، وبَعْد»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ بعضُ الظروفِ. وإنما قيدنا بالبعضِ لأن أكثرَ الظروفِ معربةٌ. فمن المبني ما ذكره المصنفُ، وذلِكَ نحو: إِذْ[1] وهي للماضِي وتقـعُ بعدها الجملتانِ نحو: اجلسْ إِذْ جَلَسَ زَيْدٌ، وإِذْ زَيْدٌ جَالسٌ. وإنما بنيت لأنَّ وضعَها وضـعُ الحروفِ.

وإِذَا[2] وهي للمستقبلِ، ولا يقـعُ بعدها إلاّ الجملةُ الفعليّةُ على مذهبِ المصنّفِ كقولِهِ تعالَى: ﴿واللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾[3]. وإنما بنيتْ لاحتياجِهَا إلى الجملةِ الفعليّةِ التي تضافُ إليْهَا.

---

(1) وتلزم إذ الإضافة إلى جملة إما اسمية، أو فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى كما مثل. أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظاً نحو: ﴿وإذ يمكر بك الذين كفروا﴾ سورة الأنفال: الآية ٣٠. ومعنى هذا المضارع المضي، أي: إذ مكر. انظر المغني ٨٨/١، والصبان ٢٥٤/٢.

(2) إذا الظرفية تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية نحو: ﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه﴾ سورة فصلت: الآية ٥١. ونحو: ﴿إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجداً وبكيا﴾ سورة مريم: الآية ٥٨.
وإنما اختصت بالجملة الفعلية لأنها تتضمن معنى الشرط غالباً. فهي ظرف لما يستقبل من الزمان فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده، والعامل فيه جوابه على المشهور.
وأما نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ سورة الانشقاق: الآية ١. فمثل ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ سورة التوبة: الآية ٦ في التأويل. فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور، والأصل: إذا انشقت السماء انشقت، كما أن أحداً فاعل بفعل محذوف يفسره: استجارك، والأصل: وإن استجارك أحد. انظر شرح التصريح ٤٠/٢، والصبان ٢٥٨/٢.

(3) سورة الليل: الآية ١.

ومَتَى(١) وهي إما للاستفهام نحو: مَتَى القتالُ. أو للشرطِ نحو: مَتَى تأتِنِي أكرِمْكَ. وإنما بنيتْ لتضمُّنِها همزة الاستفهامِ، أو إنِ الشرطية.

وأيّانَ(٢) وهي للاستفهامِ نحو: «أيّانَ يَوْمُ القِيامَةِ»(٣). وإنما بنيتْ لتضمنِهَا لهمزةِ الاستفهامِ.

والجهات السّت أعني قَبْل، وبَعْد، وفَوْق، وتَحْت، ويمين، ويسار. وما في معناها من نحو: قُدّام، ووَرَاء، وخَلْف، وأمام، [وأعْلى](٤) وأسْفل. وهي لا تخلو من أن تكونَ مضافةً، أو مقطوعةً عن الإضافةِ.

فإن كانت مضافةً كانتْ معربةً إما منصوبة نحو: جئْتُكَ قَبْلَ زيْدٍ، أو مجرورة نحو: جئْتُكَ من قَبْلِ زيْدٍ.

وإن كانتْ مقطوعةً فلا تخلو من أن يكونَ المضافُ إليه منويًّا أو منسيًّا. فإن كان منسيًّا كانت معربةً أيضاً كقولِ الشّاعرِ(٥):

---

(١) ومتى يبحث به عن الزمان نحو: ﴿متى نصر الله﴾ سورة البقرة: الآية ٢١٤. ويكون بمعنى مِن أو في، وذلك في لغة هذيل. يقولون: أخرجها متى كمّه، أي: منه، ووضعها متى كمه، أي: فيه. المغني ١/٣٧١، والكليات ٩٠.

(٢) قال أبو البقاء: أيان يسأل به عن الزمان المستقبل. ولا يستعمل إلا في ما يراد تفخيم أمره، وتعظيم شأنه نحو: «أيان يوم القيامة» ويكون بمعنى متى نحو: ﴿وما يشعرون أيان يبعثون﴾ سورة النمل: الآية ٦٥. وانظر الكليات ٩٠.

(٣) سورة القيامة: الآية ٦.

(٤) زيادة من ح.

(٥) البيت لعبد الله بن يعرب كما في العيني ٣/٤٣٥، وشرح التصريح ٢/٥٠، والدرر ١/١٧٦. وبلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢/٣٢٠، ٣٢١، وشرح الشذور ١٠٤، والمساعد ٢/٣٥١، والهمع ١/٢١٠، وشرح المفصل ٤/٨٨. ونسب في الخزانة ١/٢٠٤ إلى يزيد بن الصعق. وفي البيت رواية أخرى (الحميم) بدل الفرات.
الشاهد في قوله: قبلًا، فإنه حذف المضاف إليه منه، ولم ينوه فلذلك أعربه. ولو كان المحذوف منوياً لكان قبل مبنياً على الضم، كما في قوله تعالى: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾.

فَسَاغَ لِي الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً

أكادُ أُغَصُّ بالماءِ الفُراتِ

وإن كان منويًا كانت مبنيةً على الضمّ، كقولِهِ تعالى: ﴿للَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾[1] أي: قبل غلبة فارس على الروم، ومن بعد غلبة الروم على فارس. أما البناء فلاحتياجِها إلى المضافِ إليه المنوي. وأما الحركة فللفرقِ بين اللازمِ والعارضِ من البناءِ. وأما الضم فلتخالفَ حركتُها البنائيةُ حركتَها الإعرابيةَ. ومنه ما لم يذكرْه المصنفُ وذلك نحو: الآنَ[2] وحَيْثُ[3] وأَمْسِ[4] ولَمَّا[5]

---

(١) سورة الروم: الآية ٤.

(٢) الآن ظرف زمان للوقت الحاضر الذي أنت فيه، وهو مبني على الفتح في محل نصب. قال السيوطي: والمختار عندي القول بإعرابه، أي أنه منصوب على الظرفية بالفتحة لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة. انظر الهمع ٢٠٨/١، وشرح المفصل ١٠٣/٤، وشرح الكافية ١١٨/٢.

(٣) ولا تضاف حيث إلا إلى جملة نحو: اجلس حيث زيد جالس، أو اجلس حيث جلس زيد، فجملة زيدٌ جالس، وجملة جلس زيد، في محل جر بإضافة حيث إليهما. وحيث ظرف مكان مبني في محل نصب على الظرفية. وقد ترد للزمان. وهي مبنية على الضم في المشهور تشبيهاً لها بالغايات. وقد حكى الشيخ أبو الحسين الكسر عن قطرب. وحكى البغداديون: حوْثَ، وحوثُ. انظر المقتصد ١٣٥/١، والمغني ١٤٠/١.

(٤) أمسِ مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبناؤها لتضمنها معنى لام التعريف. وأما بنو تميم فهي معربة عندهم إعراب ما لا ينصرف. انظر شرح الكافية ١١٧/٢، والهمع ٢٠٨/١.

(٥) لمّا لا تضاف إلى الجملة الاسمية ولا إلى الفعلية المضارعية لأنها تختص بالدخول على الماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما. ويقال فيها حرف وجود لوجود. وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب. ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً نحو: ﴿فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾ سورة الإسراء: الآية ٦٧. وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾ سورة العنكبوت: الآية ٦٥. وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور نحو: ﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى =

وقطّ(١) وعَوْض(٢) ومُذ ومُنذُ(٣) وكَيْفَ(٤) وأنّى وأيْنَ(٥) ولَدَى(٦).

قالَ:

«ومنه المركّبات نحو: عِنْدِي خمسةَ عشرَ، وآتيكَ صباحَ مساءَ، وهو جَارِي بيْتَ بيْتَ، ووَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ المركباتُ. وهي كلُّ اسمٍ مركب من كلمتين ليس بينهما نسبةٌ. والمركباتُ كثيرةٌ ولكن المصنف لم يذكرْ إلا أربعةَ أمثلةٍ، وهي: خمسةَ عشرَ، وصَباحَ مَساءَ(٧)

= يجادلنا﴾ سورة هود: الآية ٧٤.
انظر المغني ٣١٠/١.

(١) قطّ: ظرف زمان لاستغراق ما مضى، ويختص بالنفي يقال: ما فعلته قط. المغني ١٩١/١. وشرح الكافية ١١٦/٢.

(٢) عوض ظرف زمان لاستغراق المستقبل. وتختص بالنفي. وهو معرب إن أضيف كقولهم: لا أفعله عوض العائضين. ومبني إن لم يضف. وبناؤه إما على الضم كقبل، أو على الكسر كأمسِ، أو على الفتح كأين. انظر المغني ١٦١/١.

(٣) قال الرضي: قال الأخفش منذ لغة أهل الحجاز، وأما مذ فلغة بني تميم وغيرهم. ويشاركهم فيه أهل الحجاز. وحكي أيضاً أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميميين يرفعون بهما مطلقاً. شرح الكافية ١١٠/٢.

(٤) عن سيبويه أن كيف ظرف. وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف. انظر المغني ٢٢٦/١، وشرح المفصل ١٠٩/٤، وشرح الكافية ١٠٩/٢.

(٥) أين، وأنّى للمكان استفهاماً وشرطاً. انظر شرح الكافية ١٠٨/٢.

(٦) لدى لا تجاوز الظرفية. وهي مع الظاهر آخرها ألف. ومع المضمر تنقلب ياء. تقول: لدى زيدٍ، ولديك. وهي تدل دلالة عند. انظر الكتاب ١٠٤/٢، ٣١١، وحروف المعاني ٣٩، وشرح الكافية ١١٥/٢، وشرح المفصل ١٠٠/٤.

(٧) نحو قولك: فلان يأتينا صباحَ مساءَ، والأصل: صباحاً ومساءً، فحذف العاطف، وركب الظرفان قصدًا للتخفيف تركيب خمسة عشر. هذا في حالة البناء. وأما في حالة الإعراب فتجوز إضافة صباح إلى مساء نحو: صباحَ مساءٍ، وذلك بتقدير حذف =

وبيْتَ بيْتَ[1]، ووَقَعُوا في حَيْصَ بَيْصَ[2]. والأصْل فيها: خمسة وعشر، وآتيكَ كل صباحٍ ومساء، وبيت إلى بيتٍ، اي: ملاصقاً. وفي حيص وبيص، أي: فتنةٌ شديدةٌ. فحذفَ منها ما حذفَ ثم بني الجزآن من الجميعِ. أما الأوّل فلكونهِ بمنزلةِ أولِ الكلمةِ. واما الثّاني فلتضمنِهِ معنى الحرفِ المحذوفِ. وإنما بنيا على الحركةِ كما مرّ للفرقِ[3]. وبنيا على الفتحِ للخفّةِ. واعلم أنّ الأعدادَ المركبةَ أعني أحدَ عشرَ إلى تسعةَ عشرَ كلها كخمسةَ عشرَ في بناءِ الجزأين إلا اثني عشرَ فإن أولَه معربٌ لشبهِهِ بالمضافِ في حذفِ النّونِ[4].

= مضاف، أي: صباحاً ذا مساء. انظر شرح الشذور ٧٣، والمخصص ٩٩/١٤، والمسائل المنثورة ٢٤٨.

(١) وأصله: بيتاً لبيت، فحذف الجارّ وهو اللام، وركب الاسمان، وعامل الحال ما في قوله: جاري، من معنى الفعل، فإنه في معنى مجاوري. وجوزوا أن يكون الجارُّ المقدر إلى، وألا يقدر جارٌّ أصلاً، بل الفاء، والتقدير: جاري بيتاً فبيتاً أي: بيتا عقب بيت. انظر شرح الشذور ٧٥، وحاشية العدوي ١٠٣.

(٢) ويروى بالواو، وبالألف فيهما. أي: حوص بوص وحاص باص. وحيص أصله الياء، وهو بمعنى التأخر. وبوص واوي بمعنى التقدم. قال ابن عقيل في شرح التسهيل: وقعوا في حيص بيص، أي: وقعوا في شدة ذات تقدم وتأخر. وهما مبنيان بناء خمسة عشر. انظر حاشية العدوي ١٠٥/١ واللسان (حيص) ٢٠/٧.

(٣) انظر ص ١٢٣.

(٤) جمهور النحاة على إعراب الجزء الأول من اثني عشر إعراب المثنى، والجزء الثاني يبنى على الفتح. وذهب ابن درستويه إلى البناء فيهما كسائر أخواته. وأجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون: هذه خمسةُ عشرٍ. واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو: خمسةُ عشرِك. انظر شرح الكافية ٨٣/٢، والصبان ٦٩/٤.

قالَ:

«ومنه الكنايات نحو: كَمْ مالُك، وعِنْدِي كذَا درهماً، وكانَ من الأمرِ كَيْتَ كَيْتَ»

أقولُ: وبعضُ المبنيِّ الكناياتُ. وهي هنا ألفاظٌ مبهمةٌ عبرَ بها عن أشياء مفسرةٍ. فكم لا يكونُ من الكناياتِ على هذا لأنَّها ليستْ كذلِكَ. لكن لما كانتْ مثلَ كذَا في العددِ أجريتْ مجراها. وإنما بنيتْ كَمْ لأنَّ وضعَها وضـعُ الحروفِ. وكَذَا لأنَّ أصلَها ذَا فزيدت الكافُ عليه(١). وكَيْتَ(٢) لأنَّها كنايةٌ عن الجملةِ المبنيّةِ(٣).

واعلم أنَّ كَمْ إما استفهامية، أو خبرية. وعلى التقديرين لا بدَّ لَها من مميزٍ. فمميزُ الاستفهاميةِ منصوبٌ مفردٌ نحو: كَمْ درهماً مالُكَ. ومميزُ الخبريةِ مجرورٌ مفردٌ، أو مجموعٌ نحو: كم رجُلٍ، أو رِجالٍ ضربْتُ. وقد يحذفُ المميزُ إذا كانَ معلوماً كما مرّ في الكتاب(٤). وأصل كَيْتَ كَيّت بتشديدِ الياءِ

---

(١) كذا كناية عن العدد. وهي مركبة من كاف التشبيه، وذا الإشارية. ولا يجوز في مميزها إلا النصب نحو: عندي كذا درهماً، فعندي خبر مقدم، وكذا مبتدأ مؤخر، ودرهماً تمييز فلا يجوز جره بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثوبٍ، وكذا أثوابٍ قياساً على العدد الصريح. وقد تأتي كذا كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة. انظر الصبان ٨٦/٤ وشرح الكافية ٨٨/٢.

(٢) ويكنى عن الحديث أيضاً بكَيْتَ كَيْتَ، وذَيْتَ ذَيْتَ بفتـح التاء وكسرها. والفتـح أشهر. وهو مخففتان من كَيّة وذَيَّة. وقالوا على الأصل: كان من الأمر كيّة وكيّة، وذيّة وذيّة وليس فيهما حينئذ إلا البناء على الفتـح. ولا بد من تكرارهما لأنهما كناية عن الحديث. والتكرير مشعر بالطول. انظر الصبان ٨٨/٤.

(٣) التي هي من حيث هي لا تستحق إعراباً ولا بناء فلما وقـع المفرد موقـع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء ولم يجز خلوه منهما بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه الكلمات وهو البناء. انظر شرح الكافية ٨٩/٢.

(٤) أي في المتن نحو: كم مالك: أي: كم درهماً أو ديناراً مالك. وانظر المفصل ٧٣.

نخففتْ، وكـذلِكَ ذَيْت. ومعنـاهما بـالفـارسِيّـةِ چُنِينْ[١]. ولا يستعمـلانِ إلا مكررتين. ويجوزُ في تائِهما الحركاتُ الثلاثُ.

(١) في الأصل: حنين، وهو تحريف. والصواب: چنين بالجيم الفارسية ذات الثلاث نقط بمعنى كيت أو ذيت، وبمعنى هكذا. على وزن فُعِيلْ بضم الفاء وكسر العين وسكون الياء والنون. وبكسر الجيم الفارسية عند بعضهم، والضم أشهر.

قال:

«المثنّى وهو ما لحقتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ مفتوحٌ ما قبلَها لمعنى التثنيةِ، ونونٌ مكسورةٌ عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الخامسِ [وهو المبني][1] شرعَ في الصنفِ السّادسِ أعني المثنى. وهو اسم لحقت آخرَه[2] ألفٌ[3] أو ياءٌ[4] مفتوحٌ ما قبل تلك الياءِ لمعنى التثنيةِ. ولحقتْ بعد الألفِ والياءِ نونٌ مكسورةٌ حال كونها عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ اللذين في المفردِ نحو: رجلان ورجلين. فإن الألفَ والياءَ فيهما إنما ألحقتْ لتدلاّ على معنى التثنيةِ، والنونُ إنما لحقتْ لتكونَ عوضاً عن حركةِ رجُلٍ وتنوينِهِ. فقوله: «مَا» شاملٌ لجميعِ الأسماءِ. وقوله: لحقتْ آخرَه ألفٌ أو ياءٌ، يخرجُ ما لا يكونُ كذلك لكنه شاملٌ لمثلِ عُثْمان وحُسَين. وقوله: لمعنى التثنية، يخرجُ ذلِكَ.

قال:

«وتسقطُ النّونُ عنْدَ الإضافةِ نحو: غُلامَا زَيْدٍ. والألفُ إذا لاقاهَا ساكنٌ نحو: غلامَا الحَسَنِ[5]، وثوبَا ابنِكَ»[6]

أقولُ: أما سقوطُ النونِ فلكونِهَا بدلاً مما يسقطُ عند الإضافةِ أعني التنوينَ[7]. وأما سقوطُ الألفِ فلالتقاءِ الساكنين.

---

(١) زيادة من س.

(٢) أي آخر مفرده، بتقدير المضاف.

(٣) أي: ألف في حالة الرفع.

(٤) أي: ياء في حالة النصب والجر.

(٥) أصله: غلامانِ للحسن.

(٦) أصله: ثوبان لابنك.

(٧) لأن النون مؤذن، أي معلم بالانفصال ـ والإضافة للاتصال، فهما ضدان لا يجتمعان.

قالَ:

«وما في آخرِه ألفٌ مَقْصُورةٌ إن كانَ ثلاثيًا يردُّ إلى أصلِهِ نحو: عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ»

أقولُ: الاسم الذي في آخرِه ألفٌ مقصورةٌ إن كان ثلاثيًا يجبُ أن يردَّ عند التثنيةِ إلى أصلِهِ بقلبِ ألفِهِ واواً إن كان واويًا، وياء إن كانَ يائيًا. وذلك لأنه يجتمعُ عند التثنيةِ ألفانِ، ولا يمكنُ حذفُ أحدِهما لأنه يلتبسُ المثنى بالمفردِ عند الإضافةِ نحو: عَصَا زَيْدٍ، فيجبُ أن يتحركَ أحدهما. والتحريك إنّما يكونُ[1] بعد القلبِ بحرفٍ يقبلُ الحركةَ[2]. فإذا كانَ المقلوبُ ذَا أصْلٍ فيكونُ القلبُ به أولى.

قالَ:

«وليْسَ فيما يجاوزُ الثلاثي إلا الياء نحو: أَعْشَيانِ وحُبْليانِ، وحُبَارَيَانِ، ومُصْطَفَيانِ»

أقولُ: ليس في كلِّ اسم مقصور يزيدُ على الثلاثي إذا أريد أن يثنّى إلّا الياء، أي يجبُ أَنْ تقلبَ ألفُه ياء لأنَّها أخفُّ من الواوِ. ومزيدُ الثلاثي ثقيلٌ سواء كانتْ في الأصلِ واواً أو ياءً نحو: أَعْشَيانِ، ومُصْطَفَيانِ في أَعْشَى، وهو الذي لا يبصرُ باللّيلِ. وفي مُصْطَفَى، أصله مُصْطَفَوٌ[3] قلبت الواوُ ياءً،

---

(١) في ح: يمكن.

(٢) أما الياء أي ياء التثنية إذا لقيها ساكن فتتحرك بالكسر لإمكان تحريكها بخلاف الألف نحو: غلامي الحسنِ، وثوبـي ابنك. أصلهما: غلامين للحسن، وثوبين لابنك، فسقطت النون عند الإضافة وحركت الياء.

(٣) مصطفى من الصفوة، فهو واوي، وأصله مصطفو فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. انظر حاشية العدوي ١/٨٠.

وهو مفعولٌ من الاصطفاءِ. أو للتأنيثِ نحو: حُبْليانِ في حُبْلَى، وهي الحاملة. أو لتكثير الكلمةِ نحو: حُبَارَيانِ في حُبَارَى، وهو طائرٌ يقالُ له خَرَب[1].

قالَ:

«وإن كـانَ في آخـرِ الممـدودِ ألفُ التّـأنيثِ كحَمْـراء[2] قلْتَ: حَمْراوانِ»[3]

أقولُ: أما القلْبُ فلئلّا تكونَ علامةُ التأنيثِ في وسطِ الكلمةِ. وأما الواو فلئلّا يجتمعَ الياءانِ قبلهما ألف في النّصبِ والجرِّ نحو: رأيْتُ حمرايين، ومررْتُ بحمرايين. والحَمْراء تأنيث الأَحْمَر.

قالَ:

«وتقولُ في كِسَاء وقُرَّاء، وحِرْباء: كِسَاءانِ، وقُرَّاءانِ، وحِرْباءانِ»

أقولُ: إذا كانت همزةُ الممدودِ بدلاً من حرفٍ أصليٍّ أو أصلية، أو للإلحاقِ تكونُ ثابتةً عند التثنيةِ فتقولُ في كِساءٍ: كِساءانِ[4] وكذلك الباقي.

---

(1) قال الجوهري في الصحاح (حبر) ٦٢١/٢: والحبارى طائر يقع على الذكر والأنثى. واحدها وجمعها سواء. وألفه ليست للتأنيث، ولا للإلحاق، وإنما بني الاسم عليها فصارت كأنها من نفس الكلمة. لا تنصرف في معرفة ولا في نكرة، أي لاينون. وفي اللسان (خرب) ٣٤٩/١: والخرب ذكر الحبارى، وقيل هو الحبارى كلها.

(2) الهمزة التي للتأنيث تقلب في الأشهر واواً كقولك: حمراوان. وربما صححت فقيل: حمراءان. وحكى المبرِّد عن المازني قلبها ياء نحو: حمرايان. انظر شرح الكافية ١٦٢/٢، والمخصص ١١٥/١٥، والصبان ١١٢/٤.

(3) قلبت الهمزة واواً في التثنية إيذاناً لزيادتها، وفرقا بينها وبين الهمزة الأصلية.

(4) ما همزته منقلبة عن أصل واو نحو كساء يجوز فيه الوجهان إن شئت قلبتها واواً مثل التي للتأنيث فقلت كساوان، وإن شئت تركتها همزة مثل الأصلية وهو أجود فقلت: كساءان. انظر شرح المفصل ١٥١/٤، والصحاح (ردى) ٢٣٥٥/٦.

واصلُ كِساء: كِساو، وأبدلت الواو بالهمزةِ فصارَ كِساء. وهو بالفارسيّةِ گِلِيمْ[1]. والقُرّاء: العَابِد وهمزتُه أَصْليةٌ[2]. والحِرْباءُ دُوَيْبّة تدورُ مع الشمسِ، وهمزتُهُ للإلحاقِ بجِمْلاق وهو باطنُ الجَفْنِ.

(1) گِلِيمْ، بالكاف الفارسية بخطين. وبتعبير سيبويه: الحرف الأعجمي الذي بين الكاف والجيم. انظر الكتاب ٢/٣٤٢ ــ ٣٤٣.
وهي في القديم بمعنى كساء. وفي الحديث نوع من البسط الصوفية.

(2) ما همزته أصلية نحو قراء يجب إبقاء همزته في التثنية. فيقال: قراءان. وإنما وجب إبقاء الهمزة لقوتها بالأصالة وعدم انقلابها عن غيرها. وشذ قراوان. انظر شرح الكافية ١٦٢/٢، وشرح المفصل ١٥١/٤.

قالَ:

«المجموع على ضربين: مصحح، وهو ما لحقتْ آخرَه واوٌ مضمومٌ ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها لمعنى الجمعِ. ونونٌ مفتوحةٌ عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ في المفردِ[1] كمسلمونَ ومسلمينَ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ السّادسِ وهو [المثنى][2] شرعَ في الصنفِ السّابعِ أعني المجموع، وهو على ضربيْنِ. لأنّ بناءَ الواحدِ إن كانَ سالماً فيه فمصحح، وإلا فمكسر. والمصحح اسم لحقتْ آخرَه[3] واوٌ مضمومٌ ما قبلها أو ياءٌ مكسورٌ ما قبلها للدلالةِ على معنى الجمعِ. ولحقتْ بعد الواوِ والياءِ نونٌ مفتوحةٌ حال كونها عوضاً عن الحركةِ والتنوينِ في المفردِ وذلك في المذكرِ كمسلمون ومسلمين فإنهما جمعانِ مذكرانِ والواو والياء تدلانِ على معنى الجمعِ، والنونُ عوضٌ عن حركةِ مسلمٍ وتنوينِهِ. فقوله: «ما» شامل لجميعِ الأسماءِ. وقولـه: لحقتْ آخرَه واوٌ مضمومٌ[4] ما قبلها، أو ياءٌ مكسورٌ[5] ما قبلها، يخرجُ ما لا يكونُ كذلك لكنه شاملٌ لمثل مَجْنُون ومِسْكِين. وقوله: لمعنى الجمعِ، يخرجُ ذلِكَ.

---

(١) في ح، هـ: المذكر.
(٢) زيادة من س.
(٣) أي آخر مفرده.
(٤) في ح: مضمومة.
(٥) في ح: مكسورة.

قال:

«ويختصُّ ذلك[1] بمن يعلمُ [ويعقلُ][2]»

أقولُ: يختصُّ جمع المذكر السالم بذوي العِلْمِ[3] لأنه أشرفُ الجموع لصحةِ بناءِ الواحدِ فيه. وذوو العِلْمِ أشرفُ من غيرِهم. فاختص الأشرفُ بالأشرفِ. واعلمْ أنّ اللفظَ الذي يرادُ أن يجمعَ جمعَ المذكرِ السالم إما أن يكونَ اسماً أو صفةً. فإن كانَ اسماً فشرطُهُ أن يكونَ مذكراً[4] عَلَماً عَالِماً[5] فلا يقالُ: هندون لانتفاءِ التذكيرِ. ولا: رجلون لانتفاءِ العلميةِ ولا: أَعْوَجُون في أَعْوَجَ علم فرس[6] لانتفاءِ العالميةِ[7]. وإن كان صفةً فشرطُه أن يكونَ مذكراً عالماً[8] فلا يقالُ: مُسْلمـونَ في مُسْلِمة لانتفاءِ التذكيرِ، ولا: كُمَيْتُون في كُمَيْت لانتفاء العَالِميّة.

---

(١) أي جمع المذكر السالم.

(٢) زيادة من ح، س.

(٣) وإنما قال: بذوي العلم، ولم يقل: بذوي العقل ليدخل فيه صفة الله تعالى نحو: ﴿فنعم الماهدون﴾ سورة الذاريات: الآية ٤٨. انظر شرح التصريح ١/٧٠، وشرح الكافية ٢/١٦٨.

(٤) وأراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة أو مقدرة ليخرج نحو: طلحة فإنه لا يجمع بالواو والنون. خلافاً للكوفيين وابن كيسان فإنهم أجازوا أن يجمع على طلحون. انظر الإنصاف ٢٦، المسألة/٤، وشرح الكافية ٢/١٦٨، والصبان ١/٨١.

(٥) في ج: عاقلاً.

(٦) قال الجوهري (الصحاح (عوج) ١/٣٣١): أعوج: اسم فرس كان لبني هلال. وفي اللسان (عوج) ٢/٣٣٣: وأعوج فرس عدي بن أيوب.

(٧) في ج: العاقلية.

(٨) في ج: عاقلاً.

قالَ:

«أو ألف وتاء في المؤنّثِ. وتكونُ مضمومةً في الرفـعِ. ومكسورةً في النّصب والجرّ[1] كمسلمات وهندات»

أقولُ: لما ذكرَ المصحـحَ من الجمـعِ المذكرِ أرادَ أن يذكرَه في[2] جمـعِ المؤنثِ. فقالَ: أو ألف وتاء. أي: والمصحح من المؤنثِ اسم لحقتْ آخرَه ألفٌ وتاءٌ في جمـعِ المؤنثِ. وتكونُ تلك التاءُ مضمومةً في الرفـعِ، ومكسورةً في النصبِ والجرِّ كمسلمات في الصفةِ[3] وهندات في الاسمِ. وإنما كانت التاءُ مكسورةً في النصبِ والجرِّ لأن جمـعَ المؤنثِ فرعٌ لجمـعِ المذكرِ. وقد عرفْتَ أنّ النصبَ في جمـعِ المذكرِ محمولٌ على الجرِّ[4] فلو لم يحمل في جمـعِ المؤنثِ للزم للفرعِ مزية على الأصلِ.

قالَ:

«ومكسر وهو ما يتكسرُ فيه بناءُ الواحدِ كرِجالٍ، وأَفْراس. ويعمُّ ذوي العِلْمِ وغيرَهم»

أقولُ: لما بينَ الجمـعَ المصحـحَ شرعَ في [بيانِ][5] المكسرِ. فقوله: ومكسر عطف على قولِهِ: مصحـح. أي المجموع إمّا مصحح كما مرّ، أو مكسر وهو الذي يتكسرُ فيه، أي يتغيرُ فيه بناءُ الواحدِ كرِجَال في رَجُل،

---

(١) فالأولى أن يقول: مكسورة في الجر والنصب، بتقديم الجر.

(٢) في س: من.

(٣) أصل مسلمات: مسلمتات. فحذفت التاء الأولى لئلا يجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث.

(٤) ليكون الفرع وهو جمـع المؤنث السالم على وتيرة الأصل الذي هو جمـع المذكر السالم في حمل النصب على الجر.

(٥) زيادة من ح.

وأفْراس في فَرَس. فإنّ بناءَ رَجُل وفَرَس قد تغيّر في الجمعِ [المكسرِ][1]. ويعمُّ جمعُ المكسرِ ذوِي العلمِ وغير ذوِي العِلْمِ، ولذلك مثّلَ بمثالينِ.

قالَ:

«والمذكر والمؤنث من الجمعِ المصححِ يسوَّى فيهما بين لفظي الجرِّ والنصبِ[2] تقولُ: رأيْتُ المسلمين والمسلماتِ، ومررْتُ بالمسلمين والمسلماتِ»

أقولُ: قوله: يُسوَّى مبني للمفعول من التسويةِ. والقائم مقام فاعله «فيهما» وبين ظرْفٌ له. والمعنى: يجعلُ في المذكرِ والمؤنثِ لفظ النصبِ مساوياً للجرّ. وهذا الكلامُ تكرارٌ لأنّ التسويةَ في المذكرِ قد علمتْ في أولِ الكِتَابِ، وفي المؤنّث قبيل[3] هذَا.

قالَ:

«والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلّةِ. وما كان من المكسرِ على وزنِ أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة، فهو جمع قلةٍ، وما عدَا ذلك جمع كثْرةٍ»

أقولُ: الجمع إما جمع قلّة، أوجمع كثرة. وجمع القلّةِ ما يطلقُ على العشرةِ فما دونها من غيرِ قرينةٍ. ويطلقُ على ما فوق العشرة مع قرينة.

---

(١) زيادة من ح، س.

(٢) أي نصب الجمع المذكر المصحح وجره بالياء. ونصب الجمع المؤنث المصحح وجره بالكسر.

(٣) في س: قبل.

وجمع الكثرة بخلاف ذلك[1]. والجمع المصحح مذكره ومؤنثه للقلّة[2]. والذي يكونُ من الجمعِ المكسرِ على وزنِ أَفْعُل كأَفْلُس، أي جمع فلس. وأفْعال كأفْراس، وأَفْعِلَة كأغْلِمة، وفِعْلَة كغِلْمَة، جمع قلة أيضاً[3]. وما عدا المذكور من الجموع جمع كثرة. فيقالُ في جمعِ القلّةِ [نحو][4]: عنْدِي أَفْلُسٌ، من غير قرينة إذا كان المراد عشرة فما دونها. وعِنْدي أَفْلُسٌ، مع قرينةٍ وهي: اثنا عشرَ، مثلاً إذا كانَ المرادُ ما فوق العشرةِ. ويقالُ في جمعِ الكثرة على خلافِ ذلك نحو: عنْدِي رِجالٌ، من غير قرينة إذا كان المراد ما فوق العشرة. وعنْدِي ثلاثةُ رِجالٍ، مثلاً إذا كانَ المراد ما دونها.

قالَ:

«وما جمعَ بالألفِ والتاءِ من فَعْلَة صحيحة العين فالاسم منه متحرك العين نحو تَمَرات في تَمْرة. والصفة [منه تجيءُ][5] مبقاة العين على سكونها نحو: ضَخْمات [في ضَخْمة][6]. وأمّا معتلها فعلى السكون كبَيْضَات وجَوْزَات»

أقولُ: اللفظ الذي يجمعُ بالألفِ والتاءِ مما هوعلى وزنِ فَعْلَة مع

---

(١) وقد يستعمل كل منهما في موضع الآخر مجازاً. وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة كرِجْل وأرْجُل. وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة كرَجُل ورجال. انظر الصبان ١٢٠/٤، ١٢٢، وشرح الكافية ١٧٨/٢.

(٢) أما جمعا السلامة فالجمهور على أنهما موضوعان للعدد القليل حقيقة. قال ابن يعيش: لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليل فكانا مثله. انظر شرح المفصل ١٠/٥. وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة. انظر شرح الكافية ١٦٨/٢.

(٣) وقد جمعها ابن مالك في بيت فقال:

أَفْـعِلَةٌ أَفْـعُـلُ ثُـمّ فِـعْـلَـهْ ثُـمّـتَ أَفْـعَـالٌ جُـمُـوعُ قِـلَّـهْ

(٤) زيادة من ج.

(٥) زيادة من ح.

(٦) زيادة من ح، س.

صحةِ عينِ الفعلِ فالاسم منه يجيء متحرك العينِ، أي يتحرك عين فَعْلة في الجمعِ نحو تَمَرات بفتحِ الميمِ في تَمْرة. والصفة [منه](١) مبقاة العين، أي يبقى عين فعلِها على السكونِ نحو: ضَخْمات بسكونِ الخاءِ في ضَخْمة، وهي الغليظة. وذلك للفرقِ بين الاسم والصفة. ولم يُفعل بالعكسِ لأن الصفةَ ثقيلةٌ فهي أولى بالسكونِ [لكثرةِ الاستعمال](٢). وأما معتل العين من فَعْلَة فعلى السكون، أي تبقى عين فَعْلَة على سكونها وقت الجمعِ وإن كان اسماً واويّاً كان أو يائيّاً كبَيْضَات في بَيْضَةٍ، وجَوْزَات في جَوْزَةٍ، وذلك للفرق بين الصحيح والمعتل. ولم يُفعل بالعكسِ لأن الخفةَ بالمعتلِّ أولى.

قالَ:

«وفَواعِل يجمعُ عليه فَاعِل اسماً نحو: كوَاهِل، أو صفة إذا كانَ بمعنى فَاعِلة نحو: حَوائِض وطَوالِق. وفاعلة اسماً أو صفةً نحو: كَوائِب وضَوارِب. وقد شذّ نحو: فَوارِس»

أقولُ: وزن فَواعِل إنما يجمعُ عليه كل كلمة تكونُ على وزن فاعِلٍ إذا كانت اسماً نحو: كَوَاهِل في كَاهِل، وهو ما بين الكتفين. أو صفة إذا كانَ ذلك الفاعل بمعنى فاعلة نحو: حَوائض وطَوالق في حَائِض، وطَالِق إذا كانتا بمعنى حَائِضة، وطالقة. ويجمعُ أيضاً على وزنِ فَواعِل كل كلمة تكونُ على وزنِ فَاعِلة سواء كانت اسماً نحو: كَوَائِب في كَائِبَة، وهي ما يقعُ عليه يدُ الفارسِ من عنقِ الفرسِ. ويسمى بالفارسيةِ «بَالِ اسبْ» أو صفة نحو: ضَوارِب في ضَارِبة. وقد شذّ نحو: فَوارِس في جمع فَارسٍ لأن فَاعِل الصفة إذا لم يكنْ بمعنى فَاعِلة فالقياس أن يجمعَ على فُعَّل أو فُعَّال، أو فَعَلة كجُهَّل

---

(١) زيادة من ح.

(٢) زيادة من ح.

وجُهّال، وجَهَلة في جَاهِل. وإنما قالَ: نحو فَوارِس[1] لأنه قد جاءَ غيرُ هذا اللفظِ مثل هَوالِك في هَالِك، ونَوَاكِس في نَاكِس[2] وهو الذي يخفضُ رأسَه.

قالَ:
«ويجمعُ الجمع نحو: أكالِب، وأسَاوِر، وأناعِيم ورِجَالات، وجِمَالات»

أقولُ: قد يجمعُ الجمع للمبالغةِ في التكثيرِ نحو: أكالِب في أكْلُب جمع كَلْب. وأساوِر في أَسْوِرة جمع سِوار وهو ما تضع المرأة في يدها من الحلي. وأناعِيم في أَنْعام جمع نَعَم، وهو ما يرعى من الحيوانِ. ورِجَالات في رِجَال جمع رَجُل. وجِمالات في جِمال جمع جَمَل، وهو المذكر من الإبل[3].

واعلم أن الفرقَ بين الجمعِ وجمع الجمع، أن الجمعَ إنما يدلُّ على آحادٍ كل منها[4] يكونُ فرداً من ذلك الجنس. وجمع الجمع يدلُّ على جموعٍ كل منها يشتملُ على أفرادٍ من ذلك الجنسِ. فالجموعُ في جمعِ الجمعِ بمنزلةِ الآحادِ في الجمعِ. فإذا قيلَ: أَكْلُب فالمراد منه أفراد من الكلبِ. فإذا قيلَ: أكالِب فالمراد منه جموع من الكلب. ولذلك قيلَ إن جمعَ الجمعِ لا يطلقُ على أقلَّ من تسعة من أفرادِه، كما أن الجمعَ لا يطلقُ على أقلَّ من ثلاثة.

---

(١) قوله: وإنما قال نحو فوارس، أي: إنما قال المصنف: وقد شذ نحو فوارس، ولم يقل: وقد شذ فوارس.

(٢) وشذ فارس فوارس، وناكس نواكس، وهالك هوالك لأنها صفة لمذكر، وجمعت على فَواعِل.

(٣) وليس لجمع الجمع غير هذين الوزنين، وهما فَعَالِل وفَعَاليل. ويسميان منتهى الجموع. وإن شئت أن تجمع جمع التصحيح فالحق في آخره ألفاً وتاء نحو جمالات في جمال.

(٤) في ح: كل فرد منها.

قالَ:

«المعرفة والنكرة. فالمعـرفة مـا دلَّ على شيءٍ بعينِهِ وهي خمسةُ أضـربٍ: العَلَم، والمُضْمـر، والمُبْهم؛ وهـو شيئـان: أسمـاءُ الإشَـارةِ والمَوْصُولاتُ. والمعرفُ باللامِ، والمضافُ إلى أحدِهَا إضافة حقيقيةً[1]. والنكرة ما شاعَ في أمّتِه نحو: جَاءَنِي رجُلٌ، وركبْتُ فرَساً»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ السابعِ شرعَ في الصنفِ الثامنِ والتاسعِ، أعني المعرفةَ والنكرةَ. فقالَ: المعرفة ما دلَّ على شيءٍ بعينِه، وقد عرفت في أولِ الكتابِ[2] والمعرفة على خمسةِ أضربٍ: العلم، والمضمر، والمبهم، والمضاف إلى أحدها، وقد ذكـرت[3] والمعرف بـاللّام سيجـيءُ. وقيـدَ المضافَ بقولِهِ: إلى أحدِهَا، أي: إلى أحدِ المذكوراتِ لأن الإضافةَ إلى غيرِ المعارفِ لا توجبُ التعريفَ بل توجبُ التخصيصَ، مثاله: غلامُ رجُلٍ وقيّدَ بقولِهِ: إضافة حقيقيّة، أي: معنوية. لأن الإضافةَ اللفظيّةَ لا تفيدُ التعريفَ كما مرَّ[4]. وقالَ: والنكرة ما شاعَ في أمّتِه نحو: جاءَنِي رجُلٌ، وركبْتُ فرساً. وقد

(١) وإتيانه بالمعارف على هذا النسق فيه إشارة إلى اختيار مذهب الكوفيين من أن أعرف المعارف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ما عرف بالألف واللام ثم المضاف إلى أحدها. وأما المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة أن أعرف المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم الاسم المبهم ثم المعرف باللام ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف. انظر الإنصاف ٣٧٦ / المسألة ١٠١، وشرح المفصل ٨٧/٥.

(٢) انظر ص ٣٧.

(٣) انظر ص ٣٧، ٤٠، ١١٠، ١١٢، ١١٤.

(٤) انظر ص ٩٤، ٩٥.

عرفْتَ معناها أيضاً. وشاعَ [أي](1) انتشرَ. في أمّتِه، أي: في أفرادِهِ. فإن رجُلاً وفَرَساً منتشرٌ وشاملٌ لكلٍّ واحدٍ من أفرادِ الرِّجالِ(2) والأفْراسِ على البدلِ.

(1) زيادة من ح.
(2) في ج: الرجل.

قال:

«المذكّر والمؤنّث. المذكر ما ليْسَ فيه تاء التأنيثِ ولا ألفه المقصورة والممدودة. والمؤنث ما فيه إحداهن كغُرْفَة، وحُبْلَى، وحَمْراء»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثامنِ والتاسعِ شرعَ في الصنفِ العاشرِ والحادي عشر، أعني المذكر والمؤنث. فعرّفَ المذكر بأنّه اسم ليس فيه تاء التأنيث ولا ألفه المقصورة والممدودة كرجل. والمؤنث بأنه اسم فيه إحداهنّ أي التاء كغُرْفَة، أو الألف المقصورة كحُبْلَى، أو الممدودة كحَمْراء.

قالَ:

«والتَّأنيث على ضربيْنِ:

حقيقيّ كتأنيث المَرْأة والحُبْلَى والنَّاقة.

وغير حقيقيّ كتأنيثِ الظّلْمة والبُشْرَى»

أقولُ: التأنيث على ضربين حقيقي وغير حقيقي. لأن المؤنثَ لا يخلُو من أن يكونَ لها مذكرٌ من الحيوانِ بإزائِهِ أوْ لاَ. فإن كانَ فهو الحقيقي كتأنيثِ المرأةِ والحُبْلَى والنّاقة فإن لها الرجلَ والجملَ. وإن لم يكنْ فهو غيرُ حقيقيّ كتأنيثِ الظّلْمة والبُشْرَى(1) وهي البشارةُ.

---

(1) أي ما ليس بإزائه ذكر من الحيوان سواء كان بإزائه ذكر من غير الحيوان كتأنيث الظلمة فإنها وإن حصل بإزائها ذكر وهو النور، ولكن ليست من الحيوان. أو لم يكن بإزائه ذكر من الحيوان كتأنيث بشرى فإنها ليس بإزائها ذكر.

قالَ:

«والتأنيث الحقيقي أقوى، فلذلِكَ امتنـعَ: جاءَ هنْـدٌ. وجازَ: طلعَ الشمسُ. فإن فصلَ جازَ نحو: جاءَ اليومَ هندٌ، وحسن: طلـعَ اليومَ الشمسُ»

أقولُ: التأنيث الحقيقي أقوى من تأنيثِ غيرِ الحقيقي لوجودِ معنى التأنيثِ فيه، بخلافِ غير الحقيقي فإنه إنما يقالُ له التأنيث لوجودِ علامةِ التأنيثِ في لفظِهِ. ولأجلِ أنّ الحقيقي أقوى امتنـعَ أن يقالَ: جاءَ هِنْدٌ[1] بتذكيرِ الفعلِ المسندِ إلى هِنْدٍ التي هي المؤنث الحقيقي لأنّ المطابقةَ بين الفعلِ والفاعلِ المؤنّثِ الحقيقي في التأنيثِ واجبةٌ. وجاز في غير الحقيقي نحو: طلـعَ الشمسُ[2] لضعفِ تأنيثِهِ. فإن فصل بين الفعلِ والفاعلِ المؤنّثِ بشيءٍ جازَ تركُ التاءِ في الحقيقيّ نحو: جاءَ اليَوْمَ هِنْدٌ[3] لضعفِهِ بالفاصلةِ مع أن عدمَ التركِ أَوْلى. وحسن التركُ في غيرِ الحقيقي نحـو: طلـعَ اليومَ الشمسُ، لزيادةِ ضعفِهِ به مـع أنّ عدمَ التركِ جائزٌ.

---

(١) وتذكير الفعل مـع المؤنث الحقيقي كقام المرأة، لغة قليلة تسمى لغة: قال فلانة، انظر الكتاب ١/٢٣٥، والصبان ٢/٥٣.

(٢) جاز: طلـع الشمس، حال السعة بدون مطابقة. وإن كان المختار: طلعت الشمس، إشعاراً بالتأنيث.

(٣) وأما ما فُصل بإلاّ فمذهب الجمهور فيه التجريد مطلقاً نحو: ما قام إلاّ هند، وما زارنا إلا هي. وذلك باعتبار المعنى لأن الفاعل في الحقيقة محذوف والاسم المذكور بدل منه، والتقدير: ما قام أحد إلا هند. وجاز تأنيثه على قلة باعتبار اللفظ كقول الشاعر:

ما بَـرِئَـتْ من ريـبـةٍ وذمٍّ ... في حـربـنـا إلا بنـاتُ العمِّ

وخصه الأكثرون بالشعر. الصبان ٢/٥٢.

فإذا سمي بمذكر كامرأة تسمى بزيد أو قاسم، لزم إلحاق العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه نحو: قامت زيد، وأقبلت اليوم قاسم، ولا يجوز حذف التاء منه لئلا يلتبس بالمذكر لأن الفاعل لا دلالة فيه على التأنيث إذ لا علامة فيه للتأنيث، ولا هو غالب في المؤنث نحو زينب وسعاد. انظر شرح المفصل ٥/٩٣.

قالَ:

«هذا إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرِ الاسمِ المؤنّثِ. أما إذا أسندَ إلى ضميرِه تعينَ إلحاقُ العلامةِ نحو: الشمسُ طلعَتْ»

أقولُ: جواز تركِ التاءِ في الفعلِ المسندِ إلى المؤنثِ إنما هو إذا أسند ذلك الفعلُ إلى ظاهرِ ذلك الاسمِ المؤنثِ. أما إذا أسندَ الفعلُ إلى ضميرِ الاسمِ المؤنثِ تعينَ إلحاقُ العلامةِ، أي التاء بفعلِهِ. سواء كان مؤنثاً حقيقيًا، أو غير حقيقي. وذلك لأنه لولم يلحقِ التاءَ بالفعل لَتُوهِّمَ أن الفاعلَ مذكرٌ يجيءُ من بعده نحو: الشمسُ طلعَتْ، فلا يجوزُ: الشمسُ طلعَ[١] كما مرّ. وإذا لم يجزْ [تركُ التاءِ][٢] في غير الحقيقيّ، ففي الحقيقي أولى. ولذلِك اقتصَر في المثالِ على غيرِ الحقيقي.

قالَ:

«والتّاء تقدر في بعضِ الأسماءِ نحو: أَرْض ونَعْل بدليل أُرَيْضَة ونُعَيْلَة»

أقولُ: تاء التأنيثِ قد تكونُ مقدرةً في بعضِ الأسماءِ المؤنثةِ نحو: أَرْض ونَعْل، فإنّ التاءَ فيهما مقدرةٌ بدليلِ تصغيرِهما على أُرَيْضَة، ونُعَيْلَة، فإن التّاء التي تظهرُ في المصغَّرِ تدلُّ على أنّ المكبّرَ مؤنّثٌ. وهذا الدليلُ إنّما يكونُ في الثلاثي[٣]. ومن الدلائلِ المشتركةِ بينه وبين غيرِهِ تأنيثُ الفعلِ

---

(١) وأما قوله:

فــلا مــزنــة ودقــت ودقـهــا ولا أرض أبــقــل إبــقــالَـهــا

فضرورة. والقياس: أبقلَتْ. انظر شرح المفصل ٩٤/٥.

(٢) زيادة من ح.

(٣) في حاشية ح: وأما إذا كان المؤنث السماعي رباعياً نحو: عقرب وعقاب، وعناق، فلا تظهر التاء فيه عند التصغير نحو: عقيرب، وعقيّب، وعنيّق. لأن الحرف الرابع قام مقام حرف التأنيث. واعلم أن كل شيء هو زوج في أعضاء الحيوان كاليد والرجل، =

كقولِهِ تعالَى: ﴿وأَخْرَجَتِ الأَرْضُ﴾[1] ﴿وبُرِّزَتِ الجَحِيمُ﴾[2]. والصِّفة كقوله تعالَى: ﴿فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾[3]، ﴿والسَّماءِ ذَاتِ البُرُوج﴾[4]. والإشارة كقولِهِ تعالَى: ﴿هَذِهِ النَّارُ الَّتِي﴾[5] و﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلي﴾[6] والإضمار كقولِهِ تعالَى: ﴿والأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾[7] ﴿والسَّماءَ بَنَيْنَاهَا﴾[8]. والخبر كقولِهِ تعالَى: ﴿وقَالَتِ اليهودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[9] و﴿إِذَا السَّماءُ انشقَّتْ﴾[10] والحال كقولِهِ تعالَى: ﴿ولِسُلَيْمانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[11]، وكقولِنَا: سَقَتْنَا السَّماءُ مُمْطِرَةً.

قالَ:

«ومما يستوي فيه المذكرُ والمؤنَّثُ فَعُول وفَعِيل بمعنى مفعولٍ نحو: حَلُوب وبَغِيّ، وقَتِيل وجَرِيح»

أقولُ: من الأسماءِ التي يستوِي فيها المذكرُ والمؤنثُ فَعُول كحَلُوب وبَغِي. فإنّه يقالُ: رجلٌ حَلُوب وبَغِيّ، أي: حَالِب وبَاغٍ بمعنى زَانٍ وامرأة

= والعين والأذن فهو مؤنث سماعي. وانظر البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث للأنباري ٨٥، ٦٥، ٧١، والمذكر والمؤنث للمبرِّد ٩٧، والمخصص ١١/١٧.

(١) تتمتها ﴿أَثْقالَهَا﴾ سورة الزلزلة: الآية ٢.

(٢) تتمتها ﴿لِمَنْ يَرَى﴾ سورة النازعات: الآية ٣٦.

(٣) سورة الغاشية: الآية ١٢.

(٤) سورة البروج: الآية ١.

(٥) تتمتها ﴿كُنْتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ سورة الطور: الآية ١٤.

(٦) تتمتها ﴿أَدْعُو إلى اللَّهِ على بَصِيرةٍ أنا ومَنِ اتَّبَعَنِي وسبحانَ اللَّهِ وما أنا من المشركينَ﴾ سورة يوسف: الآية ١٠٨.

(٧) تتمتها ﴿فنعم الماهدون﴾ سورة الذاريات: الآية ٤٨.

(٨) تتمتها ﴿بأيدٍ وإنا لموسِعونَ﴾ سورة الذاريات: الآية ٤٧.

(٩) سورة المائدة: الآية ٦٤.

(١٠) سورة الانشقاق: الآية ١.

(١١) سورة الأنبياء: الآية ٨١.

حَلُوب وبَغِيّ، أي: حالِبَة وباغِيَة بمعنى زانِيَة. وأصل بَغِيّ: بَغوي، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياءُ في الياءِ وكُسِر ما قبلها[1]. وفَعِيل بمعنى مَفْعُول كقَتِيل، وجَرِيـح، فإنه يقالُ: رجلٌ قَتِيل وجَرِيـح، أي: مَقْتول ومَجْروح. وامرأةٌ قَتِيل وجَرِيـح، أي: مَقْتولة ومَجْروحة. وإنما قالَ: في الفَعِيل بمعنى مَفْعُول لأنَّه إذا كانَ بمعنى فَاعِل يجبُ إلحاقُ التاءِ في المؤنَّثِ نحو: امرأةٌ قَتِيلة، وجَرِيحة، أي: قاتِلَة، وجارِحَة. وإنما قلنا إن قولَه: بمعنى مَفْعُول قيد في الفَعِيلِ لا قيد في الفعـولِ لأن مذهبَ المصنفِ أن فعـولاً لا يكونُ إلاّ بمعنى الفاعلِ، وهو الحقُّ.

قالَ:

«وتأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقيّ، ولذلك قيلَ: فَعَلَ الرجـالُ، وجَاءَ المسلماتُ، ومضَى الأيّامُ»

أقولُ: النحويون اصطلحوا على أن كلَّ جمـعٍ مؤنثٌ إلا جمـع المذكر السالم[2] أما تأنيث غيرِهِ فلأنه في معنى الجماعةِ، فـإنّ قولَنـا: الرجـال،

---

(١) وكسرت الغين لمجاورتها الياءين، ولتصح الياء الساكنة. وفعول هنا بمعنى فاعلة ولذلك أتى بغير هاء، لأنه صفة لمؤنث، كما يأتي فعول بغير هاء للمؤنث، إذا كان بمعنى مفعول، كقوله تعالى: ﴿فمنها رَكُوبُهم﴾ سورة يس: الآية ٧٢. وليس بغي في الأصل على وزن فعيل، ولو كان فعيلاً للزمته الهاء للمؤنث؛ لأن فعيلاً إذا كان لمؤنث بمعنى فاعل لزمته الهاء، كقولهم: امرأة رحيمة وعليمة بمعنى راحمة وعالمة، فلما أتى بغيّ بغير هاء علم أنه فعول، وليس بفعيل. انظر مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٢٤.

(٢) لم يؤنث نحو: مسلمون لاختصاصه بذكور العقلاء، ولأنه لم يستأنف له صيغة أخرى، أي أنه لم يحذف من صيغة مفرده شيء كما حذف من مفرد المؤنث عند جمعه جمع مؤنث سالمًا، بل بقيت صيغة مفرده سالمة في صيغة جمعه. انظر المصباح في علم النحو ١٣١. والصبان ٢/٥٤. على أنه إذا غير نظمه كالبنين جاز فيه الوجهان. الصبان ٢/٥٤.

والمسلمات، والأيام، بمعنى جماعة الرجالِ، وجماعة المسلماتِ، وجماعة الأيامِ. وأما تذكيره فلسلامةِ بناءِ المفردِ فيه. فقالَ: تأنيثُ الجموعِ غيرُ حقيقي؛ لأن الجماعةَ ليست مما في إزائِها مذكر من الحيوانِ، ولأجل ان تأنيثَ الجموعِ غيرُ حقيقي قيل: فَعلَ الرجالُ، وجَاءَ المسلماتُ، ومَضى الأيّامُ[1] بتركِ التاءِ في الأفعالِ المسندةِ إلى هذه الجموعِ. وإنما مثل بثلاثة أمثلَةٍ ليعلم أن تأنيثَ الجموعِ غيرُ حقيقي سواء كان مفردُها مؤنثاً حقيقيًا، أو مذكراً حقيقيًا، أو غير حقيقيّ.

قالَ:

«وتقولُ في الضميرِ: الرّجالُ فَعَلُوا، وفعلَتْ، والمسلمـاتُ جِئْنَ، وجاءَتْ، والأيّامُ مضَيْنَ، ومضَتْ»

أقولُ: لما بينَ حكمَ الفعلِ المسندِ إلى ظاهرِ الجموعِ أرادَ أن يبينَ حكمَ الأفعالِ المسندةِ إلى ضميرِها، فقالَ: وتقولُ... إلى آخره يعني الضمير إذا كانَ لجمـعِ المذكرِ العاقلِ يجوزُ أن يؤتَى به جمعاً[2] مذكراً على الأصلِ نحو: الرجالُ فعلُوا، أومفرداً مؤنثاً لكونه في معنى الجماعةِ نحو: الرجَالُ فعلَتْ. وإذا كانَ الضميرُ لجمـعِ المؤنثِ العاقلِ يجوزُ أن يؤتَى به جمعاً مؤنثاً على الأصلِ نحو: المسلماتُ جِئْنَ، أومفرداً مؤنثاً لكونهَا بمعنى الجماعةِ نحو: المسلماتُ جاءَتْ. وكذلك إذا كانَ لجمـعِ المذكرِ غيرِ العاقلِ نحو: الأيَّامُ مضيْنَ ومضَتْ.

---

(١) والصحيح أن جمع المؤنث السالم يجب فيه تأنيث العامل خلافاً للكوفيين، فإنهم جوزوا الوجهين فيه، وفي جمع التصحيح لمذكر. على أنه إذا كان واحده مذكراً كطلحات، أومغيراً نظمه كبنات جاز فيه الوجهان عند غير الكوفيين أيضاً. وإنما جاز في جمع التكسير الإلحاق لتأوله بالجماعة، والحذف لتأوله بالجمع. انظر الصبان ٢/٥٤، والأشموني ١/٣١٢.

(٢) في س: مجموعاً.

قالَ:

«ونحو النَّخْل والتَّمْر ممَّا يفرَّقُ بينَهُ وبَيْنَ واحدِهِ بالتَّاءِ يذكَّرُ ويؤنَّثُ»

أقولُ: وأسماء الأجناسِ إذا أطلقتْ وأريدَ بها الجنسُ فلا تدخلُها التَّاء. وإذا أطلقتْ وأريد بها واحدٌ من ذلك الجنسِ تدخُلها التاءُ. فأرادَ أنْ يشيرَ إلى حكمِ ذلك الجنسِ في التأنيثِ والتذكيرِ، فقالَ: ونحو: النَّخْل والتَّمر من أسماء الأجناسِ التي يفرقُ بين جنسِهَا وبين الواحدِ من جنسِها بالتَّاءِ يذكرُ ويؤنثُ. فإن النَّخْلَ والتَّمْرَ إنما يقالُ للجنسِ، والنخلة والتمرة للواحدِ منه(1). أما التذكير فلأن اللفظَ مذكرٌ. وأما التأنيث فلأنها بمعنى جماعةِ النَّخْل، وجماعة التَّمْر. وقد وَرَدَ في القرآنِ [العزيز](2) والأمثلة، قالَ الله تعالَى: ﴿أَعْجازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾(3) و﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾(4). ويقالُ: تَمْرٌ طَيِّبةٌ، وتَمْرٌ طيِّب(5).

---

(1) اسم الجنس الجمعي ما فصل بينه وبين واحده تاء التأنيث كبقر وبقرة، وشجر وشجرة، وكلم وكلمة، ولفظ ولفظة. واختص هذا النوع بأنه يذكر ويؤنث وذلك لأنه تارة يوصف بالجمع، وتارة بالمفرد المؤنث، وتارة بالمفرد المذكر. فيوصف بالجمع نظراً لمعناه لأنه اسم جنس يدل على الكثرة. ويوصف بالمفرد نظراً للفظه. ويوصف بالمؤنث نظراً لمعنى الجماعة كقوله تعالى: ﴿أعجازُ نخلٍ خاوية﴾ سورة الحاقة: الآية ٧. ومن وصفه بالمفرد المذكر قوله تعالى: ﴿أعجاز نخلٍ منقعرٍ﴾ سورة القمر: الآية ٢٠. ومن اتصافه بالجمع قوله تعالى: ﴿والنخلَ باسقاتٍ﴾ سورة قٓ: الآية ١٠.

(2) زيادة من ح.

(3) سورة الحاقة: الآية ٧.

(4) سورة القمر: الآية ٢٠.

(5) في المصباح ٨٥، ٢٦٤: إن كل جمع بينه وبين واحده الهاء فأهل الحجاز يؤنثون أكثره فيقولون: هي التمر وهي البر، وهي النخل. وأهل نجد وتميم يذكرون فيقولون: نخل كريم وكريمة وكرائم.

قالَ:

«المصغر: وهو ما ضُمَّ أولُه، وفُتِحَ ثانيه، ولحقَه ياءٌ ثالثةٌ[1] ساكنةٌ»[2]

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ العاشرِ والحادي عشر شرعَ في الصنفِ الثّاني عشر أعني المصغَّر. فعرفَه بما عرفَه. وهذا التعريفُ إنما هو للمتمكنِ من الأسماءِ المصغرةِ. وإنما ضم أولُه لأنه فرعٌ للمكبرِ كالمبني للمفعولِ فرع للمبني للفاعلِ. فكما أن أولَ ذلك مضمومٌ ضمّ أولُ هذا. وإنما فتحُ ثانيه لأنه ربما لا يحصلُ الفرقُ بين المكبرِ والمصغرِ بضمِّ الأوّلِ نحو: قُفْل. وإنما زيدتِ الياءُ لأنّه قد لا يحصلُ الفرقُ أيضاً بدونِها كما في صُرَد بضمّ الصّادِ وفَتْح الراءِ، وهو طَائِر[3]. وإنما خصت الزيادةُ بحروفِ اللينِ لكونِها أخفَّ، وبالياءِ لأنّها أخفُّ من الواوِ. وإنما لم يزدِ الألفَ مـع أنّها أخفُّ من الياءِ لأنّها زيدت في الجمـعِ المكسرِ[4] الذي بينه وبين المصغرِ مُؤاخاة فإن التصغيرَ والتكسيرَ متناسبانِ[5]. وإنّما لم يفعلْ بالعكسِ[6] لأن الألفَ أخفُّ والجمـع أثقلُ. وإنما زيدت [أي: الياء][7] ثالثة لأنّها إن كانتْ في الأولِ يلتبسُ

(١) لتدل على التقليل. ويكسر ما بعد الياء إن كان ذلك الاسم على أربعة أحرف.

(٢) في ح: وزيد قبل ثالثه ياء ساكنة.

(٣) في المصباح ٣٦٢/١: قال أبو حاتم في كتاب الطير: الصرد طائر أبقـع، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار، له برثن، ويصطاد العصافير وصغار الطير. ويسمى المجوف لبياض بطنه، والأخطب لخضرة ظهره. والأخيل لاختلاف لونه.

(٤) إذ الألف يقـع علامة له كثيراً.

(٥) أي من حيث الفرعية لأن المصغر فرع المكبر، كما أن جمـع المكسـر فرع لجمـع المصحـح.

(٦) لثقل الجمـع وخفة المصغر.

(٧) زيادة لتمام المعنى.

بالمضارعِ، وبينه وبين الثاني يلزمُ تحريكُها. وفي الآخرِ يلتبسُ بياءِ الإضافةِ. فلما تعينت في الثلاثي حمل الباقي عليه. وإنما كانتْ ساكنةً لئلا تنقلبَ ألفاً.

قالَ:

«وأمثلته فُعَيْل كفُلَيْس، وفُعَيْعِل كدُرَيْهِم، وفُعَيْعِيل كدُنَيْنِير»

أقولُ: أمثلة المصغرِ فُعَيْل في الثلاثي المجردِ كفُلَيْس في فَلْس. وفُعَيْعِل في الرباعي بلا مدةٍ كدُرَيْهِم في دِرْهم. وفُعَيْعِيل في الخماسي مع مدةٍ كدُنَيْنِير في دِينَار فإن أصلَه دِنَّار بنونيْنِ[1] قلبتِ الأُولى ياءً فردّ في التَّصْغير إلى أصلِهِ، وقلبت ألفُه ياءً لكسرةِ ما قبلها.

قال:

«وقَالُوا: أُجَيْمَال وحُمَيْرَاء، وسُكَيْرَان وحُبَيْلَى للمحافظة على الألِفاتِ»

أقولُ: كأنه جوابٌ عن سؤالٍ مقدرٍ تقديره أَنْ يقالَ: لِمَ لم يكسرْ ما بعد ياء التصغيرِ في الأمثلةِ المذكورةِ حتى تنقلبَ ألفاتُها ياءً لكسرةٍ ما قبلها كما في دِينَار؟

وجوابه[2] أنهم قالُوا: أُجَيْمَال إلى آخرِه[3] على خلافِ القياسِ محافظةً

---

(1) قال الجوهري في الصحاح (دنر) ٦٥٩/٢: الدينار أصله دِنّار بالتشديد فأبدل من أحد حرفي تضعيفه ياء لئلا يلتبس بالمصادر التي تجيء على فِعّال كقوله تعالى: ﴿وكذّبوا بآياتنا كِذّاباً﴾ سورة النبأ: الآية ٢٨.

(2) في ح: والجواب.

(3) أي وقالوا في مصغر كل جمع على أفعال كأجمال: أجيمال لمحافظة ألف الجمع. وقالوا في مصغر ما في آخره ألف التأنيث الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى: حميراء، وحبيلى لمحافظة ألفي التأنيث. وقالوا في مصغر ما في آخره ألف ونون المضارعتان لألفي التأنيث كسكران: سكيران لمحافظة ألف التذكير.

لالفاتها فإنها لو انقلبتْ ياءً لانتفتْ معـانيها المقصـودة أعني الجمعيَّة في أُجَيْمال، والتأنيث في حُمَيْراء وحُبَيْلَى، والتذكيرَ في سُكَيْران.

قال:

«ونقولُ في مِيزَان، وبَاب ونَاب، وعَصًا: مُـوَيْزِين وبُوَيْب، ونُيَيْب، وعُصَيَّة. وفي عِدَة: وُعَيْد وفي يَدٍ: يُدَيَّة، وفي سَهٍ: سُتَيْهة، ترجعُ إلى الأصل».

أقولُ: كل اسمٍ غيرَ من أصلِهِ بالقلبِ أو الحذفِ يجبُ أن يرجعَ إلى الأصلِ عند التصغيرِ إن لم يبق ما يقتضي تغييره.

أما القلب فتقولُ في تصغيرِ مِيزان: مُوَيزين، بردِّ يائِه إلى الواوِ. وفي تصغيرِ بَاب وناب: بُوَيْب، ونييب بردِّ أَلِفهما إلى الواوِ والياءِ. وفي تصغيرِ عَصاً: عُصَيَّة، بردِّ أَلِفها إلى الواو ثم قلبها ياء وإدغامها في ياءِ التصغيرِ. لأن أصلَ مِيزَان مِوْزَان من الوَزْنِ، قلبت الواوُ[1] ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلها. وأصلُ بَاب ونَاب وعَصاً: بَوَب، ونَيَب، وعَصَو قلبتِ الواوُ والياءُ ألفاً لتحركِهما وانفتاحِ ما قبلهما فلما زالَ في التصغيرِ ما يقتضِي[2] هذه التغيرات وجبَ أن يرجعَ كلُّ واحدٍ من المتغيراتِ إلى أصلِهِ. والنَّابُ سنٌّ من الأسنانِ.

وأما الحذفُ فتقولُ في تصغيرِ عِدَة: وُعَيْد، بردِّ واوِهِ التي حذفتْ وعوضت عنها التاء[3]. وفي تصغيرِ يَدٍ: يُدَيَّة بردِّ لامِهِ المحذوفةِ وإدغامِها في ياءِ التصغيرِ. وفي تصغيرِ سَهٍ: سُتَيْهة بردِّ عينِهِ المحذوفةِ. لأن أَصْلَ عِدَة: وِعْد فنقلت كسرةُ فائِه إلى العينِ، وحذفت الفاء للتخفيفِ ثم عوضت التاء

---

(١) في ح: واوه.

(٢) في س: مقتضى.

(٣) في ج: بالتاء.

عنها. واصل يَدٍ يَدْيٌ على وزن فَعْل حذفت الياء[1] على خلافِ القياسِ[2].
واصل سَهٍ سَتَهٌ وهو الاستُ[3] حذفتْ عينه على خلافِ القياسِ. فلما زالَ مقتضى الحذفِ وجبَ ردُّ المحذوفِ. وإنما مثل بثلاثةِ أمثلةٍ ليعلمَ أن ردَّ المحذوفِ واجبٌ سواء كان فاءً أو عيناً أو لاماً. وإنما حذفت تاء عِدة في التصغيرِ لئلا يجتمعَ العوضُ والمعوضُ عنها فإنّها عوضٌ من الواوِ كما مرّ. وإنما أتى بالتاءِ في عُصَيَّة ويُدَيَّة، وسُتَيْهة لأنّها مقدرةٌ فيها، فيجبُ أن تظهرَ في التصغيرِ كما سيجيءُ بعيد هَذا.

قالَ:

«وتاء التأنيثِ المقدرة في الثلاثي تثبتُ في التصغيرِ إلاّ ما شذّ من نحو عُرَيْب وعُرَيْس. ولا تثبتُ في الرباعي كقولِكَ: عُقَيْرِب إلا ما شذ نحو قُدَيْديمة ووُرَيِّئة»

أقولُ: لا فرق في ذلك بين المؤنثِ الحقيقي وغيره. فتقولُ: هُنَيْدة في هِنْد، وشُمَيْسة في شَمْس، وذلك لأن التصغيرَ كالصفةِ. فكما أنه يجبُ تأنيثُ صفةِ المؤنّثِ نحو: هند المليحةُ، والشمسُ المضيئة، كذلك يجبُ تأنيثُ مصغرِهما. والعُرَيب تصغيرُ العَرَبِ، والعُرَيْس تصغيرُ العِرْس[4] بكسرِ العينِ

---

(١) في ح، هـ: لامه.

(٢) حذفت الياء تخفيفاً من غير علة تصريفية.

(٣) قال النحويون: أصل الاست سَتَهٌ بالسكون فاستثقلوا الهاء لسكون التاء قبلها، فحذفوا الهاء وسكنت العين ثم اجتلبت همزة الوصل.

(٤) إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس، وشذ حذفها حينئذ فتقول في سن: سُنَيْنة. فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء فتقول في شجر وبقر: شُجَير وبُقَيْر بلا تاء إذ لو قلت: شُجيرة وبُقَيْرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة. ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس قولهم في ذود وحرب وقوس ونعل وعرس وعرب: ذُوَيد، وحُرَيب، وقُويس، ونُعيل، وعُريس وعريب. انظر الصبان ١٧١/٤.

وهي امرأةُ الرجلِ. وكانَ قياسُهما عُرَيْبَة وعُرَيْسَة. وإنما لم تثبت [التاءُ][1] في الرباعي لطولِهِ سواء كان حقيقيًا كزُيَيْنِب في زَيْنَب أو غيره كعُقَيْرِب في عَقْرب. والقُدَيْدِيمة في تصغيرِ قُدَّام. والوُرَيِّئَة في تصغيرِ وَرَاء[2].

قالَ:

«وجمـع القلّةِ يحقرُ على بنائِهِ نحو: أُكَيْلب وأُجَيْمال وأُغَيْلمة. وجمع الكثرة يردُّ إلى واحدِهِ ثم يصغرُ ثم يجمعُ جمع السلامةِ نحو: شُوَيْعِرُون، ومُسَيْجِدات، في شُعراء ومَسَاجد، أو إلى جمـعِ قلتِهِ[3] إن وجد نحو: غُلَيْمة في غلمان، وإن شئتَ قلتَ: غُلَيْمون»

أقولُ: لما تناسبَ التصغيرُ والقلّةُ جازَ أن يحقرَ أي يصغر جمعُ القلةِ على بنائِهِ نحو: أُكَيْلب في أَكْلُب وأُجَيْمال في أَجْمَال، وأُغَيْلمة في أَغْلِمة، وغُلَيْمة في غِلْمة. ولما لم تكن الكثرةُ والتصغيرُ متناسبتين وجبَ أن يردَّ جمعُ الكثرةِ في التحقيرِ إما إلى واحدِهِ إن لم يوجدْ جمـعُ قلّتِهِ ويجبُ أَنْ يجمعَ بعد التصغيرِ [حينئذٍ][4] بالواوِ والنّونِ، أو بالألفِ والتاء على ما يقتضيه القياس ليصيرَ جمعُ السلامةِ كالعوضِ من جمـعِ الكثرةِ نحو: شُوَيْعِرون في شُعراء فإنه ردّ إلى شاعرٍ ثم صغرَ على شُوَيعر ثم جمـعَ. ونحو مُسَيْجِدات في مَساجد، فإنه رُدّ إلى مَسْجد ثم صغرَ ثم جمـعَ. وإما إلى جمـعِ قلتِهِ إن وجدَ

---

(١) زيادة لتمام المعنى.

(٢) في اللسان (قدم) ٤٦٦/١٢: وقدام نقيض وراء، وهما يؤنثان ويصغران بالهاء: قديدمة وقديديمة ووريئة وهما شاذان لأن الهاء لا تلحق الرباعي في التصغير. قال الكسائي: قدام مؤنثة، وإن ذكرت جاز. وقد قيل في تصغيره: قديديم، وهذا يقوي ما حكاه الكسائي من تذكيرها. وانظر شرح الشافية ٢٣٧/١، والصبان ١٧٢/٤، والمذكر والمؤنث للفراء ١٠٩.

(٣) في ح: القلة.

(٤) زيادة من ح، س.

جمعُ قلتِه نحو: غُلَيْمة في غلمان، فإنه ردّ إلى غِلْمةٍ ثم صغر. ويجوزُ أن يردَّ هذا أيضاً إلى الواحدِ كالذي ليس له جمعُ القلّةِ، وأشار إلى ذلك بقولِهِ: وإن شئْت قلت غليّمون، أي: وإن شئتَ قلْتَ: غُليّمون في غلمان بردِّهِ إلى غلام وتصغيرِه[1] ثم جمعِهِ[2] جمع السلامةِ. والحاصل أن جمعَ الكثرةِ إن لم يوجدْ جمع قلتِهِ يجبُ ردُّه إلى الواحدِ ثم جمعه جمع السلامةِ، وإن وجدَ يجوزُ أن يردَّ إلى جمعِ القلّةِ من غيرِ تغييرٍ آخرَ. ويجوزُ ردُّه إلى الواحدِ ثم جمعه جمع السلامةِ.

قالَ:

«وتحقير التّرخيمِ أن يُحذفَ منه زوائدُ الاسمِ[3] نحو: زُهَيْر وحُرَيْث في أزْهَر وحَارِث»

أقولُ: ومن التحقيرِ نوعٌ يسمى تحقيرَ الترخيمِ[4] وهو أن يُحذفَ منه زوائدُ الاسمِ ثم يصغر نحو: زُهَيْر في أَزْهر، بحذف الهمزةِ. وحُرَيْث في حَارِث بحذفِ الألفِ.

---

(1) في ح: ويصغر.

(2) في ح: جمع.

(3) في ح: الزوائد.

(4) وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد التي هي فيه. فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّر على فُعَيل. ثم إن كان المسمى به مذكراً جُرِّد عن التاء، وإن كان مؤنثاً أُلحق تاء التأنيث. فيقال: عُطَيف وحُمَيد في معطف وحامد. وفي حُبلَى: حُبَيلة، وفي سوداء: سُوَيدة. وإن كانت أصوله أربعة صُغِّر على فُعَيْعِل فتقول في قرطاس: قُرَيطِس، وفي عصفور: عُصَيْفِر. انظر الصبان ١٦٩/٤.

قال:

«وتقولُ في ذَا وتَا: ذَيًّا وتَيًّا. وفي الَّذي والَّتي: اللَّذَيًّا واللَّتَيًّا»

أقولُ: لما خالفتِ الأسماء غير المتمكنة الأسماء المتمكنة ناسب أن تصغرَ على خلافِ تصغيرِها فيبقى أوائلُها على الفتحِ، ويزادُ قبل آخرِها ياءٌ وبعده ألف [يجتمع ألفان فيها][1] وتقلب ألفاتها ياء وتدغم، وذلك في المفردِ فتقولُ في ذَا وتَا: ذَيًّا وتَيًّا بتشديدِ الياءِ لأنه إذا زيدتْ قبل الآخرِ ياءٌ وبعده ألف تجتمعُ ألفان، فتقلبُ الأولى ياء وتدغمُ. وتقولُ في الذي والتي: اللَّذَيَّا[2] واللَّتَيَّا أيضاً[3] لأنه إذا زيدَ قبل الآخرِ ياءٌ وبعده ألف تجتمعُ ياءان فتُدغمُ.

---

(١) زيادة من ح.

(٢) اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا بتشديد الياء مفرداً ومثنى ومجموعاً نحو: اللَّذَيَّانِ واللَّتَيَّانِ واللَّذَيُّونَ واللَّتَيَّات. وتكتبان بلامين في حال التصغير.

(٣) قد خصت العرب التي والذي وأسماء الإشارة بإقرار فتح أوائلها في التصغير وزيادة ألف في آخرها عوضاً عن ضم أولها. قال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتيا بالضم. قال ابن مالك: ضم لام اللتيا لغة. انظر التسهيل ٢٨٨، والأشباه والنظائر ١٣/٣، وشرح الطرة ٣٥٥.

قالَ:

«المنسوبُ هو الاسمُ الملحق بآخرِهِ ياء مشددة للنسبةِ إليه»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثاني عشرَ شرعَ في الصنفِ الثالثَ عشرَ أعني المنسوبَ، فعرفَه بما عرفَ. وإنما احتاجتِ النسبةُ إلى زيادةٍ لأنّها لمعنى حادث كالتثنيةِ والجمعِ فلا بدَّ لها من علامةٍ تدلُّ عليها. وإنما تعينتِ الياءُ لأنّها من حروفِ اللينِ. وإنما لم يزدِ الواو لأن الياءَ أخفُّ. وإنما لم يزدِ الألف مع أنها أخفُّ من الياءِ لأن النسبةَ في معنى الإضافةِ. فإن قولَنا: رجُلُ بَغْدادِيّ، في معنى: رجَلٌ مضاف إلى بَغْداد. والياء قد تقعُ مضافاً إليها نحو: غُلامِي. وإنما شددتْ لئلا تلتبسَ بياءِ الإضافةِ. وإنما خصوها بآخرِ الاسمِ قياساً على ياءِ الإضافةِ. والألف واللام في (الملحق) بمعنى الذي، وهو عبارةٌ عن الاسمِ فيكون بمنزلةِ الجنسِ، أي الاسم الذي ألحق بآخرِه ياءٌ. وبقولِهِ: ألحق بآخرِه ياء، يخرجُ ما لم يلحق بآخرِهِ شيءٌ، أو ألحق غير الياءِ كرجُل ورَجُلان. وبقولِهِ: مشددة، يخرجُ نحو: غلامِي. وبقولِهِ: للنسبةِ إليه، يخرج نحو: كرسيّ. وفائدةُ النسبةِ فائدة الصفةِ من التخصيصِ والتوضيحِ.

قالَ:

«وحقه أن يحذفَ منه تاءُ التأنيثِ، ونونُ التثنيةِ والجمعِ كبَصْرِيّ، وزَيْدِيّ، وقِنَّسْرِيّ»

أقولُ: حق المنسوبِ أن يحذفَ من المنسوبِ إليه تاءُ التأنيثِ إن كانت فيه نحو: بَصْرِيّ في بَصْرَة لئلا يقعَ علامةُ التأنيثِ في وسطِ الكلمةِ، وأن

يحذفَ زيادةُ التثنيةِ والجمعِ نحو: زَيْدِيّ، في زَيْدانِ وزَيْدَيْنِ، وزَيْدُونَ وزَيْدِينَ(١) لئلا يلزمَ إعرابانِ في الاسمِ الواحدِ؛ إعراب بالحروفِ والآخر بالحركةِ. وكذَا قِنَّسْرِيّ(٢) بتشديدِ النّونِ في قِنَّسْرِين اسم بَلْدة(٣).

قالَ:

«وأنْ يقالَ في نحو: نَمِر ودُئِل: نَمَرِيّ ودُؤَلِيّ بفتح العين»

أقولُ: وحق المنسوبِ أنْ يقالَ في نحو: نَمِر ودُئِل بكسرِ العينِ وهما اسمانِ لقبيلتين: نَمَرِيّ، ودُؤَلِيّ بفتحِ العينِ لئلا يجتمعَ كسرتان مع الياءين.

---

(١) قال ابن عقيل: يحذف من المنسوب إليه ما فيه من علامة تثنية، أو جمع تصحيح. فإذا سميت رجلاً زيدان وأعربته بالحروف قلت: زيدِيّ. وتقول في من اسمه زيدون إذا أعربته بالحروف: زيدِيّ. وفي من اسمه هندات: هندِي. على أنه إذا سمي بالتثنية وجمع التصحيح وأعربا إعراب المفردات تثبت العلامة فتقول: عمرانيّ وزيدونيّ وعرفاتي.
انظر شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٣٩٠.

(٢) وفي إعراب قِنَّسرين وجهان: يجوز أن تجريها مجرى قولك: الزيدُونَ، فتجعلها في الرفع بالواو فتقول: هَذهِ قِنَّسْرون، وفي النصب والخفض بالياء فتقول: رأيت قِنَّسْرين، ومررت بقَنَّسْرين والنسب إليه حينئذ: قِنَّسْرِيّ، لأن لفظه لفظ الجمع.
والوجه الآخر أن تجعلها بالياء على كل حال، وتجعل الإعراب في النون ولا تصرفها، فتقول: هذه قِنَّسْرينُ، ورأيت قِنَّسْرينَ، ومررْتُ بِقَنَّسْرينَ، فعلى هذه اللغة لا تحذف شيئاً منه إذا نسبت إليه فتقول: هذا قِنَّسْرِينِي، ورأيت قِنَّسْرينيًّا، ومررت بِقِنَّسْرينِيّ.
انظر شرح المفصل ٥/١٤٥، ومعجم البلدان ٤/٤٠٣، واللسان (قنس) ٥/١١٨.

(٣) قنسرين، بكسر أوله، وفتح ثانيه وتشديده، وقد كسره قوم، ثم سين مهملة: مدينة بينها وبين حلب مرحلة. كانت عامرة آهلة، فلما غلب الروم على حلب في سنة إحدى وخمسين وثلثمائة خاف أهل قنسرين وجلوا عنها وتفرقوا في البلاد، ولم يبق بها إلا خان تنزله القوافل.
انظر مراصد الاطلاع ٣/١١٢٦، ومعجم البلدان ٤/٤٠٤، وشرح المفصل ٥/١٤٥.

قالَ:

«وفي حَنِيفَة: حَنَفِيّ»

أقولُ: وحق المنسوبِ أن يقالَ في نحوِ: حَنِيفَة مما هو على وزنِ فَعِيلَة مع صحةِ العينِ واللامِ وعدمِ التضعيفِ: حَنَفِي[1] أي تحذفُ تاؤه كما مرَّ ثم ياؤه للفرقِ بينه وبين فَعِيل نحو: كَرِيمي في كَرِيم. ولم يعكس لأنّ المؤنث لثقلِهِ أولى بالحذفِ، ويصيرُ على وزنِ نَمِر فيفتح ثانيه. ولا تحذفُ من معتلِّ العينِ نحو: طَوِيليّ في طَوِيلة، ولا من المضاعفِ نحو: شَدِيديّ في شَدِيدة. وأما معتل اللّامِ فسيجيءُ عقيب هذا.

قالَ:

«وفي نحو: غَنِيّة وضَرِيَّة وأُمَيّة: غَنَوِيّ وضَرَوِيّ وأُمَوِيّ»

أقولُ: وحق المنسوبِ أن يقالَ في فَعِيلَة بفتحِ الفاءِ نحو: غَنِيَّة[2] وضَرِيَّة اسم قرية[3] وفُعَيْلة بضمِّها نحو أُمَيَّة اسم قبيلة[4] من معتلِّ اللامِ: غَنَوِيّ، وضَرَوِيّ وأُمَوِيّ. أي تحذفُ تاؤه ثم ياؤه الأولى ثم تقلبُ الياءُ الأخيرةُ واواً لئلا يجتمعَ ثلاثُ ياءاتٍ ثم يفتحُ ثانيه إن لم يكنْ مفتوحاً وتكسرُ الواو مناسبةً للياءِ.

---

(١) وقد قالوا: عَمِيري، وسليقي في النسب إلى عَمِيرة والسليقة، والقياس عمري وسلقي بحذف الياءوالتاء فيهما، وإبدال الكسرة فتحة. انظر الكتاب ٧١/٢، وشرح الشافية ٢٠/٢، وشرح التصريح ٣٣١/٢، وكتاب الإشارة ١٠٣، وشرح المفصل ١٢/٦.

(٢) غني: حي من غطفان. انظر شرح المفصل ١٤٨/٥، واللسان (غنا) ١٤٠/١٤.

(٣) ضرية: قرية لبني كلاب على طريق البصرة بالقرب من مكة. انظر معجم البلدان ٤٥٧/٣، وشرح المفصل ١٤٨/٥، واللسان (ضرا) ٤٨٤/١٤.

(٤) وبنو أمية: بطن من قريش، والنسبة إليهم أُموي بالضم على القياس. وعلى غير القياس أَموي بالفتح. وحكى سيبويه: أُمَيِّيّ على الأصل. انظر الكتاب ٧٣/٢، وشرح الشافية ٢٠/٢، واللسان (أما) ٤٦/١٤.

قالَ:

«وفيما آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة عن واوٍ كعَصاً وأَعْشَى: عَصَوِيّ وأعْشَوِيّ، أو ياء كرَحىً وأعْمَى: رَحَوِيّ وأعْمَوِيّ»

أقولُ: وحق المنسوبِ في الاسمِ الذي آخره ألف ثالثة أو رابعة منقلبة عن واوٍ كعَصاً، وأعْشَى، أو ياء كرَحىً وأعْمَى: عَصَوِيّ، وأعْشَوِيّ، ورَحَوِيّ، وأعْمَوِيّ، تقلبُ الألفُ[1] واواً لالتقاءِ الساكنين.

قالَ:

«وفي الزّائدةِ الرّابعةِ القَلْب والحَذْف كحُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ في حُبْلَى»

أقولُ: وحق المنسوبِ في الألفِ الزائدةِ الرابعةِ مثل حُبْلَى الحذف قياساً على تاءِ التأنيثِ كحُبْلِيّ، والقلب قياساً على أعْشَى أي: كحُبْلَوِيّ[2].

قالَ:

«وفي الخامسةِ الحذْفُ لا غير كحُبَارِيّ في حُبَارَى»

أقولُ: وحق المنسوبِ في الألفِ الخامسةِ الحذفُ لا غير. يعني لا يجوزُ القلبُ للاستثقالِ كحُبارِيّ في حُبارَى. ويعلمُ من ذلك أولوية وجوب الحذفِ في السّادسةِ نحو: قَبَعْثَرِيّ في قَبَعْثَرَى[3] وهو الإبل القوي.

---

(١) في ح: ألفه.

(٢) ويجوز قلب الألف واواً مع زيادة الألف قبلها تشبيهاً لها بالألف الممدودة، فيقال: حبلاوي. انظر شرح الشافية ٣٥/٢، وشرح المفصل ١٥٠/٥، والصبان ١٧٨/٤.

(٣) إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً لطول الاسم سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى، أو للتأنيث نحو: حبارى أو للإلحاق أو التكثير نحو: حبركى وقبعثرى، فتقول فيها: مصطفي ومستدعي وحباري وحبركي وقبعثري. انظر الصبان ١٧٩/٤، وشرح المفصل ١٥٠/٥.

قالَ:

«وفيما آخره ياء ثالثة كعَمٍ عَمَوِيّ. وفي الرابعة كقاضٍ قاضِيّ وقاضوِيّ، والحذفُ أفصحُ. وفي الخامسة الحذف لا غيرُ كمشتريّ في مشترٍ»

أقولُ: وحق المنسوبِ في الاسمِ الذي آخره ياء ثالثة كعَمٍ، أي: جاهل، وأصله عَمِيٌ أعل كإعلالِ قاضٍ [تقولُ][1]: عَمَوِيّ[2] أي القلب بالواوِ لاجتماعِ الياءاتِ. وفي الياءِ الرابعةِ كقاضٍ: قاضِيّ، أي الحذف، وقاضَوِيّ أي القلب، والحذفُ أفصحُ لثقلِ الرباعي. وفي الياءِ الخامسةِ كمشتريّ في مشترٍ، أي الحذف لا غيرُ لزيادةِ الثقلِ. ويعلمُ من ذلك أولوية الحذفِ في السّادسةِ كمستسقيّ في مستسقى.

قالَ:

«وفي المنصرفِ من الممدودِ: كِسائيّ وحِرْبَائيّ. وفي غيرِ المنصرفِ: حَمْراويّ وزَكَرِيَّاوِيّ»

أقولُ: وحق المنسوبِ في الممدودِ المنصرفِ، أي الذي همزته بدل من الأصلِ نحو: كِساء، أو للإلحاقِ نحو: حِرْباء: كِسائيّ وحِرْبَائيّ[3] أي بإثباتِ الهمزةِ. ويعلمُ منه أنّ إثباتَ الهمزةِ الأصليّةِ بالطريقِ الأولى نحو:

---

(١) زيادة من ح.

(٢) عم أصله عَمِيٌ، أبدلت كسرة العين فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير في حكم التقدير عما، ثم قلبت الألف واواً كقولك: عموى. انظر شرح المفصل ١٥١/٥.

(٣) وقد قال بعضهم: كساوي وحرباوي، شرح المفصل ١٥٦/٥، وكتاب الإشارة ١٠٣، وشرح الشافية ٥٥/٢، وشرح التصريح ٣٣٦/٢.

قُرّائيّ في قُرّاء. وحق المنسوب في الممدودِ غيرِ المنصرفِ [أي][1] الذي همزته للتأنيثِ نحو: حَمْراء وزَكَرِيّاء[2]: حَمْراويّ وزكرياويّ، أي القلب بالواوِ. وأما القلب فلأنّ الحذفَ يخلُّ بمعنى التأنيثِ، والإثبات يستلزمُ كون علامة التأنيث في الوسطِ. وأما الواو فلئلا يجتمعَ الياءات. وزَكَرِيّاء وإن كانَ أعجميًا لكنه أجري مجرى العربي.

قالَ:

«وإذا نسبَ إلى الجمْعِ ردّ إلى واحدِهِ كفَرَضِيّ وصَحَفِيّ في فَرائض وصَحائف»

أقولُ: الفَرَضِيّ: الماهر في الفرائِض. والصَّحَفِيّ: الكثير النظر في الصحفِ منسوبان إلى فرائض وصَحائف[3] بعد أن ردّا إلى فَرِيضَةٍ وصَحِيفَةٍ وفعل بهما ما فعل بحَنِيفَة.

---

(1) زيادة من س.

(2) إيراد المثالين تنبيه على استواء التأنيث الحقيقي واللفظي في حكم الانقلاب. أي تأنيث حمراء حقيقي وتأنيث زكرياء لفظي. وإنما وجب القلب لأن الإتيان توسط العلامة والحذف اختلالها، وقلبها ياء التزام اجتماع الياءات فتقلب واواً حذراً عن لزوم المحذور.

(3) على أنه إن كان جارياً مجرى العلم نسب إليه على لفظه فتقول في النسبة إلى أنصار: أنصاريّ. وكذا إن كان علماً كأنمار وكلاب علمين لقبيلتين فتقول: أنماريّ وكلابيّ. انظر شرح التصريح ٢/٣٣٦، والصبان ١٩٨/٤.

قالَ:

«أسماء العددِ. تقولُ: ثلاثة إلى عشرة في المذكرِ. وفي المؤنثِ ثلاث إلى عشر»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثالثَ عشرَ شرعَ في الصنفِ الرابعَ عشرَ، أعني أسماءَ العددِ. وقد عرفْتَ معناها في أوّلِ الكتابِ[١]. والغرضُ ها هنا بيانُ كيفيةِ استعمالِها. وإنما لم يذكرْ واحداً واثنين لأنّهما لا يستعملانِ إلا على القياسِ. ففي المذكرِ تقولُ: واحد واثنان بالتذكيرِ. وفي المؤنّثِ: واحدة واثنتان أو ثنتان[٢] بالتأنيث. وبعد ذلك يكونُ بخلافِ القياسِ أي يؤنّثُ في المذكرِ، ويذكرُ في المؤنّثِ فتقول: ثلاثة رجالٍ، وأربعة رجالٍ إلى عشرة رجالٍ بتاءِ التأنيثِ. وثلاث نسوةٍ وأربع نسوةٍ إلى عشر نسوةٍ، من غيرِ التاءِ. وذلك لأن الثلاثةَ فما فوقها [بمعنى][٣] جماعة فهي في المعنى مؤنثٌ فينبغي أن تزادَ علامةُ التأنيثِ، أعني التاءَ في اللفظِ ليطابقَ المعنى. والمذكرُ لكونه أصلاً هو أولى[٤] برعايةِ هذه المطابقةِ. وإذا روعيت فيه ففي المؤنثِ لا يمكنُ وإلا لم يبق فرقٌ بينهما.

---

(١) انظر ص ٣٨.

(٢) اثنتان على لغة الحجازيين، وثنتان على لغة بني تميم. انظر شرح التصريح ٢/٢٦٩، وشرح المفصل ٦/١٩.

(٣) زيادة من س.

(٤) في ح: والأصل أولى.

قالَ:

«والمميزُ مجرورٌ ومنصوبٌ. فالمجرورُ مفردٌ وهو مميزُ المائةِ والألفِ. ومجموع وهو مميزُ الثلاثةِ إلى العشرةِ نحو: مائة دِرْهمٍ، وألف دينارٍ، وثلاثة أثوابٍ وعشرة غلمةٍ. وقد شذّ نحو: ثلثمائة وأربعمائة»

أقولُ: العدد لإبهامِهِ لا بدّ له من مميزٍ يميزُ به المعدود عن غيرِهِ. وتقسيمُهُ مـع الأمثلةِ ظاهرٌ. وإنما يجوزُ الجرُّ لإضافةِ العددِ إليه، وإنما يكونُ في المائةِ وتثنيتِهَا، والألفِ وتثنيتِهِ وجمعِـهِ مفرداً[1] للاستغناءِ عن الجمعِ. وإنما يكونُ في الثلاثةِ إلى العشرةِ مجموعاً ليطابقَ العددُ المعدودَ. وأما الشذوذ في ثلثمائةٍ وأربعمائةٍ إلى تسعمائةٍ[2] فلأن مائةً مفردةٌ وقد وقعَتْ مميزَ الثلاثةِ إلى تسعةٍ. وقد قلنا إن مميزَ ذلك يجبُ أن يكونَ جمعاً، فالقياسُ أن يقالَ: ثلاث مئاتٍ أو مِئِينَ إلى تسـعِ مِئاتٍ أو مِئِينَ.

---

(١) وشذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله:

إذا عـاش الفتى مائتـين عـامـاً ... فقـد ذهب المسـرة والفتـاء

فعاماً تمييز منصوب بعد مائتين. قال ابن مالك: وذلك يقوي ما أجازه ابن كيسان من نحو: الألف درهماً، والمائة ديناراً بالنصب. وقد ورد مميز المائة جمعاً في قراءة حمزة والكسائي ﴿ثلثمائة سنين﴾ ــ سورة الكهف: الآية ٢٥ ــ انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/٥٨، والصبان ٤/٦٦، وشرح التصريح ٢/٢٧٣.

(٢) في حاشية ح: فما تقول في ثلثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة. فإن مائة مميزة لثلاث وأربع إلى تسع، وليست بجمع لفظاً ولا معنى لكون المائة موضوعة لعدد معين ولا شيء من الجمع كذلك. فأجاب بقوله: وقد شذ ثلثمائة وأربعمائة إلى تسعمائة وكان القياس أن يضاف إلى مئين إن أريد المذكر العاقل، وإلى مئات إن أريد غير المذكر العاقل، ويقال: ثلاث مئين، وثلاث مئات. وإنما جوّز إضافتها إلى لفظ المائة لوجود الكثرة فيها فأشبهت الجمع.

قالَ:

«والمنصوب مميز أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعين، ولا يكونُ [ذلك][1] إلاّ مفرداً»

أقولُ: أما النصب فلامتناعِ إضافةِ المركبِ لأنه يمتنعُ أن يصيرَ ثلاثة أشياء كشيءٍ واحدٍ. وأما الإفراد فلاستغنائِهِ عن الجمعِ ومثاله: عنْدِي أحدَ عشرَ دِرْهماً، وعشرون ديناراً، وتسعة وتسعون ثوباً.

قالَ:

«ومميز العشرةِ فما دونها حقه أن يكونَ جمعَ قلّةٍ نحو: عشرة أفلسٍ، إلاّ إذا أعوز نحو: ثلاثة شُسُوعٍ»[2]

أقولُ: معناه ظاهرٌ. وسببُهُ أن العددَ [العشرة][3] لما كان من مرتبةِ الآحادِ التي هي أقلُّ[4] مراتبِ العددِ جعل مميزه ما يطابقُه في القلةِ. وإذا أُعْوِزَ أي فقد جمع القلة بألاّ يكونَ من ذلك المميز مسموعًا عن العربِ فيؤتى بجمع الكثرةِ نحو: ثلاثة شُسُوع[5] فإنه لم يُسمعْ من العربِ جمعُ القلةِ من الشِّسْعِ وهو زِمامُ النَّعْلِ.

---

(١) زيادة من ح.

(٢) الشسوع جمع شسع، وهو أحد سيور النعل. انظر اللسان (شسع) ٨/١٨٠، وشرح التصريح ٢/٢٧٢.

(٣) زيادة من ج.

(٤) في س: أول.

(٥) ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين.
إحداهما أن يُهمَل بناء القلة نحو: ثلاث جوار، وأربعة رجال، وخمسة دراهم.
والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فينزل لذلك منزلة المعدوم.
فالأول نحو: ثلاثة قُرُوء، فإن جمع قَرْء بالفتح على أقراء شاذ. والثاني نحو: ثلاثة شسوع، فإن أشساعاً قليل الاستعمال ـ انظر الصبان ٤/٦٦، وشرح التصريح ٢/٢٧٢.

قالَ:

«وتقولُ في تأنيثِ الأعدادِ المركبةِ: إحدى عشرةَ، واثنتَا عشرة وثلاث عشرة وأربع عشرة إلى تسع عشرة. يؤنثُ الأولُ [في المذكرِ ويذكرُ في المؤنثِ تقولُ: ثلاثة عشر رجلاً، وثلاث عشرة امرأةً][1]»

أقول: يعني المراد بالأعدادِ المركبةِ ما يتركبُ من الآحادِ والعشرةِ. أعني إحدى عشرة [واثنتا عشرة، وثلاث عشرة][2] إلى تسعَ عشرةَ امرأةً. أما تأنيث إحْدَى، واثنتَا فقياساً[3] على حالةِ الإفرادِ. وأما تأنيث ثـلاثٍ إلى تسـعٍ، فكذلك أيضاً. وأما إدخال التاء في عشرة مـع ثلاث إلى تسع فلأن إسقاطَها حالة الإفرادِ إنما يكونُ للبسٍ بالمذكرِ ولا لبس حـالة التـركيب لحصولِ الفرق بالجزءِ الأولِ. وأما إدخالها فيها مـع إحدى واثنتَا فلإجراءِ البابِ على نهـجٍ واحدٍ. فقوله: يؤنثُ الأولُ، معناه أن الجزءَ الأولَ من إحدى عشرة واثنتَا عشرة، وثلاث عشرة إلى تسـع عشـرة يؤتى به على ما هو القياس في المؤنث، أي بإدخالِ الألفِ والتاء في إحدى واثنتَا وبإسقاطِ التاءِ في ثلاثٍ إلى تسـعٍ إذ الإسقاط فيه دليلُ التأنيثِ.

قالَ:

«وتسكنُ الشّينَ في[4] عشرةٍ أو تكسرُها»

أقولُ: الإسكان حجازيّة[5] والكسر تميميّة، وذلك لئلاّ يتوالى أكثرُ من ثلاثِ فتحاتٍ في كلمةٍ وَاحدةٍ[6].

---

(١) زيادة من ح.

(٢) زيادة من ج.

(٣) في س: فقياسها.

(٤) في ح، س: من.

(٥) في ج: اللغة الحجازية.

(٦) ويجوز في شين عشرة من المؤنث التسكين، ويجوز أيضاً الكسر، وهي لغة بني تميم =

قالَ:

«الأَسْماء المتّصلة بالأَفْعالِ

المصدر: هو الاسمُ الذي يشتقُّ منه الفعلُ، ويعملُ عملَ فعلِهِ نحو: عجبْتُ من ضربِ زيْدٌ عمْراً، ومن ضربِ عمْراً زيدٌ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الرابـعَ عشرَ شرعَ في الصنفِ الخامسَ عشرَ الذي هو آخرُ أصنافِ الاسمِ، أعني الأسماءَ المتصلةَ بالأفعالِ، فمنها:

المصدر: وهو الاسم الذي يشتقُّ منه الفعلُ. فقوله: الاسم شامل لجميـعِ الأسماءِ. وبقوله[1]: يشتقُّ منه الفعلُ يخرجُ غيره. ويعملُ المصدرُ عملَ فعلِهِ الذي يشتقُّ منه سواء كانَ بمعنى الماضي أو الحالِ، أو الاستقبالِ نحو: عجبْتُ مِنْ ضربِ زيْدٌ عمْرًا أمسِ أو الآنَ أو غداً، برفـع زيْدٍ على الفاعليةِ، وبنصبِ عَمْرو على المفعوليةِ، كما في: عجبْتُ مِن أنْ ضربَ، أو يضربَ، الآنَ أو غداً زيدٌ عمراً[2]. وإن شئْتَ قدمْتَ المفعولَ على الفاعلِ

= فيقولون: إحدى عشِرة، وثنتا عَشِرة، بكسر الشين. وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة أهل الحجاز. وأما في التذكير فالشين مفتوحة. (وقد تسكن عين عشر فيقال: أحد عْشر، وكذلك أخواته لتوالي الحركات. انظر الصبان ٤/٦٧، وشرح الكافية ٢/١٤٠، وكتاب الإشارة ٧٢، وشرح التصريح ٢/٢٧٤.

(١) في ح، س: قوله.

(٢) يعمل المصدر عمل فعله الذي اشتق منه تعدياً ولزوماً في موضعين:
الأول أن يكون بدلاً من اللفظ بفعله نحو: ضرباً زيداً. فزيدًا منصوب بضرباً لا بفعل محذوف على الأصح.
الثاني أن يصح تقديره بالفعل مع الحرف المصدري. بأن يقدر بأنْ المصدرية والفعل إذا أريد به المضي أو الاستقبال، وبما والفعل إذا أريد به الحال. وذكر ابن مالك في =

[منصوباً][1] نحو: عجبْتُ من ضربِ عمْراً زيْدٌ.

قالَ:

«ويضافُ إلى الفاعلِ فيبقى المفعولُ منصوباً نحو: عجبْتُ من ضربِ زيْدٍ عمْراً، أو إلى المفعولِ فيبقى الفاعلُ مرفوعاً نحو: عجبْتُ من ضربِ عمْروٍ زيْدٌ»

أقولُ: إنما جُوِّزَتِ الإضافةُ للتخفيفِ. وهذه إضافةٌ معنويّةٌ بمعنى اللامِ بدليلِ قولِهِم: عجبْتُ من قيامِكَ الحسنِ، فإن الحسنَ صفة القيام مع أنه معرفة.

قالَ:

«ولا يتقدمُ عليه معمولُه»

أقول: المراد بالمعمولِ المفعول. وسببه أن المصدرَ مقدرٌ بأنْ مع الفعلِ فكما لا يتقدمُ ما بعد أنْ عليها[فكذلك][2] لا يتقدمُ ما بعد المصدرِ عليه، فلا يقالُ: زيْداً ضربُكَ خيرٌ له، كما لا يقالُ: زيْداً أنْ تضربَ خيرٌ لَهُ.

قالَ:

«واسم الفاعل يعملُ عمل يَفْعَلُ من فعلِهِ إذا كان بمعنى الحالِ

= التسهيل مع هذين الحرفين أنَّ المخففة نحو: علمت ضربَك زيداً، والتقدير: علمت أن قد ضربت زيداً، فأنْ المخففة لأنها واقعة بعد عَلِمَ، والموضع غير صالح للمصدرية. انظر الصبان ٢/٢٨٥، والتسهيل ١٤٢.

(١) زيادة من ح.

(٢) زيادة من ح.

أو الاستقبالِ نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً اليومَ، أو غداً. ولو قلتَ: أمسِ، لم يجز إلاّ إذا أريدَ به حكايةُ حالٍ ماضيةٍ»

أقولُ: ومن الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ اسمُ الفاعلِ وهو مشتقٌ من يَفْعَلُ[١] لمن قامَ به الفعل على معنى الحدوثِ. ويعملُ عملَ يَفْعَلُ من فعله، أي يعملُ عمل المضارعِ المبني للفاعلِ المشتق من مصدرِهِ بشرطِ أن يكونَ اسمُ الفاعلِ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ نحو: زيْدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً اليومَ، أو غداً. وإنما اختصّ بعملِ المضارعِ، واشترط فيه الحال أو الاستقبال لأنه إنما يعملُ لمشابهتِهِ الفعلَ، وهو في اللفظِ مشابهٌ للمضارعِ من حيثُ الحروفُ والحركاتُ والسكناتُ. فإن ضارباً مثل يضربُ في الحروفِ والحركةِ والسكونِ. فإذا كانَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ كانَ مشابهاً له في المعنى أيضاً فتقوى مشابهتُه بالفعلِ لفظاً ومعنى بخلافِ المصدرِفإنه إنما يعملُ لأنّه أصلُ الفعلِ ومشتملٌ على معناه، ولذلك قالَ: ويعملُ عمل فعلِهِ[٢]، أي سواء كانَ ماضياً، أو غيره. وإذا كانَ كذلِكَ فلو قلْتَ: زيدٌ ضاربٌ غلامُه عمراً أمسِ، لم يجزْ لفقدانِ المشابهةِ المعنويّةِ، إلا إذا أريدَ بذلك الماضِي حكايةَ حالٍ ماضيةٍ فيجوزُ أن يعمَلَ كقولِهِ تعالَى[٣]: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[٤]. فإن ذراعيه منصوبٌ بباسِطٍ مع أن هذا البسطَ في قصّةِ أصْحابِ الكَهْفِ، وهي ماضيةٌ لكن لما وردتْ موردَ الحكايةِ صارتْ كالموجودِ في الحالِ.

---

(١) في ح: من الفعل.
(٢) انظر ص ١٦٥.
(٣) في س: كقوله عز وجل.
(٤) سورة الكهف: الآية ١٨.

قالَ:

«واسم المفعولِ يعملُ عمل يُفْعَلُ من فعله نحو: زيْدٌ مَضْرُوبٌ غلامُهُ»

أقولُ: ومن الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ اسمُ المفعولِ وهو المشتق من يُفْعَلُ لمن وقَعَ عليه الفعلُ. ويعملُ عمل يُفْعَلُ من فعله، أي يعملُ عملَ المضارعِ المبني للمفعولِ المشتق من مصدرِهِ نحو: زيدٌ مضروبٌ غُلامُه. وسببُ ذلك ما مرّ في اسمِ الفاعلِ. ويشترطُ [ها][1] هنا ما يشترطُ هنالكَ.

قالَ

«والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ نحو: كَرِيم وحَسَن. عملها كعملِ فعلها نحو: زيْدٌ كَرِيمٌ حَسَبُهُ، وحَسَنٌ وجهُهُ»

أقولُ: ومن الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ الصفة المُشَبَّهَة. وهي ما اشتقَّ من فعلٍ لازمٍ لمن قامَ به الفعلُ على معنى الثبوتِ نحو: كَرِيم، وحَسَن فإنّهما مشتقانِ من الكرامةِ والحسنِ لذاتين متصفتين بهما. وعمل الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ كعملِ فعلِها الذي يشتقُّ[2] من مصدرِها نحو: زيْدٌ كَرِيمٌ حسبُهُ، وحَسَنٌ وجهُهُ. فرفع حسبه بكَرِيم، ووجهه بحَسَن، كما في: زيْدٌ كرمَ حسبُهُ، وحسنَ وجهُهُ. وسميت هذه صفةً مشبهةً لشبهِهَا باسمِ الفاعلِ في التثنيةِ والجمعِ، والتذكيرِ والتأنيثِ، فإنه يقالُ: حَسَن، حَسَنانِ، حَسَنون. حَسَنة، حَسَنتانِ حَسَنات، كما يقالُ: ضَارِب، ضَارِبانِ، ضَارِبون. وضَارِبةِ ضارِبتانِ، ضَاربات، مع اشتراكِهما في قيامِ الفعلِ بهما ولذلك لم تشبه باسمِ المفعولِ[3]. وإنّما لم يشترطْ في عملِها أن تكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ.

---

(١) زيادة من ج.

(٢) في ح: اشتق.

(٣) اسم الفاعل إذا كان غير متعدٍّ وقُصد ثبوت معناه عومل معاملة الصفة المشبهة، وساغت =

لأنها بمعنى الثبوت، والحال والاستقبال من خواص الحدوث.

قالَ:

«وأفعَل التفضيل لا يعملُ في الظاهرِ، فلا يقالُ: مررْتُ برجُلٍ أفضل منْهُ أبوهُ»

أقولُ: ومن الأسماءِ المتصلةِ بالأفعالِ أفْعَل التفضيل وهو المشتق من فعلٍ لموصوفٍ بالزيادةِ على غيرِهِ نحو: الأفْضَل، فإنه مشتقٌ من الفضل لذاتٍ موصوفةٍ بزيادةِ الفضلِ على غيرِهَا. ولا يعملُ أفْعَلُ التفضيل في الاسم الظاهرِ[1] لضعفِ عملِهِ فإنّه لا فعل بمعناه بخلاف باقي المشتقاتِ فلا يقالُ: مررْتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، بفتح أفْضَلَ، حتى يكون مجروراً صفة لرَجُلٍ ، وأبُوه فاعله، بل يرفعُهُ حتى يكونَ أبُوه مبتدأ، وأفْضَلُ خبره، ومنه متعلقاً به والجملة صفة لرَجُل.

قالَ:

«ويلزمُهُ التنكير مع مِنْ، فإذا فارَقَتْهُ فالتعريف باللامِ أو الإضافة نحو: زيْدٌ الأفْضَلُ، و[زَيْدٌ][2] أفْضَلُ الرجالِ»

أقولُ: يلزمُ أفْعَل التفضيل التنكير مع مِنْ، أي إذا استعملَ مع مِن

= إضافته إلى مرفوعه تقول: زيدٌ قائمُ الأبِ، برفع الأب ونصبه وجرّه على حد: حسن الوجهِ. وإن كان متعدياً لواحد فكذلك عند ابن مالك بشرط أمن اللبس وفاقاً للفارسي. والجمهور على المنع. انظر الصبان ٣٠٣/٢، والتسهيل ١٤١.

(١) أفعل التفضيل لا يرفع اسماً ظاهراً، ولا ضميراً منفصلاً إلا قليلاً. حكى سيبويه: مررْتُ برجل أكرمَ منه أبوه، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع. انظر الكتاب ٢٣٢/١، ٢٣٣، والصبان ٥٣/٣.

(٢) زيادة من ح، هـ.

لا يجوزُ ان يكونَ مضافاً، أو معرفاً باللام[(١)]. فإذا فارقت مِنْ عن أَفْعَل التفضيل فيلزمُهُ التعريف إما باللام ِ أو الإضافةِ نحو: زيدٌ الأفْضَلُ، وزيدٌ أفْضَلُ الرجال. والحاصل ان أفْعَلَ التفضيل يجبُ أن يكونَ مستعملاً مع احدِ الأمورِ الثلاثةِ، أعني: مِنْ، واللّام، والإضافة لأنّه لا بدّ له من مفضلٍ عليه وذكر المفضلِ عليه لا يكونُ[(٢)] إلاّ باحدِ هذه الطرقِ، فلا يجوزُ الجمعُ بين اثنين منها نحو: زيدٌ الأفضلُ من عمروٍ، ولا ترك[(٣)] الجميع نحو: زيدٌ أفضلُ، إلا إذا علم كقولِ المكبّرِ: اللّهُ أكْبَرُ، أي: من كل شيء. وفي كلامِهِ نظرٌ لأنه يوهِمُ بان أفْعَلَ التفضيل إذا لم يكنْ مع مِنْ يلزمُ أن يكونَ مضافاً إلى المعرفةِ، أو معرفاً باللام ِ، وليسَ كذلك إذ يجوزُ أن يكونَ مضافاً إلى النكرةِ نحو: مررْتُ بأفْضلِ رجلٍ[(٤)].

قالَ:

«وما دامَ منكراً استوَى فيه الذكورُ والإناثُ والمفردُ والاثنان والجمْعُ»

أقولُ: ما دام أفْعَلَ التفضيل منكراً، أي مستعملاً مع مِنْ استوى فيه

---

(١) إذا جرد أفعل التفضيل من أل والإضافة وجب اقترانه بمِنْ لفظاً أو تقديراً جارة للمفضول. وقد اجتمعا في قوله: ﴿أنا أكثر منك مالاً وأعز نفراً﴾ سورة الكهف: الآية ٣٤. أي: منك. وأكثر ما تحذف مِنْ مع مجرورها إذا كان أفعل خبراً كما مثل. ويقل ذلك إذا كان حالاً كقوله:

دنوتِ وقد خلناكِ كالبدرِ أَجْمَلاَ ... فـظل فؤادي في هـواكِ مُضَلَّلاَ

أي: دنوتِ أجملَ من البدر. انظر الصبان ٤٥/٣، وشرح التصريح ١٠٣/٢، والعيني ٥٠/٤.

(٢) في س: لا يمكن.

(٣) في ح: يترك.

(٤) ويمكن أن يجاب عنه بأن إضافة أفضل إلى رجل تفيد التخصيص. وهو نوع من التعريف.

الذكورُ والإناثُ، والمفردُ والاثنان والجمعُ نحو: زيدٌ أفضلُ من عَمْرٍو، والزيدان أفْضلُ من عَمْرٍو، والزيدونَ أفضلُ من عَمْرٍو وهنْدٌ أجملُ من دعْدٍ، والهندان أجْمَلُ من دعْدٍ، والهندات أجْملُ من دعْدٍ. وذلك لأن أفْعَل التفضيل يشبهُ فعلَ التعجبِ في اللّفظِ والمعنى، أعني المبالغة، ولذلك لا يبنى إلا مما يبنى منه فعل التعجب، أعني ثلاثيّاً مجرداً ليس بلونٍ ولا عيبٍ. وأفعلُ التعجب[1] لا يثنى ولا يجمـعُ ولا يؤنّثُ لأنه فعلٌ، فكذلِكَ ما يشبهُهُ.

قالَ:

«فإذَا عرفَ باللّام أنثَ، وثني، وجمعَ»

أقولُ: إذا عرف أفْعَل التفضيل باللّام[2] أنّثَ وثني وجمعَ نحو: زيْدٌ الأفضلُ، الزيدانِ الأفضلانِ، الزيدونَ الأفضلونَ. هند الفُضْلَى، الهندان الفُضْليـانِ، الهندات الفُضْليات. وذلك لأنه يخرجُ بسببِ اللامِ عن شبهِ الفعلِ لأنّها من خواصِّ الاسمِ[3] فلا جرم يدخلُه [باللام علامة][4] التثنية والجمـع والتأنيث.

قالَ:

«وإذا أضيفَ ساغَ فيهِ الأَمْرانِ»

أقولُ: إذا أضيفَ أفْعَل التفضيل جازَ فيه الأَمْران، أي التسوية بين

(١) في س: وافعل.
(٢) وهذا يمتنـع اقترانه بمن.
(٣) في س: الأسماء.
(٤) زيادة من ح.

المذكرِ والمؤنثِ والمفردِ وغيرِهِ، وعدم التسويةِ[1]. ويعبرُ عن الأمرين بالمطابقةِ وعدم المطابقة نحو: زيْدٌ أَفْضَلُ الناسِ، والزيْدانِ أَفْضَلُ الناسِ، وافضلا الناسِ. والزيْدونَ أَفْضَلُ النّاسِ، وأفضلو الناسِ. وهنْدٌ افضلُ النّساءِ، وفضلى النّساءِ، والهندانِ أفضلُ النساءِ، وفضليا النساءِ. والهندات أفضلُ النساءِ، وفضليات النساءِ. أما المطابقة فلضعفِ شبهِهِ بالفعلِ لدخولِ الإضافةِ. وأما عدمُها فلشبهِهِ بالذي مع مِنْ في ذكرِ المفضلِ عليْهِ.

---

(١) إنما يجوز فيه الأمران المذكوران إذا كان مضافاً إلى معرفة فقط كما مثل. وأما إذا أضيف إلى نكرة فيلزمه الإفراد والتذكير كالمجرد تقول: انت أكرم رجلٍ، وهند افضل امرأةٍ، ولا يجوز اقترانه بمِنْ. انظر الصبان ٤٧/٣.

قسمُ الْأَفْعالِ

قال:

بَابُ الفِعْلِ

«وهو ما صح أن يدخلَه قَدْ وحَرْفَا[1] الاستقبالِ والجوازمُ، واتصلَ به الضميرُ المرفوعُ [البارزُ][2] وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ نحو: قَدْ ضَرَبَ، وسيضربُ، وسوفَ يضربُ، ولم يضربْ، وضربْتَ[3] وضربَتْ»

أقولُ: لما فرغَ من القسمِ الأول من أقسامِ الكلمةِ أعني الاسمَ، شرعَ في القسمِ الثّاني وهو الفعل فعرفَه ببعضِ خواصِّهِ المشهورةِ. وإنما قدمَهُ على الحرفِ لأصالتِهِ لوقوعِهِ أحد جزأي الكلامِ، أعني المسند. وسببُ الاختصاصِ في (قَدْ) أنها لتقريبِ الماضي من الحالِ، أولتقليلِ الفعلِ في المستقبلِ، وهما لا يوجدانِ إلا في الفعلِ. وفي حرفي الاستقبالِ والجوازمِ لأن الاستقبالَ والجزمَ لا يوجدانِ أيضاً إلاّ في الفعلِ. وفي الضمائرِ المرفوعةِ أعني الألفَ والواوَ والياءَ والتاءَ والنّونَ في نحو: ضربَا، وضربُوا، واضْربِي، وضربْنَ، وتضربِينَ، وضربْتُ، ويضربْنَ، وضربْنا، لأنّها فواعلُ، والفاعلُ لا يكونُ بالأصالةِ إلا للفِعْلِ. وفي تاءِ التأنيثِ الساكنةِ أنها دليلُ تأنيثِ

---

(1) في ح: حروف، وفي س: حرف.

(2) زيادة من ح.

(3) يجوز في التاء الفتح والضم والكسر.

الفاعل. وقد قلنا إن الفاعل إنما يكونُ بالأصالةِ للفعلِ. وإنما قيدَ التاءَ بالساكنةِ لأنّ المتحركةَ من خواصِّ الاسمِ كطلْحة.

قالَ:

«وأصنافه: المَاضِي، المُضارِع، الأَمْر، المتعدّي وغير المتعدّي، المبنيّ للمَفْعولِ، أفعال القُلُوبِ، الأَفْعال النّاقصة، أفعال المُقاربة، فِعْلا[1] المدْحِ والذمّ، فِعْلا التّعجبِ»

أقولُ: كما أنّ الاسمَ كانَ ذَا أصنافٍ كذلك الفعل له أصنافٌ، وقد عرفْتَ معنى الصنفِ. وأصنافُ الفعْلِ المذكورة في هذا الكتاب أحدَ عشرَ، وستعرفُ كلَّ واحد في موضعِهِ.

قالَ:

«المَاضِي: هو الّذي يدلُّ على حدثٍ في زمانٍ قَبْلَ زمانِكَ نحو: ضرَبَ»

أقولُ: لما ذكرَ أصنافَ الفعلِ على طريقِ الإجمالِ شرعَ في ذكرِهَا على طريقِ التفصيلِ مع رعايةِ الترتيبِ السّابقِ في اللّاحقِ. فابتدأ بالماضِي الذي هو أوّلُ الأصنافِ، وعرفَه بأنّه الفعلُ الذي يدلُّ على حدَثٍ أي معنى واقع في زمانٍ قبل زمانِكَ[2] نحو: ضرَبَ، فإنّه يدلُّ على ضرْبٍ وقعَ في الزمانِ الماضِي.

---

(1) في س: أفعال.

(2) في ح: إخبارك.

قالَ:

«وهو مبنيّ على الفَتْح إلا إذا عرضَ عليه ما يوجبُ سكونه أو ضمه»

أقولُ: الماضِي مبني على الفتحِ. أما البناءُ فلعدمِ احتياجِهِ إلى الإعراب. وأما الحركة فلوقوعِهِ موقع الاسمِ نحو: زيْدٌ ضربَ، فإنه في معنى: زيْدٌ ضارِبٌ. وأما الفتح فلخفتِهِ، إلا إذا اعترضَ شيءٌ يوجبُ ذلك الشيء سكون الماضي كالضميرِ المرفوعِ المتحرك [في][1] نحو: ضربْتُ. أو يوجبُ ضمه كالواوِ في نحو: ضَرَبُوا فإنَّه حينئذ يبنى على السكونِ أو الضمِّ. أما السكون فلكراهتِهم توالي الحركاتِ الأربعِ[2] فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ[3] فإنّ الفاعلَ كالجزءِ من الفعلِ بخلافِ المفعولِ فإنه كالمنفصلِ ولذلك لم يغيرْ ما قبله نحو: ضرَبَكَ. وأما الضم فلمجانسةِ الواوِ[4].

قالَ:

«المضارع: هو ما اعتقبَ في صدرِهِ إحدى الزوائدِ الأربعِ نحو: يَفْعَلُ، وتَفْعَلُ، وأَفْعَلُ، ونَفْعَلُ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الأوّلِ من أصنافِ الفعلِ شرعَ في الصنفِ الثّاني أعني المضارعَ، وهو الفعلُ الذي وجدتْ في أولِهِ إحدى الزوائدِ

---

(١) زيادة من ح.

(٢) قال ابن هشام في أوضح المسالك ١/٢٧: السكون فيه عارض أوجبه كراهة العرب توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة.

(٣) وإنما قال: كالكلمة الواحدة، ولم يقل: كلمة واحدة، لأنها ليست في الحقيقة كلمة واحدة بل كلمتان لأن ضربَ كلمة والفاعل كلمة أخرى لكنه لما كان أشد اتصالاً بالفعل صار كالكلمة الواحدة.

(٤) في أوضح المسالك ١/٢٧: وكذلك ضمة ضربوا عارضة لمناسبة الواو.

الأربـعِ من الياءِ نحو: يَفْعَلُ، أو من التّاءِ نحو تَفْعَلُ، أو من الهمزةِ نحو: أَفْعَلُ، أو من النّون نحو؛ نَفْعَلُ. وتسمى هذه الحروفُ حروفَ المضارعةِ، أي المشـابهة لأنّ الفعـلَ بسببِهَا يشبـهُ الاسم كما سيجيءُ، ولـذلـك يسمى مضارعاً [أي مشابهاً][1]. وإنما اختصتِ الزيادةُ بهذه الحروفِ لأنّ بعضَها من حروفِ اللّينِ وهي الياءُ، وبعضُها قريبُ المخرجِ منها وهي الهمزةُ فإنّها قريبُ المخرجِ من الألفِ. وبعضُها يُبدَلُ منها وهي التّاء لأنّها تبدلُ من الواوِ نحو: تُراث في وُراث بمعنى مِيراث[2]. وبعضُها يشبهُها في سهولةِ التلفظِ وهي النّونُ فإن غنتَهَا تشبهُ حروفَ اللينِ. واعلمْ أن الاعتقابَ والتعاقبَ بين الشيئين أن يجـيءَ أحدُهُما عُقيب الآخرِ فمعناهما في الحروفِ ألّا يجوزَ خلوُّ الكلمةِ عن جميعِهَا، ولا وجود أكْثَرَ من واحدٍ فيها. والزوائدُ الأربـعُ كذلك فإن المضارعَ لا يجوزُ أن يخلوَ عنها ولا أن يجتمـعَ فيه أكثر من واحدٍ منْهَا.

قالَ:

«ويشتركُ فيه الحاضرُ والمستقبلُ إلا إذا دخلَه اللّام أو سَوْفَ»

أقولُ: يشتركُ في المضارعِ الحاضرُ والمستقبلُ، أي يصلـحُ لكليهما نحو: زيْدٌ يفعلُ، فإنّه يحتملُ أن يفعلَ الآنَ، أو غداً، إلا إذا دخلَ المضارعَ لامُ الابتداءِ فإنّه يختصُّ بالحاضرِ نحو: زيْدٌ لَيقومُ، أي: الآنَ. أو دخلَه سَوْفَ فإنه حينئذ يختصُّ بالمستقبلِ نحو: زيْدٌ سَوْفَ يقومُ، وكذا إذا دخلَه السّينُ نحو: زيْدٌ سيقومُ. وإنما لم يذكرْها استغناءً بأختِهَا عنها [وهي سوف][3]. وهذا

---

(١) زيادة من ح.

(٢) التراث أصله وُراث لأنه من ورِثْتُ، أصل التاء فيه واو. والميراث أصله مِوْراث انقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها.

(٣) زيادة من ح.

المعنى[1] أعني العمومَ والخصوصَ هو الذي يضارعُ المضارعَ، أي يشبه الاسم، فإنّ الاسمَ أيضاً يحتملُ العمومَ والخصوصَ كرَجُلٍ والرّجُل.

قالَ:

«ويعربُ بالرّفْعِ والنَّصْبِ والجَزْمِ»

أقولُ: إنما أعربَ المضارعُ لأنه يشبهُ[2] الاسمَ كما مرّ. وإنما دخلَ فيه الجزمُ ليكونَ عوضاً عن الجرّ في الأسماءِ.

قالَ:

«وارتفاعُهُ بعاملٍ معنويٍّ[3] وهو وقوعُهُ موقعَ الاسمِ نحو: زيْدٌ يضربُ»

أقولُ: ارتفاعُ [الفعلِ][4] المضارعِ بعاملٍ معنويٍّ وهو وقوعُ المضارعِ في موقعِ الاسمِ نحو: زيْدٌ يضربُ، فإنه بمعنى: زيْدٌ ضارِبٌ[5] فوقوعُ يضرِبُ في موقعِ ضاربٍ عاملٌ فيه، وهو أمْرٌ معنويّ.

---

(1) أي المعنى الذي في المضارع، وهو الحال والاستقبال.

(2) في ح: مشابه.

(3) في س: وارتفاعه بمعنى.

(4) زيادة من ح.

(5) اختلف النحاة في رافع الفعل المضارع، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة. وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزوائد في أوله. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الأكثرون، والذي شاع على ألسنة المعربين حتى يومنا هذا إنما هو للفراء. قال الرضي: عامل الرفع في المضارع هو التجرد عن العوامل، كما هو مذهب الفراء. انظر الإنصاف ٢٨٨ المسألة /٧٤، وشرح الكافية ٢/٢١٤.

قالَ:

«وانتصابُهُ بأربعةِ أحرفٍ نحو: أنْ يخرجَ، ولَنْ يضْربَ، وكَيْ يكرمَ، وإذَنْ يذهبَ»

أقولُ: انتصابُ المضارعِ بأربعةِ أحرفٍ:

الأولِ أَنْ، وهي لا تخلُو من أن يكونَ قبلَها فعـلُ عِلْمٍ أو ظَنٍّ، أو غيرهما. فإن كانَ غيرهما تكونُ ناصبةً نحو: أريدُ أنْ يخرجَ زيدٌ[1]. وإن كانَ فعل العِلْم فليست بناصبةٍ بل مُخفَّفة من مثقّلةٍ نحو: علمْتُ أنْ سيقومُ زيدٌ، برفـعِ يقومُ، وزيادة السينِ للفرْقِ[2]. وإن كانَ فعل الظنّ جازَ الوجهانِ نحو: ظننْتُ أنْ يقومَ[3] بالنصبِ وأَنْ سيقومُ، بالرفْـعِ.

الثّاني لَنْ نحو: لَنْ يضربَ زيدٌ. ومعنى لَنْ نفي الاستقبـالِ ولذا

---

(١) وتسمى أنْ هذه مصدرية لأنها تسبك مـع ما بعدها بالمصدر، وتنصب المضارع وتخلصه للاستقبال.

(٢) فإنهم زادوا السين في قولهم: علمت أن سيقوم، للفرق بين أنْ المخففة، والناصبة للفعل لئلا تلتبس بها. وإن كان الفرق بينهما يحصل بعلمت بناء على أنّ أنْ الناصبة للمضارع يمتنـع وقوعها بعد علمت.

(٣) إذا وقعت أنْ بعد عَلِمَ ونحوها مما يدل على اليقين وجب رفـع الفعل بعدها، وتكون حينئذ مخففة من الثقيلة نحو: علمت أن يقومُ، والتقدير: أنه يقومُ. وإن وقعت بعد ظن ونحوها مما يدل على الرجحان جاز في الفعل بعدها النصب على جعلها من نواصب المضارع، والرفـع على جعلها مخففة من الثقيلة تقول: ظننت أن يقومَ، وأن يقومُ. وأجرى سيبويه والأخفش أنْ بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقّنِ الخوف، ومنه قوله:

ولا تـدفنني في الفـلاة فـإنني ... أخاف إذا ما مت أنْ لا أذوقُها

ومنـع ذلك الفراء. وأجاز الفراء تقدم معمول معمولها عليها مستشهداً بقوله:

ربـيتـه حـتى إذا تمـعـددا ... كان جزائي بـالعصا أن أجلدا

أي: أن أجلد بالعصا. وأجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو: أريد أنْ عندك أقعدَ. انظر الصبان ٣/٢٨٣.

لا تستعملُ إلا مع الفعلِ المستقبلِ[١].

والثالث كَيْ/نحو: جئتُكَ كَيْ تكرمَني[٢].

والرّابع إذَنْ[٣] وهي إنما تنصبُ بشرطين:

الأوّل: ألاّ يكونَ ما بعدها معتمداً على ما قبلها، أي لا يكونُ بينهما تعلقٌ.

والثّاني: أن يكونَ مدخولُها مستقبلاً نحو: إذَنْ يذهبَ. فإن فقدَ الشرطانِ، أو أحدُهما لا تنصبُ. أما انتفاء الأوّلِ فنحو قولك لمن قَالَ لَكَ: آتيك: أنا إذَنْ أكرمُكَ. فإن أكرمُكَ متعلق بما قبله لأنه خبر. وأما انتفاء الثاني نحو قولك لمن حدثك: إذَنْ أظنُّكَ كاذِباً، فإنه للحال. وأما انتفاؤهما فنحو قولك لمن حدثك: أنا إذَنْ أظنُّكَ كاذِباً[٤].

---

(١) قال الأشموني: فأما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال، وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو: لن أضربَ، ولن أقوم، فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري. انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٦/٢.

(٢) حكم كي لتنصب المضارع أن تكون مصدرية، وأن تقترن بلام الجر التعليلية لفظاً نحو: جئت لكي تكرمني، ويمتنع كونها حرف جر هنا لأن حرف الجر لا يدخل على مثله. فإن تجردت عن اللام في اللفظ نحو: جئت كي تكرمني، جاز تقدير اللام في النية واعتبار كي مصدرية ناصبة للفعل بنفسها، وجاز عدم تقدير اللام فتكون كي جارّة مفيدة للتعليل، والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً.

(٣) إذن عند سيبويه جواب وجزاء. وقد تتمخض للجواب بدليل أنه يقال: أحبك، فتقول: إذن أظنك صادقاً، إذ لا مجازاة هنا. انظر الكتاب ٣١٢/٢، والمغني ١٥/١.

(٤) شروط النصب بإذن ثلاثة: أن تكون مصدرة، وأن تكون متصلة بالفعل الذي تنصبه، وأن يكون ذلك الفعل مستقبلاً. وقد حصر النحاة وقوعها غير مصدرة في ثلاثة مواضع: أحدها أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو: أنا إذن أكرمُك. الثاني أن يكون ما بعدها جواباً لشرط قبلها نحو: إن تأتني إذن أكرمُك. الثالث أن يكون جواب قسم قبلها نحو: والله إذن لا أخرجُ، وقول الشاعر: =

قالَ:

«وينصبُ بإضمارِ أنْ بعد خمسةِ أحرفٍ [وهي][1]: حتّى، واللّام، وأوْ بمعنى إلى أنْ، وواو الجمع، والفاء في جوابِ الأشياءِ الستةِ: الأمْر، والنّهي، والنّفي، والاسْتفهام، والتمني، والعَرْض، نحو: سرْتُ حتى أدخلَها، وجئتُك لتكرمَني، ولألزمنَّك أو تعطيَني حقّي، ولا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، وإيتني فأكرمَكَ، «ولا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُم غَضَبِي»[2] وما تأتينا فتحدثَنَا، وهل أسألُكَ فتجيبَني، وليْتَني عنْدَكَ فافوزَ، ألاَ تنزلُ بِنَا فتصيبَ خيْراً [مِنّا][3]»

أقولُ: ينصبُ المضارعُ بإضمارِ أَنْ بعد الحروفِ المذكورةِ. أما بعد حَتَّى واللّام فلأنّهما حرفَا جرّ، فيجبُ أن تضمرَ أَنْ بعدهما حتى يصيرَ ما بعدهما في تأويلِ الاسمِ فإن حرفَ الجرِّ لا يدخلُ على الأفعالِ. وأما بعد أَوْ فلأنّها بمعنى حرفِ الجرِّ أيضاً، أعني إلَى[4]، والتقدير: حتَّى أَنْ أدخلَها،

=

لئن جاد لي عبد العزيز بمثلها ... وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

لأن التقدير: والله لئن جاد لي. وأجازوا الفصل بينها وبين الفعل بلا النافية والقسم وعلى ذلك قرىء شاذاً: ﴿وإذن لا يلبثوا خِلافك إلا قليلاً﴾ سورة الإسراء: الآية ٧٦. وقال الشاعر:

إذن والله نرميَهم بحرب ... تُشِيبُ الطفلَ من قبل المشيب

بالنصب فيهما. وذلك لأن لا قد كثر اعتراضها بين العوامل ومعمولاتها فلم يعتد بفصلها، والقسم زائد يؤتى به للتأكيد فيغتفر الفصل به. انظر الكتاب ٤١٢/١، وشرح الشذور ٢٩٠، وشرح التصريح ٢٣٤/٢، والصبان ٢٨٨/٣، وشواذ ابن خالويه ٧٧.

(١) زيادة من ج.

(٢) سورة طه: الآية ٨١.

(٣) زيادة من س.

(٤) سيبويه يقدر (أو) التي ينصب بعدها المضارع بإلاّ أنْ، والمبرِّد يقدرها بإلاّ أنْ، أو حتى. وكذلك ابن مالك. انظر الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٢٨/٢ ـ ٢٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢٤٦/٢.

ولأنْ تكرمَني، وإلى أنْ تعطيَني حقّي، أي: سرْتُ حتى دخولي، ولإكرامِك إياي، وإلى إعطائِكَ حقّي. وأما بعد الواوِ والفاءِ فلأنّ ما قبلهما في غيرِ النفي إنشاءٌ، وما بعدهما إخبارٌ، وعطفُ الإخبارِ على الإنشاءِ غيرُ مناسبٍ فيجبُ أن يؤولَ ما قبلهما بما هو في معناه، ويصير المعطوف عليه بالضرورةِ اسماً كما سيتحققُ[1] عند بيانِ معنى الأمثلةِ فيلزم أن يجعلَ المعطوف أعني المضارعَ أيضاً في تأويلِ الاسمِ وذلك لا يمكنُ إلا بإضمارِ أنْ. وأما في النفي فلحملِهِ على النهي لأنهما أخوانِ، فالتقديرُ: وأنْ تشربَ اللبنَ، فأنْ أكرمَك، فأنْ يحلَّ، فأنْ تحدثَنا، فأنْ تجيبَني، فأنْ أفوزَ، فأن تصيبَ. والمعنى: لا يكنْ منك أكْلُ السمكِ وشربُ اللبنِ[2] وليكنْ منك إتيانٌ فإكرامٌ مني[3] ولا يكن طغيانٌ منكم فحلولُ غضبٍ منّي، ولم يكن منك إتيانٌ فحديثٌ منا، أي: لو تأتينا تُحدّثَنَا، ولما لم تأتِنا فكيف تحدثُنا، وهل يكونُ سؤالٌ منّي فإجابةٌ منك، وليت لي عندك حصولاً ففوزاً، وألّا نزولَ لك بنا فإصابةُ خيرٍ.

---

(1) في ح: سيجيء.

(2) الجمهور على أن الواو للعطف مع قصد المعية، وأن التقدير في نحو: لا تأكل السمك وتشربَ اللبن، لا يكن منك أكل سمك وشرب لبن، أي: مع شرب لبن، بمعنى نهيه عن الجمع بين الأمرين معاً لا عن كل منهما على انفراد. واختار الرضي كون الواو حالية، وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، والجملة في محل نصب على الحال، أي: لا تأكل السمك وشربك اللبن حاصل. انظر الإنصاف ٢٩١ المسألة / ٧٥، وشرح الكافية ٢/٢٢٩.

(3) فاء السببية هل هي عاطفة أم لا؟ قال الجمهور نعم. وقال الرضي: لا، محتجًا بأن فاء العطف لا تفيد السببية إلا إذا عطفت جملة على جملة وذا مفقود هنا لأن الجمهور قالوا: التقدير في نحو: إيتني فأكرمَك: ليكن منك إتيان فإكرام مني، فعطفوا المصدر المنسبك من أنْ وصلتها على مصدر متصيد من الفعل السابق، فلذلك ادعى الرضي أنها لمحض السببية، وأن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، والتقدير عنده: ايتني فإكرام ثابت. انظر الإنصاف ٢٩٣ المسألة / ٧٦، وشرح الكافية ٢/٢٢٩.

واعلم أن النصبَ بإضمارِ أَنْ بعد الواوِ والفاءِ مشروطٌ بشرطين[1]:

أحدهما مشترك، والآخر مختص.

أما المشترك فهو أن يكونَ قبل الواوِ والفاءِ أحدُ الأمورِ الستةِ المذكورةِ في الكتابِ.

وأما المختص بالواوِ فالجمعية بين ما قبلها وما بعدها.

وأما المختص بالفاءِ فسببية ما قبلها لما بعدها. والمصنفُ خلطَ أمثلةَ الواوِ والفاءِ اعتماداً على فهمِ المتعلمِ. فإن كلَّ مثالٍ للواوِ يجوزُ أن يقرأَ بالفاءِ وبالعكسِ. واعلم أن هذه المواضعَ تستدعي زيادةَ تحقيقٍ لكن هذا المختصر لا يسعُ ذلك.

قالَ:

«وانجزامه بخمسةِ أحرفٍ نحو: لَمْ يخرجْ، ولمَّا يضربْ[2] وليضربْ، ولا تفعلْ، وإنْ تكرمْني أكْرمْكَ. وبتسعةِ أسماءٍ متضمنةٍ لمعنى إنْ وهيَ: مَنْ، ومَا، وأيّ، وأيْنَ/ وأنَّى/ ومَتَى/ وإذْمَا، وحَيْثُما، ومَهْمَا نحو: مَنْ يكرمْني أكرمْه، وعليه فقسْ»

أقولُ: انجزام المضارعِ إما بالحروفِ، أو بالأسماءِ. والحروفُ الجازمةُ خمسةٌ. أربعة منها تجزمُ فِعْلاً واحداً، وهي: لَمْ ولمَّا[3] ولام الأَمْرِ[4]

---

(١) في س: بأمرين.

(٢) في س: يحضر.

(٣) وهي كما في المفصل ١٦٧: لم ضمت إليها ما. يعني أنها في الأصل كلمتان: إحداهما لم، والأخرى ما الزائدة لا النافية فازدادت في معناها فمن ثم شاركت لم في أمور الحرفية والاختصاص بالمضارع ونفيه وجزمه، وقلب معناه ماضياً. وانظر الصبان ٤/٥.

(٤) حركة لام الأمر الكسر تشبيهاً لها بلام الجر، وسُلَيْم تفتحها. وإسكانها بعد الواو والفاء العاطفتين أكثر من تحريكها. وقد تسكن بعد ثم نحو: ﴿ثم لْيقضوا تفثهم﴾ سورة =

ولَا النَّاهية(١). وواحدة منها تجزمُ فعلين وهي إنْ الشرطيّـة(٢). والأسماءُ الجازمةُ هي التسعةُ المذكورةُ. وهي إنما تجزمُ فعلين لأنها متضمنةٌ لمعنى إنْ. فإن قولَنا: مَنْ يكرمْني أكرمْه، في معنى: إن يكرمْني هو أكرمْه أنَا، فتجزمُ فعلين كما تجزمُهما إنْ. والمذكورةُ من الأمثلةِ ظاهرةٌ. والبواقي: مَا تصنعْ أصنعْ، وأيًّا تضربْ أضربْ، وأيْنَ تكنْ أكنْ، وأنَّى تجلسْ أجلسْ، ومَتَى تقعدْ أقعدْ، وحَيْثُما(٣) تذهبْ أذهبْ، وإذْ مَا(٤) تفعلْ أفعلْ، ومَهْمَا تضحكْ أضحكْ. وأصل مَهْمَا (ما) زيدتْ عليه مَا للتأكيدِ فصارَ مَامَا ثم أبدلتْ من الألفِ هاء لتحسينِ اللفظِ فصارَ مَهْمَا(٥).

= الحج: الآية ٢٨، في قراءة الكوفيين وقالون. انظر المقتضب ١٣٤/٢، وغيث النفع ١٧٣، والصبان ٤/٤، وشرح التصريح ٢٤٧/٢، والكشف ١١٦/٢.

(١) لا الناهية تكون للدعاء نحو: ﴿لا تؤاخذنا﴾ سورة البقرة: الآية ٢٨٦. ولا يفصل بينها وبين مجزومها. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو: لا اليوم تضربْ. الصبان ٢/٤.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٤٣٥/١: وزعم الخليل أنّ (إنْ) هي أم حروف الجزاء. فسألته لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أني أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً، ومنها ما يفارقه (ما) فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حال واحدة أبداً لا تفارق المجازاة.

(٣) الأدوات الجازمة في لحاق (ما) على ثلاثة أضرب. ضرب لا يجزم إلا مقروناً بها وهو حيثُ وإذْ. خلافاً لقوم أجازوا الجزم بهما بدون ما. وضرب لا يلحقه ما وهو مَنْ ومَا ومَهْمَا وأنّى. وأجازه الكوفيون في مَنْ وأنّى. وضرب يجوز فيه الأمران وهو: إن وأيّ ومتى وأين وأيان. ومنع بعضهم في أيان، والصحيح الجواز. الصبان ١٢/٤.

(٤) إذما حرف عند سيبويه بمنزلة إنْ الشرطية. وذهب المبرِّد وابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان، وأصلها إذْ زيدت عليها ما. انظر الكتاب ٤٣٢/١، وكتاب الإشارة ٩٧، والصبان ١١/٤.

(٥) قيل أصل مهما: ماما. الأولى شرطية، والثانية زائدة، فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الأولى هاء. وقيل أصلها: مه، بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدث بالتركيب معنى لم يكن. وقيل إنها بسيطة. انظر: الكتاب ٤٣٣/١، والمغني ٣٦٧/١، وشرح الكافية ٢٣٥/٢، والصبان ١٢/٤.

قالَ:

«وينجزمُ بإنْ مضمرةً في جوابِ الأشياءِ الستّةِ التي تجابُ بالفاءِ إلا النفي نحو: ايتني أكرمْكَ، وعليه فقسْ»

أقولُ: ينجزمُ المضارعُ أيضاً بإنْ الشرطية حالَ كونِهَا مضمرةً في جوابِ الأشياءِ الستةِ التي تجابُ بالفاءِ، أي يجيءُ في جوابِهَا الفاءُ أعني الأمرَ والنهيَ والاسْتفهامَ والتمنّيَ والعَرْضَ إلا النفي منها فإن إنْ لا تضمرُ بعده، والأمثلة: ايتِنِي أكرمْك، أي: ايتني فإنّكَ إنْ تأتِني أكرمْكَ، ولا تَكْفُرْ تدخُلِ الجنّةَ[1] أي: لا تكفرْ فإنّك إنْ لَا تَكْفُرْ تدخُلِ الجنّةَ، وأيْنَ بيتُكَ أزُرْكَ، أي: أيْنَ بيتُكَ فإنّي إن أعرفْ بيتَكَ أَزُرْكَ، ولَيْتَ لِي مالاً أنفقْه، أي: لَيْتَ لي مالاً فإنّي إنْ يحصلْ لي مالٌ أنفقْه. وألاَ تنزلُ بنَا تصبْ خيراً، أي: ألا تنزلُ فإنّك إن تنزلْ تصبْ خيراً. وإنما أضمرت إنْ بعد المذكوراتِ لأنّ كلًّا منها يدلُّ على أنّ الجزءَ الثانيَ مشروطٌ بالجزءِ الأولِ، فيدل على أن هناك شرطاً مقدراً بخلافِ النفي فإنّ مدخولَه قطعي فلا يدلُّ على تعليقِ ما بعده بشيءٍ فلا يصيرُ دليلًا على تقديرِ الشرطِ.

---

(١) وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً كدخول الجنة والسلامة في قولك: لا تكفر تدخل الجنة، ولا تدن من الأسد تسلم. فلو كان أمراً مكروهاً كدخول النار وأكل السبع في قولك: لا تكفر تدخل النار، ولا تدن من الأسد يأكلك، تعين الرفع خلافاً للكسائي. ولا فرق بين كون الطلب بالفعل كما مثل، أو باسم الفعل كقول عمرو بن الإطنابة.

وقولي كلما جشأت وجاشت ... مكانك تحمدي أو تستريحي

فجزم تحمدي بعد قوله: مكانك، وهو اسم فعل بمعنى اثبتي. انظر شرح الشذور ٣٤٥، وشرح الكافية ٢/٢٤٦.

قالَ:

«وتلحقُهُ بعد الألفِ الضميرِ وواوِهِ ويائِهِ نونٌ [عوضاً][1] عن الرفعِ [في المفردِ][2] نحو: يضربانِ، ويضربُونَ وتضربِينَ، وذلِكَ في الرّفعِ دونَ النّصبِ والجزْمِ»

أقولُ: يلحقُ المضارعَ بعد الألفِ الضميرِ وواوِهِ ويائِهِ نون عوضًا عن الحركةِ في المفردِ. وتكونُ مكسورةً في التثنيةِ ومفتوحةً في الجمعِ قياساً على تثنيةِ الأسماءِ وجمعِهَا. ولحوقُ النونِ إنّما يكونُ في الرفعِ، وتحذفُ في النصبِ والجزمِ. أما في الجزمِ فلكونِهَا عوضاً عما يحذفُ منْهُ[3] أعني الحركة. وأما في النصبِ فللحملِ على الجزمِ فإن الجزمَ في الأفعالِ بمنزلةِ الجرِّ في الأسماءِ فكما أنّ النصبَ محمولٌ على الجرِّ في الأسماءِ كذلك حمل على ما هو بدل الجرِّ[4] في الأفعالِ.

قالَ:

«الأمْر ما يؤْمرُ به الفاعلُ المخاطبَ على مثالِ افْعَلْ نحو: ضَعْ، وضارِبْ، ودحرجْ. وغيره باللامِ نحو: لِيُضْرَبْ زيْدٌ، ولتُضْرَبْ أنت، ولأُضْرَبْ أنا. وليَضْربْ زَيْدٌ، ولأَضْربْ أنَا»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثّانِي شرعَ في الصنفِ الثّالثِ أعني الأمْر، وهو الفعلُ الذي يؤمرُ به الفاعل المخاطب حال كونه على مثالِ افْعَلْ نحو: ضَعْ من[5] تضعُ، وضاربْ من تضاربُ، ودحرجْ من تدحرجُ. أو يؤمرُ به غير

(1) زيادة من ح.
(2) زيادة من ح، س.
(3) في س، هـ: فيه.
(4) كذا في جميع الأصول ولعله: الجزم في الأفعال.
(5) في ح: عن.

الفاعلِ المخاطب باللامِ سواء كان المأمورُ غيرَ فاعلٍ نحو: لِيُضْرَبْ زيْدٌ، ولِتُضْرَبْ أَنْتَ، ولأُضْرَبْ أَنَا، على البناءِ للمجهولِ في الكلِّ. أو فاعلاً نحو: لِيَضْربْ زيْدٌ، ولأضربْ أَنَا، على البناءِ للمعلومِ فيهما. والأولُ يسمى أمرَ المخاطبِ[١] والثاني أمر الغائبِ. ومعنى قوله: على مثالِ: افْعَلْ، أن تحذفَ حرفَ المضارعةِ، وتجعلَ الباقي كالمجزومِ[٢] على وجهٍ يمكنُ التلفظُ به بأن يكونَ[٣] ما بعد حرفِ[٤] المضارعةِ متحركاً. أو يزاد في أولِهِ همزةٌ مفتوحةٌ إن كان من بابِ الإفْعالِ، أو مكسورة إن كانَ من غيرِهِ إلا إذا كانَ عينُ فعلِهِ مضموماً فإن الهمزةَ تضمُّ كما عرفْتَ كلَّ ذلِكَ في التصريفِ، ويكون متضمناً لمعنى افْعَلْ نحو: ضَـعْ، فإن معناه: افْعَلِ الوضـع، وضـاربْ، افْعَلِ المضاربة، ودحْرِجْ أي: افْعَلِ الدحرجة، واضربْ، أي: افْعَلِ الضرب، ولذلك خص المثال بافْعَلْ.

---

(١) ويسمى أيضاً أمر الحاضر.

(٢) وإنما قال: كالمجزوم لأن الجزم يستعمل في المعربات والأمر مبني، فالجزم لا يستعمل في المبني، ولهذا قال كالمجزوم.

(٣) في ح: كان.

(٤) في ح، س: حروف.

قالَ:

«المتعدِّي وغير المتعدِّي

فالمتعدِّي ما كانَ له مفْعُولٌ بِـهِ. ويتعدَّى إلى [مفعـولٍ][1] واحدٍ كضربْتُ زيْداً، أو إلى اثنين نحو: كسوتُهُ جبّةً، وعلمتُهُ فاضِلاً، أو إلى ثلاثةٍ نحو: أعلمْتُ زيْداً عمراً خيرَ النّاسِ.

وغير المتعدِّي ما يختصُّ بالفاعلِ كذهبَ زيْدٌ»

أقـولُ: لمـا فـرغَ من الصنفِ الثـالثِ شـرعَ في الصنفِ الـرابـعِ والخامسِ، أعني المتعدِّيَ وغيرَ المتعدِّي. ولفظُ الكتابِ واضـحٌ. وإنما مثّل في المتعدِّي إلى اثنين بمثالين لأن المتعدِّيَ إلى مفعولين قسمانِ. قسمٌ يدخلُ [على][2] المبتدإِ والخبرِ ويعبرُ عنه بأنّ مفعولَه الثاني عبارةٌ عن الأولِ نحو: علمْتُ زيْداً فَاضِلاً. فإن الأصلَ: زيْدٌ فاضِلٌ، والفاضل نفسُ زَيْدٍ. وقسم ليس كذلك نحو: كسوْتُ زيداً جبةً، فإن: زيداً جبةً، ليسا بمبتدإٍ وخبرٍ إذ الجبة غير زيدٍ فأتى لكلِّ قسمٍ بمثالٍ.

قالَ:

«وللتعديةِ ثلاثةُ أسبابٍ: الهمزة، وتثقيل الحشو[3]، وحـرف الجر نحو: أذهبْتُه، وفرَّحْتُه، وخرجْتُ بِهِ»

أقولُ: التعديةُ جعلُ الشيءِ متعدياً. وذلك الشيء قد يكونُ لازماً فيجعل

(1) زيادة من ح.
(2) زيادة من ح، س.
(3) أي تضعيف العين.

متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ كالأمثلةِ المذكورةِ. فإن كلًّا من ذهبَ، وفَرِحَ، وخَرَجَ لازم، وقد صارَ بالهمزةِ والتشديدِ والباءِ متعدياً إلى [مفعولٍ][1] واحدٍ.

وقد يكونُ متعدياً إلى واحدٍ فيجعلُ متعدياً إلى اثنين نحو: علّمته القرآنَ، فإن عَلِمَ بمعنى عَرَف متعدٍّ إلى مفعولٍ واحدٍ، وبالتشديدِ صارَ متعديًا إلى اثنين.

وقد يكونُ متعدياً إلى اثنين فيجعلُ متعدياً إلى ثلاثةٍ نحو: أعلمْتُ زيْداً عَمْراً خيرَ النّاسِ، فإنَّ عَلِمَ المتعدي إلى مفعولَيْنِ قد صارَ متعدياً بالهمزةِ إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ.

---

(١) زيادة من س.

قال:

«المبنيّ للمفعول

هو فعل ما لم يُسمّ فاعلُه. ويسندُ إلى مفعولٍ به إلاّ إذا كان الثاني في[1] باب علمْتُ، والثالث في[2] باب أعلمْتُ. وإلى المصدرِ والظرفين نحو: ضُرِبَ زيْدٌ، ومُرَّ بعمروٍ، وسِيرَ سيرٌ شديدٌ، وسِيرَ يومُ كذا، وسِيرَ فرسخان»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الرابعِ والخامسِ شرعَ في الصنفِ السادسِ، أعني المبني للمفعولِ، وهو فعل مفعول أي: فعل أسندَ إلى مفعولٍ لم يسمّ فاعلُ ذلك المفعول. وتركُ التسميةِ قد يكونُ للجهلِ بالفاعلِ، أو لتعظيمِهِ، أو لتحقيرِهِ مع قصدِ الاختصارِ. وشرطُهُ[3] في الماضي أن يكسرَ ما قبل آخرِهِ، ويضمَّ أولُه فقط إن لم تكنْ فيه همزةٌ ولا تاءٌ. ومع الثالثِ إن كانتْ فيه همزةٌ[4]

---

(١) في ح: من.

(٢) في ح: من.

(٣) في ح: وشرط.

(٤) إن كان الماضي مبدوءًا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه تبعاً لأوله، ولا فرق بين كونه لازماً نحو: انطلق بزيد، أو متعدياً نحو: استخرج المالُ، بضم أولها وثالثها لأن الثالث لو بقي على فتحه لالتبس في الدرج بفعل الأمر في نحو: انطلقْ واستخرج. فإن قلت: قد ذكر الزجاجي في الجمل أنه لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين. قلت: خصه أبو البقاء العكبري بما لا يتعدى بحرف جر، ومثله بقام وجلس. وعلله بأنه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبراً بدون مخبر عنه، وذلك محال. وفي الإيضاح للفارسي: الفعل الذي لا يتعدى لا يبني للمفعول نحو: ذهب، وجلس، وقام ونام. انظر الجمل ٨٩، والإيضاح العضدي ١/١١١، واللباب في علل البناء والإعراب ق ٢٠.

ـــــــــــــــــــــــ ومـع الثّاني إن كانتْ فيه تاءٌ[1]. وفي المضارعِ أن يضمَّ أوله ويفتَـحَ ما قبل آخرِهِ لئلا يلتبسَ [بناؤه][2] ببناءِ غيرِهِ. فـإنه لـو لـم يضم الأول في الماضِي لم يحصـلِ الفرقُ في بـابِ عَلِمَ، ولو لم يكسرْ ما قبل الآخرِ لم يحصلِ الفرقُ في بابِ أكرم إذ يلتبسُ بالمتكلم المبني للمفعولِ من مضارعِهِ فإنه لا اعتماد على حركةِ الآخرِ لأنّها تزولُ في الوقفِ. ولو لم يضم الثالث فيما أوله همزة نحو: استخرجَ، لالتبسَ بالأمرِ عند الوصلِ والوقفِ نحو: استخرجْ. ولو لم يضم الثاني فيما أوله التاء نحو: تُعُلم وتُجُوهِلَ لالتبس بمضارعِ باب التفعيل والمفاعلة[3]. ولو لم يضم الأول في المضارع لم يحصلِ الفرقُ في بابِ يَعْلَمُ. ولـو لم يفتـح ما قبـل الآخرِ لم يحصلِ الفرقُ في بابِ يُكرِمُ. ويسندُ فعل ما لم يُسَمّ فاعلُه إلى المفعولِ به سواء كانَ بلا واسطةٍ نحو: ضُرِبَ زيدٌ، أو مـع واسطةٍ نحو: مُرَّ بعَمْرٍو، إلا إذا كان ذلك المفعول به المفعول الثاني في بابِ علمْتُ أي في أفعالِ القلوبِ فإنه لا يسندُ إليه فلا يقالُ في: علمْتُ زيْداً فاضِلاً: عُلِمَ فاضلٌ زيْداً، لأن المفعولَ الثانيَ في أفعالِ القلوبِ مسندٌ إلى الأولِ فلو أقيمَ مقامَ الفاعلِ لصارَ مسنداً إليه، والشيء الواحد لا يكونُ مسنداً ومسنداً إليه في حالةٍ واحدةٍ. ويعلمُ من ذلِكَ ألّا يجوزَ أيضاً إسنادُه إلى المفعولِ الثالثِ في بابِ أعلمْتُ لأنه في الحقيقةِ هو الثاني في بابِ علمْتُ. وإنّما قيّدَ بالثاني لأنّه يجوزُ أنْ يسندَ إلى الأولِ في بابِ علمْتُ، [وإليه][4] وإلى الثاني في بابِ

---

(١) إن كان الماضي مبدوءًا بتاء زائدة سواء كانت للمطاوعة أم لا ضم أوله وثانيه تبعاً للأول نحو: تعلم بضم التاء والعين. وتضورب بضم التاء والضاد.

(٢) زيادة من ح، هـ.

(٣) إنما ضم ثاني ما بدىء بتاء زائدة لأنه لو بقي على فتحه لالتبس بمضارع علم وجاهل المبني للفاعل.

(٤) زيادة من ح.

أعلمْتُ لأنّ الأولَ في بابِ علمْتُ، والثاني في بابِ أعلمْتُ مسندٌ إليهما وإذا أقيما مقامَ الفاعلِ يكونانِ مسنداً إليهما أيضاً. والأولُ في بابِ أعلمْتُ ليسَ بمسندٍ ولا مسند إليه وإذَا أقيمَ مقامَ الفاعلِ يصيرُ مسنداً إليه ولا امتناع في شيء من ذلك. وإنما قيد الثاني في بابِ علمْتُ احترازاً من الثاني في غيرِه مما لا يكونُ مفعوله الثاني عبارة عن الأول نحو: أعطيْتُ زيْداً درهماً، فإنه يجوزُ أنْ يقالَ: أُعطِيَ زيدٌ درهمًا، وأعطي زيْدًا درهمٌ، لأن مفعولي أعطيْتُ ليسَا بمبتدإٍ وخبر، فلا يكونُ ثانيهما مسنداً إلى الأولِ فلا يلزمُ المحذور[1].

ويسندُ أيضاً إلى المصدرِ[2] نحو: سِير سيرٌ شديدٌ. وإنّما وُصِفَ المصدرُ ليعلمَ أنه لا يجوزُ إقامةُ المصدرِ التأكيديِّ مقامَ الفاعلِ من غيرِ وصفٍ إذ لا فائدةَ في ذلِكَ. لأنّ الفعلَ يدلُّ وحدَهُ على ما يدلُّ عليه المصدرُ التأكيديُّ. وحذفُ الفاعلِ وإقامةُ المفعولِ مقامَه ينبغي أنْ يفيدَ فائدةً متجدِّدَةً. ويسندُ أيضاً إلى الظرفين. أعني ظرفَ الزمانِ نحو: سِيَر يومُ كذَا، وظرفَ المكانِ نحو: سِيَر فرسخانِ[3]. واعلمْ أنه لا يجوزُ إقامةُ المفعولِ لَهُ،

---

(١) وتجوز إقامة الثاني إذا لم يكن خبراً في الأصل كما في باب أعطى فتقول: أعطي زيداً درهمٌ. هذا مع أمن اللبس. لكن المفعول الأول أولى من الثاني لأن الأول آخذ أعني زيداً، والثاني مأخوذ أعني درهماً. انظر الصبان ٢/٦٨.

(٢) أي المفعول المطلق. وشرط جواز نيابته أن يكون متصرفاً أي غير ملازم للنصب على المصدرية، فلا يجوز نيابة نحو: سبحان الله، ومعاذ الله. وأن يكون مختصاً. واختصاص المصدر يكون إما بتحديد عدد نحو: ضُرِب ضربتان، أو ضربات، أو ببيان نوع نحو: سِير سيرٌ شديدٌ، أو سيرُ الأمير. انظر شرح التصريح ١/٢٨٩، والصبان ٢/٦٤.

(٣) بشرط أن يكون كل منهما متصرفاً مختصاً. واختصاص الظرف قد يكون بعلمية كصيم رمضانُ، أو بإضافة نحو: سِير يومُ كذا، وجُلِسَ أمامُ الأمير أو بوصف نحو: صِيم يومٌ واحدٌ. والمراد بتصرفها ألا يلازما وجهاً واحداً في الاستعمال، فلا تنوب عند ومع وثم ولدى وإذ من الظروف لملازمتها الظرفية. انظر شرح التصريح ١/٢٩٠، والصبان ٢/٦٤، وحاشية الخضري ١/١٧٠.

والمفعولِ مَعَهُ مقامَ الفاعلِ، وأنه إذا وُجِدَ المفعولُ به في الكلامِ لا يجوزُ أن يقامَ غيره مقامَ الفاعلِ[1].

(١) إذا وجد المفعول به في الكلام تعينت له النيابة عند البصريين إلا الأخفش تقول: ضُربَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضرباً شديداً في دارِه. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره مع وجوده مطلقاً. فإذا فقد المفعول به فالجميع سواء ولا أولوية لواحد منها. وقيل المصدر أولى. وقيل المجرور. وقال أبو حيان ظرف المكان. انظر الصبان ٢/٦٧.

قالَ:

«أفعال القُلوبِ: وهي: ظَنَنْتُ وحَسِبْتُ وخِلْتُ وزعمْتُ، وعَلِمْتُ، ورَأَيْتُ، ووجَدْتُ، تدخلُ على المبتدإِ والخبرِ فتنصبهما على المفعوليةِ نحو: ظننْتُ زيداً منطلقاً»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ السادسِ شرعَ في الصنفِ السابعِ أعني أفعالَ القلوبِ، وهي سبعةُ أفعالٍ تدلُّ على شكٍّ أو يقينٍ. ثلاثة منها للشكِّ وهي: ظَنَنْتُ(1) وحَسِبْتُ(2) وخِلْتُ(3). وثـلاثـة لليَقينِ وهي: عَلِمْتُ(4) ورأيْتُ(5) ووجدْتُ(6). وواحد مشترك، أي يستعملُ تارةً للشكِّ، وأخرى

---

(1) ظن للرجحان غالباً. وقد ترد لليقين نحو: ﴿يظنُّونَ أنّهم مُلاقو ربِّهم﴾ سورة البقرة: الآية ٤٦. وانظر الصبان ٢/٢١.

(2) حسب بمعنى ظن، وهو الكثير. وقد تستعمل لليقين كقوله:

حسبت التقى والجود خير تجارة

انظر الصبان ٢/٢١، وشرح التصريح ١/٢٤٩.

(3) خلت، وهي للرجحان، وقد تستعمل لليقين قليلاً كقوله:

ما خلتني زِلْتُ بعدكم ضمناً ... أشكو إليكم حُمُوَّةَ الألم

انظر العيني ٢/٣٨٦، وشرح التصريح ١/٢٤٩.

(4) علمت، وهي لليقين غالباً، وقد ترد للرجحان قليلاً كقوله تعالى: ﴿فإن علمتموهن مؤمنات﴾ سورة الممتحنة: الآية ١٠. وانظر الصبان ٢/٢٠، وحاشية الخضري ١/١٤٨.

(5) رأيت الغالب استعمالها لليقين. وقد ترد للرجحان. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً﴾ سورة المعارج: الآيتان: ٦، ٧. انظر حاشية الخضري ١/١٤٨.

(6) وجدت، وهي تفيد في الخبر اليقين كقوله تعالى: ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾ سورة الأعراف: الآية ١٠٢. وانظر الصبان ٢/٢١، وحاشية الخضري ١/١٤٨.

لليقينِ وهو زعمْتُ[1]. وإنما سُمِّيتْ أفعالَ القلوبِ لكونها عبارةً[2] عن الإدراكِ المتعلّقِ بالقلبِ، والباقي ظاهرٌ.

قالَ:

«وحَسِبْتُ وخِلْتُ لَا زمانِ لذلِكَ دونَ الباقيةِ، فإنَّكَ تقولُ: ظننْتُهُ، أي: اتهمتُهُ. وعَلِمْتُهُ، أي: عَرَفْتُهُ. وزعَمْتُ ذلك، أي: قلْتُهُ. ورأيتُهُ، أي: أبْصَرْتُهُ. ووَجَدْتُ الضالةَ، أي: صَادَفْتُهَا»

أقولُ: حَسِبْتُ، وخِلْتُ لازمانِ للدخولِ على المبتدإِ والخبرِ، ونصبهما على المفعوليّةِ دونَ الخمسةِ الباقيةِ. فإنّ كلًّا منها قد يستعملُ بمعنى فعْلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ. إذْ ظننْتُ قد يكونُ من الظِّنَّةِ بكسْرِ الظَّاءِ بمعنى التّهمةِ[3] وهيَ لا تستدعِي إلّا مفعولًا واحداً. وكذا العِلْم بمعنى المعرفةِ[4]. والزعم بمعنى القَوْلِ. والرؤية بمعنى الإِبْصارِ[5]. والوِجْدَان بمعنى المُصَادَفَةِ، أي الإِصابة. والأمثلةُ ظاهرةٌ.

---

(١) زعم للرجحان، وقد تستعمل في التحقيق كقول النابغة الجعدي:

الله مـوف للنـاس مـا زعـما

زعم في البيت على ما فسروه متعدٍّ إلى مفعول واحد، وهو الضمير المحذوف العائد إلى ما الموصولة، والألف للإطلاق. انظر الخزانة ٣/٤، وشرح الكافية ٢٥٨/٢، واللسان (زعم) ٢٦٥/٢، وديوان النابغة الجعدي ١٣٦.

(٢) في ح: عبارات.

(٣) تقول: سرق مالي وظننت زيداً، أي: اتهمته. واسم المفعول منه مظنون وظنين، قال الله تعالى: ﴿وما هو على الغيب بضنين﴾ سورة التكوير: الآية ٢٤. قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بالظاء على معنى متهم. وقرأ الباقون بالضاد على معنى ببخيل. انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦٤/٢، والصبان ٣٣/٢.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾ سورة النحل: الآية ٧٨. أي: لا تعرفون شيئا. وانظر شرح الشذور ٣٦٤.

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿وتراهم ينظرون إليك وهم لا يبصرون﴾ سورة الأعراف: الآية ١٩٨.

قالَ:

«ومن شأنِهَا جوازُ الإلغاءِ متوسطةً أو متأخرةً نحو: زيْدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ، وزيْدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ. والتعْليقُ نحو: عَلِمْتُ لَزيْدٌ منطلِقٌ، و [عَلِمْتُ][1] أزيْدٌ عنْدَكَ أمْ عمْرٌو، وأيُّهم في الدارِ، ومَا زيْدٌ منطلِقٌ»

أقولُ: من شأنِ أفعالِ القلوبِ، أي من خصائصِهَا جوازُ الإلْغاءِ، وهو إبطالُ العلاقةِ المفعوليّةِ لفظًا ومَعْنًى بينَهَا وبيْنَ مفعوليها حال كونِ تلْكَ الأفعال متوسطةً بين المفعولين نحو: زيْدٌ ظَنَنْتُ مقيمٌ، أو متأخرةً عنهما نحو: زيْدٌ مقيمٌ ظَنَنْتُ[2]. وذلك لأنّ هذه الأفعالَ بتقدمِ أحدِ مفعوليها، أو كليهما عليها يضعفُ عملُهَا [فيهما][3] مع أن مفعوليها كلامٌ تامٌّ بدونِ عملِهَا فيهِمَا. وبذلك يحصلُ ما هو الغرض منها فيجوزُ الإلغاءُ لذلك. والإعمال لكونِهَا أفعالاً، والأفعال لقوةِ عملِهَا لا تمتنعُ من العملِ بتقديمِ[4] معمولِهَا عليها. ومن شأنِهَا أيضاً التعليقُ، وهو إبطالُ العلاقةِ المفعوليّةِ بينها وبين مفعوليها لفظاً لا مَعْنىً[5] وذلك إذا وقعتْ قبل لامِ الابتداءِ نحو: علمْتُ لَزيْدٌ منطلِقٌ، أو قبل حرفِ الاستفهامِ نحو: عَلِمْتُ أزيدٌ عندك أم عمرٌو، أو قبل اسمِ

= فترى هنا بمعنى بصر العين، والهاء مفعوله، وينظرون إليك، في موضع الحال. انظر شرح المفصل ٧/٨١.

(١) زيادة من ج.

(٢) إذا رفعْتَ تكون هذه الأفعال ملغاة. والإلغاء هو إبطال العمل في اللفظ والمحل. غير أنه يختار الإعمال في المتوسطة، والإلغاء في المتأخرة. وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين، فلا تقول: ظننت زيدٌ قائمٌ، بل يجب الإعمال فتقول: ظننتُ زيداً قائماً. انظر منهج السالك ٩٢، والصبان ٢/٢٨.

(٣) زيادة من ج.

(٤) في س: بتقدم.

(٥) في حاشية ح: ⟨التعليق هو إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظاً لا معنى، بخلاف الإلغاء فإنه إبطال العمل على سبيل الجواز لفظاً ومعنى.⟩

الاستفهامِ نحو: عَلِمْتُ أيُّهم في الدارِ، أو قبل حرفِ النفيِ نحو: عَلِمْتُ ما زيْدٌ منطلِقٌ(١). وإنما يبطلُ التعليق اللفظي قبل هذه الكلماتِ لأنها تستحقُّ صدرَ الكلامِ. فلو أعملت هذه الأفعال فيما بعدها لبطلتْ صدارتُها، ولم يبطلِ التعليقُ المعنوي لأنَّ هذه الأفعالَ واقعةٌ على ما بعد هذِهِ الكلمات في المعنى.

(١) والنفي قد يكون بما النافية كما مثل. وبإنْ ولا النافيتين في جواب قسم ملفوظ أو مقدر نحو: علمت والله إنْ زيدٌ قائمٌ، وعلمت إن زيدٌ قائمٌ. وعلمت واللّهِ لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو. انظر الصبان ٢/٢٩.

قالَ:

«الأَفْعال النّاقِصَة

وهي: كَانَ، وصَارَ، وأَصْبحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى،وظَلَّ، وبَاتَ، وما زَالَ، وما بَرِحَ، وما فَتِىءَ، وما انْفَكَّ، وما دَامَ، ولَيْسَ. وهي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ نحو: كانَ زيْدٌ قائِماً»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ السّابعِ شرعَ في الصنفِ الثامنِ، أعني الأفعالَ النّاقصةَ، وهي أفعالٌ وضعتْ لتقريرِ[1] الفاعلِ على صفةٍ. والمذكورةُ منها في الكتابِ ثلاثةَ عشرَ [فِعْلاً][2]. وهي تدخلُ على المبتدإ والخبرِ كأفعالِ القلوبِ إلاّ أنّها ترفعُ المبتدأ ويسمى اسمَها. وتنصبُ الخبرَ ويسمى خبرَها كما تقدمَ. وإنما سُمّيتْ أفعالاً ناقصةً لنقصانِهَا عن سائِرِ الأفعالِ فإنّها لا تتمُّ كلاماً معَ فاعلِهَا[3] بل تحتاجُ إلى الخبرِ نحو: كانَ زيْدٌ قائِماً، فإنّ كانَ تدلُّ على تقريرِ[4] الفاعلِ، أعني زيْداً على صفةٍ وهي القيامُ.

قالَ:

«وكان تكونُ ناقصةً، وتامّةً نحو: كانَ الأمْرُ، أي: وقعَ الأمرُ. وزائدةً نحو: ما كانَ أَحْسنَ زيْداً. ومضمراً فيها ضمير الشّأْن نحو: كانَ زيْدٌ منطلِقٌ، أي: [كانَ][5] الشّأْنُ»

أقولُ: لما عدّ الأفعالَ النّاقصةَ شرعَ في بيانِ معانيهَا ولم يبينْ غيرَ معنى

---

(١) في ح: تقدير، تحريف.

(٢) زيادة من ح.

(٣) في س: بفاعلها.

(٤) في ح: تقدير، تحريف.

(٥) زيادة من س.

كانَ لأنّه أصلُ البابِ، ولذلِكَ يُسمّى المرفوعُ في هذا البابِ اسمَ كانَ، والمنصوبُ خبرَ كانَ. وكانَ على أربعةِ أضربٍ:

لأنها تكونُ ناقصةً، أي تدلُّ على ثبوتِ خبرِهَا لاسمِهَا في الزمانِ الماضِي إما دائماً نحو: كانَ اللّهُ قادِراً، وإما منقطعاً نحو: كانَ الفقيرُ ذَا مَالٍ.

وتامّة أي غير محتاجةٍ إلى الخبرِ نحو: كانَ الأمرُ، أي: وقعَ الأمرُ.

وزائدة[1] أي غير محتاجٍ إليها نحو: ما كانَ أَحْسنَ زيْداً[2] أي: ما أَحْسَنَ زيْداً.

ومضمراً فِيهَا، [أي في كانَ][3] ضمير الشأنِ نحو: كانَ زيدٌ منطلقٌ[4] فإن اسمَ كانَ هذه ضميرٌ يعودُ إلى الشأنِ، وزيدٌ مبتدأ، ومنطلقٌ خبره، والجملة خبر كانَ. والتقدير: كانَ الشأنُ زيْدٌ منطلِقٌ. وهذا القسمُ من أقسامِ النّاقصةِ أيضاً إلاّ أنّها مختصةٌ بكونِ اسمِها ضميرَ الشأنِ وخبرها جملة.

---

(١) أي ملغاة في اللفظ دون المعنى نحو: ما كانَ أحسن زيداً، فتدل كان على أنك تعجبت مما كان وانقطع لأن فعل التعجب إذا لم تزد كان إنما هو في الحال، وإن كان بصورة الماضي. فإذا قلت: ما أحسن زيداً، فإنما تعجبت منه في حال إخبارك. انظر منهج السالك ٣٨١.

(٢) هذا هو الأكثر فيها. وقد تزاد بلفظ الماضي بين الشيئين المتلازمين ليسا جارًا ومجروراً كالمبتدإ وخبره والموصول وصلته، والموصوف وصفته، والفعل ومرفوعه، والعاطف والمعطوف. وشذت زيادتها بين الجارِّ والمجرور في قوله:

سراة بني أبي بكر تسامى ... على كانَ المسومةِ العراب

ونُدرت زيادتها بلفظ المضارع كقوله: أنت تكون ماجد نبيل. وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى. انظر الصبان ١/٢٣٩.

(٣) زيادة من ج.

(٤) وذهب الكسائي إلى أنه إذا جاء الاسمان بعدها مرفوعين كانت ملغاة لا عمل لها، وإلى نحو منه كان يذهب ابن الطراوة فإنه كان يقول في نحو: كانَ زيدٌ قائم، إنها غير عاملة، ولا أضمر فيها أمر ولا شأن. انظر منهج السالك ٥٩.

وصَارَ[1] للانتقالِ من حالٍ إلى حالٍ. إما بحسبِ العوارضِ نحو: صَارَ زيْدٌ غنيًا، أو بحسبِ الذاتِ نحو: صَارَ الطينُ خزفاً. وأَصْبحَ، وأَمْسَى، وأَضْحَى، وظَلَّ، وبَاتَ للدلالةِ على اقترانِ مضمونِ جملةٍ بأوقاتِهَا. أعني الصباحَ والمساءَ والضُّحَى والظُّلُولَ والبَيْتُوتَةَ نحو: أَصْبحَ زيدٌ مكرّراً، المعنى اقتران تكرير زيْدٍ بالصباحِ، وكذَا الباقي[2]. وما زَالَ[3] وما بَرِحَ، وما فَتِيءَ، وما دَامَ، وما انْفَكَّ للدلالةِ على استمرارِ ثبوتِ خبرِهَا لفاعلِهَا من زمانٍ صلح الفاعل لقبولِ ذلك الخبرِ[4] نحو: ما زَالَ زيْدٌ أَمِيراً، المعنى ثبوت إمارته من زمان صلح الفاعل لقبولها إلى حين هذا القولِ. وما دَامَ لتوقيتِ أمرٍ بمدة ثبوت خبرها لاسمِهَا نحو: اجلسْ ما دامَ زيْدٌ جالِساً، فإن جلوسَ المخاطبِ مؤقتٌ بمدة ثبوت الجلوسِ لزيدٍ. ولَيْسَ لنفي الحالِ[5].

---

(١) في حاشية ج: اعلم أن صار للانتقال إما من صفة إلى صفة نحو: صار زيدٌ عالماً، وإما من عارض إلى عارض نحو: صار الفقير غنياً. وإما من حقيقة إلى حقيقة نحو: صار الطين خزفاً، وإما من مكان إلى مكان نحو: صار زيد إلى عمرو.
قال الأشموني: مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي: آض، ورجع، وعاد واستحال، وقعد، وحار، وارتد وتحول وغدا، وراح. انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/١٨١، والصبان ١/٢٢٩.

(٢) في ح: البواقي.

(٣) ماضي يزال لا ماضي يزول، لأن ماضي يزول فعل تام قاصر بمعنى الذهاب والانتقال. الصبان ١/٢٢٧.

(٤) ما زال وأخواتها وهي برح وانفك وفتيء نفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر كانَ الخالية من نفي لتساويها في اقتضاء ثبوت الخبر، وما أوهم خلاف ذلك فمؤول. الصبان ١/٢٤٦.

(٥) ليس لنفي مضمون الجملة في الحال. قال الرضي: قال سيبويه وتبعه ابن السراج: ليس للنفي مطلقاً، تقول: ليس خلق الله مثله، في الماضي، وقال تعالى: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾ سورة هود: الآية ٨، في المستقبل. وجمهور النحاة على أنها لنفي الحال. انظر شرح الكافية ٢/٢٧٥.

قالَ:

«ويجوزُ تقديمُ[1] خبرِهَا على اسمِهَا وعليها إلا ما في أوله مَا فإنه لا يتقدمُ عليه معمولُه، ولكن يتقدمُ على اسمِهِ فحسب[2]»

أقولُ: يجـوزُ تقديمُ خبرِ الأفعالِ الناقصةِ على اسمِهَا نحو: كانَ منطلِقاً زيْدٌ، وعلى أنفسِهَا نحو: منطلِقاً كانَ زيْدٌ، وذلك لقوةِ عملِها لأنْها أفعالٌ. إلا ما في أولِهِ مَا من هذه الأفعالِ فإنّه لا يتقدمُ عليه معمولُه، بل يتقدمُ على اسمِهِ فحسب، فلا يقالُ: أميراً ما زالَ زيْدٌ[3] بل إنما يقالُ: مَا زالَ أميراً زيدٌ. وذلك لأن ما تقتضي صدر الكلام فلو قدم الخبر عليها لبطلتْ صدارتُها.

قالَ:

«أفْعال المُقَاربَةِ

وهي: عَسَى، وكَادَ، وأوْشَكَ، وكَرَبَ. وعملها كعمل كانَ إلاّ أن خبر عَسَى أنْ مع الفعلِ المضارعِ نحو: عَسَى زيْدٌ أنْ يخرجَ. وقد يقعُ أنْ مع [الفعلِ][4] المضارعِ فاعلاً لها ويقتصرُ عليه نحو: عَسَى أن يخرجَ زيْدٌ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ الثّامنِ شرعَ في الصنفِ التّاسعِ أعني أفعالَ المُقَاربةِ، (وهي أفعالٌ وضعتْ لدنوّ الخبرِ رجاءً أو حصولاً أو أَخْذاً فيه.) وهذه هي الأربعةُ المذكورةُ في الكتابِ. وأَخَذَ، وجَعَلَ، وطَفِقَ[5] عملها

---

(١) في ج: تقدم.

(٢) في س: فقط.

(٣) (وأما نحو: ما قائماً زال زيد، بتقديم الخبر على الفعل دون ما ففيه خلاف. أما إذا كان النافي غير ما فلا مانع من تقديم الخبر عليه، وعلى الفعل جميعاً، فتقول: قائماً لم يزل زيدٌ، وعالماً لم يكن بكر.) انظر شرح الكافية ٢٧٦/٢، والصبان ٢٣٣/١.

(٤) زيادة من ح.

(٥) (طفق بكسر الفاء وفتحها. وطبق بالباء أيضاً. الصبان ٢٦٣/١.)

كعملِ كانَ أي ترفعُ الاسمَ وتنصبُ الخبرَ، لكن خبرَ عسى يجبُ ان يكونَ فعلاً مضارعاً دخلَ عليه[1] أنْ لأنَّ عَسَى لمقاربةِ الاستقبالِ [إلى الحال][2] وأنْ مما يختصُّ به المضارعُ المشتركُ بين الاستقبالِ والحالِ بالاستقبالِ، فيكون عَسَى بمعنى قاربَ، والخبر في تأويلِ المصدرِ نحو: عَسَى زيْدٌ أن يخرجَ، أي: قاربَ زيْدٌ الخروجَ. وقد يقعُ أنْ مع الفعلِ المضارعِ فاعلاً لعَسَى ويقتصرُ [حينئذ][3] عليه ولا يذكرُ لها خبر إذ لا تحتاجُ إلى الخبرِ بل يكونُ بمعنى قَرُبَ نحو: عَسَى أن يخرجَ زيْدٌ[4] أي: قربَ خروجُهُ.

قالَ:

«وخبرُ البواقِي الفعلُ المضارع بغيرِ أنْ نحو: كَادَ زيْدٌ يخرجُ»

أقولُ: هذَا ظاهرٌ. وهنا زيادةٌ في بعضِ النسخِ، ونسخة الأصلِ ما كتبنا ولا مزيد عليها. وحاصل تلك الزيادة أنه يجوزُ تشبيهُ كادَ بعَسَى في دخولِ أنْ على خبرِها نحو: كادَ زيْدٌ أن يخرجَ، وفي وقوعِ أنْ مع [الفعلِ][5] المضارعِ فاعلاً لها نحو: كَادَ أنْ يخرجَ زيْدٌ. ويجوزُ أيضاً تشبيهُ عسَى بكادَ في حذفِ أنْ من خبرِها نحو: عَسَى زيْدٌ يخرجُ[6]. وأن كَرَبَ على

(١) في ح: عليها.

(٢) زيادة من ح.

(٣) زيادة من ح.

(٤) فإن المصدر المؤول من أن وما بعدها حينئذ مرفوع المحل على الفاعلية بعسى مستغنياً به عن الخبر لأنها تامة.

(٥) زيادة من ح.

(٦) عسى زيد يخرج، قليل جائز في الكلام، هذا مذهب سيبويه. وأما جمهور البصريين فبابه عندهم الشعر. انظر الكتاب ٤٧٧/١، ومنهج السالك ٦٩، والإيضاح العضدي ١١٨/١، والمقتصد ٣٦٦/١.

وزنِ نَصَرَ[1]. وأَوْشَكَ مثل كادَ في الاستعمالِ[2]. نحو: كَرَبَ زَيْدٌ يفعلُ، وأَوْشَكَ زَيْدٌ يقولُ. واعلم ان أَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ مثل كادَ في الاستعمالِ[3] يقالُ: أَخَذَ وجَعَلَ وطَفِقَ زَيْدٌ يقولُ[4].

---

(١) كرب بفتح الكاف والراء. ونقل كسر الراء أيضاً.

(٢) أما أوشك فإنها تستعمل في اللفظ استعمال عسى واستعمال كاد فتدخل أن في خبرها إلحاقاً بعسى، وتحذف منه إلحاقاً بكاد.

(٣) أي في كون مضارعها بغير أنْ.

(٤) (ويجب تجرد الخبر من أنْ بعد أفعال الشروع لأنها للحال، وأنْ تخلص الفعل للاستقبال فبينهما تناف.)

قالَ:

«فِعْلَا المدحِ والذمِّ

وهما نِعْمَ وبِئْسَ، يدخـلانِ على اسمَيْنِ مرفـوعَيْنِ، أولهما يسمى الفاعل، والثاني المخصوص بالمدحِ أو الذمِّ نحو: نعم الرجُلُ زيْدٌ، وبِئْسَت المرْأةُ دَعْدٌ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ التاسـعِ شرعَ في الصنفِ العاشرِ، أعني فِعْلَي المدحِ والذّمِّ. وهما ما وضـعَ لإنشاءِ مدحٍ أوذمٍّ، والأصلُ فيه: نَعِمَ وبَئِسَ. والدليلُ على فعليتِهِمَا لُحُوقُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بهِمَا نحو: نعْمَتْ وبِئْسَتْ[1] والباقي واضـحٌ.

قالَ:

«وحقُّ الأوّلِ التعريفُ بلامِ الجنسِ، أو الإضافةُ إلى المعرفِ بهذا اللام نحو: نِعْمَ صاحبُ الرجلِ زيْدٌ، وبِئْسَ غُلامُ الرجلِ بكْرٌ. وقد يضمرُ ويفسرُ بنكرةٍ منصوبةٍ نحو: نِعْمَ رجُلًا زيْدٌ»

أقولُ: حقّ فاعلِ فعلي المدحِ والذمِّ إذا كانَ مظهراً وجب أن يكونَ

---

(١) مذهب البصريين أن نعم وبئس فعلان ماضيان لا يتصرفان. وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، واستدلوا بدخول حرف الجر عليهما في قول بعضهم: نعم السَّيْرُ على بئس العَيْرُ. وخُرِّج على تقدير: نعم السير على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العيرُ. وهكذا ما أشبهه. وأصلهـما: فَعِلَ. وقـد يردان كـذلك. أو بسكـون العين وفتـح الفـاء وكسـرها. أو بكسرهما. وكذلك كل ذي عين حلقية من فَعِل فعلاً كان كشَهِدَ، أو اسماً كفَخِذ. انظر الإنصاف ٦١، المسألة/١٤، والصبان ٢٨/٣، ومنهج السالك ٣٨٦.

معرفًا بلامِ الجنسِ[1] لكونهما موضوعين للمدحِ والذمِّ العامين. ولام الجنسِ[2] تفيدُ العمومَ. وقد يضمرُ فاعلُهما ويفسرُ بنكرةٍ منصوبةٍ. وإنما يجبُ التفسيرُ لئلا يبقى مبهماً. وإنما يفسرُ بالنكرةِ لأنّ الغرضَ يحصلُ بها. فلو عرفت لبقي التعريفُ ضائعاً. واعلم أن المضافَ إلى المعرفِ بلامِ الجنسِ كالمعرفِ نحو: نِعْمَ صاحبُ المالِ زيْدٌ.

قالَ:

«وقد يُحذفُ المخصوصُ [بالمدْحِ][3] نحو قوله تعالَى: «فَنِعْمَ الماهِدُونَ»[4]»

أقولُ: الحذف إنما يجوزُ إذا دلّ عليه قرينة كما في الآيةِ. فإنّه لما قالَ اللّهُ تعالَى: «والأرضَ فرشْناهَا فَنِعْمَ الماهِدُونَ» عُلِمَ أنّ التقديرَ: فنِعْمَ الماهِدُونَ نَحْنُ.

قالَ:

«وحَبَّذَا يجرِي مجرى نِعْمَ، فيقالُ: حَبَّذَا الرجُلُ زيْدٌ، وحبَّذَا رجُلاً زيْدٌ. وسَاءَ يجرِي مجرى بِئْسَ»

أقولُ: حبَّ أصله حَبُبَ بضمِّ العينِ، فأدغمَ ثم ركّبَ مع فاعلِهِ وهو

---

(١) نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو. وفي ارتفاع المخصوص وجهان: أحدهما: أنه مبتدأ مؤخر، والجملة التي قبله خبر مقدم، والتقدير: زيد نعم الرجل. الثاني: أن يكون خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: نعم الرجل هو زيد. وجوز بعضهم فيه أن يكون مبتدأ محذوف الخبر تقديره: زيد الممدوح، ومثله بئس. انظر منهج السالك ٣٩٦.

(٢) واختلف في أل الداخلة على فاعل أفعال هذا الباب. فقيل هي للجنس حقيقة. وقيل هي للجنس مجازاً. وقيل هي للعهد. انظر منهج السالك ٣٨٨، والصبان ٢٩/٣.

(٣) زيادة من ح.

(٤) سورة الذاريات: الآية ٤٨.

ذَا للتخفيفِ فصارَ كالكلمةِ الواحدةِ(١). ومعناه: صارَ محبوباً جِدًا. وإنما لم يجعلْه مِن أفعالِ المدحِ بل جعلَهُ جارياً مجرى نِعْمَ لامتيازِهِ [أي حبَّذَا](٢) بأُمورٍ منها:

أنّ فاعلَه لا يكونُ إلاّ ذَا لأنّ الغرضَ، أعني الإبهامَ في المدحِ يحصلُ به فإنّه من المبهماتِ.

ومنها أنّه لا يثنّى ولا يجمعُ ولا يؤنّثُ(٣) لأنّه كالأمثالِ والأمثالُ لا تتغيرُ.

ومنها أنّه لا يجبُ ذكرُ التفسيرِ بعد فاعلِه بل يجوزُ أن يقالَ: حبّذَا رجُلاً زيْدٌ، وحبّذَا زيْدٌ رجلاً، بخلافِ نِعْمَ فإنه يجبُ ذلك فيه(٤) لأنّ الفاعلَ في حبّذَا مذكورٌ، وفي نِعْمَ مستترٌ(٥) فجعلَ ذكرَ التمييزِ في نِعْمَ كالبدلِ عنه. وهذا الاستعمالُ أعني حبّذَا الرجُلُ زيْدٌ، إنما هو عند من لم يجعلْ ذَا فاعلاً بناءً على أنّه صارَ كالجزءِ بالتركيبِ فخرجَ عن الفاعليّةِ. وأما من يجعلُه فاعلاً

---

(١) إذا وقع بعد حَبَّ غير ذَا من الأسماء جاز فيه وجهان. الرفع بحبّ نحو: حَبَّ زيدٌ، وجره بالباء نحو: حَبَّ بزيدٍ. ثم إن وقع بعد حَبَّ ذَا وجب فتح الحاء، وإن وقع بعدها غير ذا جاز ضم الحاء وفتحها، وروي بالوجهين قوله:

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها   وحب بها مقتولة حين تقتل

انظر حاشية الخضري ٢/٤٥.

(٢) زيادة من ح.

(٣) أي يجب في ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير فتقول: حبذا زيدٌ وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هند، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات. الصبان ٣/٤١.

(٤) بخلاف مخصوص نعم فإن تأخير التمييز عنه نادر.

(٥) ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور. وذهب الكسائي والفراء إلى أن الفاعل في نحو: نعم رجلاً زيدٌ، هو زيد، والنكرة المنصوبة بعد نعم حال عند الكسائي، وتمييز عند الفراء. انظر منهج السالك ٣٨٩، والصبان ٣/٣٣.

فلا يأتي بعده بلفظِ الرَّجُل لأنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلاّ واحداً(١).

وساءَ يجري مجرى بِئْسَ نحو: ساءَ الرجُلُ زيْدٌ(٢)، وقوله تعالَى: «ساءَ مثلاً القومُ الذين كذَّبُوا»(٣). وإنّما لم يجعلْه من أفعالِ الذمِّ لأنَّه ربما يستعملُ غيرَ استعمالِ بِئْسَ فيقالُ في الخبرِ: ساءَني فلانٌ، بمعنى نقيض سَرَّنِي بخلافِ بِئْسَ فإنَّه لا يستعملُ إلاّ في الإنشاءِ.

---

(١) اختلف في إعراب حبذا. فذهب سيبويه والمبرِّد وابن السراج إلى أن حبذا اسم وهو متبدأ، والمخصوص خبره. وذهب بعضهم إلى أن حبذا فعل ماض وذا فاعله. وذهب قوم منهم ابن درستويه إلى أن حبذا فعل ماض، وزيد فاعله فركبت حب مع ذا وجعلتا فعلاً. وهذا أضعف المذاهب. انظر الكتاب ٣٠٢/١، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٤/١، وشرح المفصل ١٣٨/٧، وحاشية الخضري ٤٥/٢.

(٢) تستعمل ساءَ في الذم استعمال بئس، فلا يكون فاعلها إلا ما يكون فاعلاً لبئس، وهو المعرف بأل نحو: ساء الرجلُ زيدٌ، والمضاف إلى ما فيه الألف واللام نحو: ساء غلامُ القومِ زيد، والضمير المفسر بنكرة بعده نحو: ساء رجلاً زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿ساء مثلاً القوم الذين كذبوا﴾.
ففي ساء ضمير الفاعل، ومثلاً منصوب على التمييز، والقوم رفع بالابتداء وما قبله خبره، أو رفع على إضمار مبتدإ تقديره: ساء المثل مثلاً هم القوم كقولهم: بئس رجلاً زيد، أي: هو زيد. انظر حاشية الخضري ٤٤، ومشكل إعراب القرآن ٣٣٥/١، والبيان في إعراب القرآن ٣٨٠/١.

(٣) سورة الأعراف: الآية ١٧٧.

قالَ:

«فعْلَا التّعجبِ

هما ما أَفْعَلَ زَيْداً، وأفْعِلْ بهِ. ولا يبنيانِ إلّا من الثلاثي المجرّدِ ليْس بمعنى افعَلَّ وافعَالَّ»

أقولُ: لما فرغَ من الصنفِ العاشرِ شرعَ في الصنفِ الحادي عشرَ، أعني فعلي التعجبِ. وهما فعلانِ موضوعانِ لإنشاءِ التعجبِ.

أحدهما على مثالِ: ما أَفْعَلَه، نحو: ما أَحْسَنَ زَيْداً.

والثّاني على مثالِ أَفْعِلْ بِهِ نحو: أحْسِنْ بزَيْدٍ. ومعناهما: أنّ زيداً حَسُنَ جدًّا. وإنّما لا يبنيانِ إلا من الثلاثي المجرّدِ لأنّ هذين البناءينِ لا يمكنُ من غيرِهِ. وإنما يجبُ ألّا يكونَ بمعنى افْعلَّ وافْعالّ[1] أي لا يكونُ من الألوانِ والعيوبِ لأن فعلَ التعجبِ يشبهُ أَفْعلَ التفضيلِ في المبالغةِ. وقد عرفْتَ أن أَفْعَلَ التفضيلِ لا يُبْنَى من الألوانِ والعيوبِ.

قالَ:

«ويُتَوَصَّلُ إلى التعجبِ فيما وراءَ ذَلِكَ بأَشَدَّ وأَبْلَـغَ ونحو ذلك، فيقالُ: ما أَشَدَّ دحرجتَه [وما أكْثَرَ استخراجَه][2] وما أَبْلَـغَ سَوادَه، وما أَقْبَـحَ عَوَرَه»

أقولُ: إذا أريد بناء التعجبِ فيما وراء الثلاثي المجرد الذي ليسَ بمعنى افْعَلَّ وافْعَالَّ، أي في الثلاثي المزيد، أو في غيرِ الثلاثي، أو في الثلاثي

(1) نحو: احمرّ واسوادّ واشهابّ، لأنها زائدة على ثلاثة أحرف. انظر الإيضاح العضدي ١٣٢/١.

(2) زيادة من س.

المجرد اللوني والعيبي يتوصلُ بأَشَدّ [وأَبْلَغ][1] ونحوه، أي يجعلُ ذلك وسيلةً إليه بأنْ يبنى التعجبُ منه ويجعلُ ذلك المزيد أو اللوني أو غيرهما مفعولاً له[2] فإنه يفيدُ ما كان يفيدُه التعجب المبني من نفسِ ذلك المزيد، أو اللوني، أو غيرهما. فيقالُ في غيرِ الثلاثي: ما أشدَّ دحرجَتَهُ، وفي اللوني: ما أبلغَ سوادَه، وفي العيبي: ما أَقْبَحَ عورَه، وفي المزيدِ، ما أكْثَرَ استخراجَهُ. وإن شئْتَ قلْتَ: أَشْدِدْ بدحرجتِهِ، وأَبْلِغْ بسوادِهِ، وأقْبِحْ بعَوَرِهِ، وأكْثِرْ باستخراجِهِ، والمعنى على ما كان في: ما أَحْسنَ زَيْداً. ونحو أَشَدّ، وأَبْلَغ)أتمّ(وأكْثَر، وأَكْمَل.

قالَ:

«ومَا في: ما أَفْعَلَ [زيداً][3] مبتدأ، وأَفْعَلَ خبره»

أقولُ: هذَا مذهبُ سيبويهِ[4] وعند الأَخْفَشِ مَا مبتدأ بمعنى الّذِي، وأَفْعل صلته، والخبر محذوف[5] أي: الذي أحسنَ زيداً شيءٌ. وأما أحسنْ بزيدٍ فعند سيبويه أصله: أَحْسنَ زيدٌ، أي صارَ ذَا حُسْنٍ، فأحسنْ فعل ماض، وزيدٌ فاعله نقلَ من صيغةِ الإخبارِ إلى الإنشاءِ وزِيدتِ الباءُ في فاعِلِهِ كما في

---

(١) زيادة من ح.

(٢) فتقول: ما أعظم احمراره، أو دحرجته، وما أشد انطلاقه، فينصب المصدر على أنه مفعول به لأفعل التعجب، وأما في أفعل التفضيل فينصب على التمييز.

(٣) زيادة من س.

(٤) انظر الكتاب ٣٧/١، والأصول ٩٩/١، والإيضاح ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٣/١، وشرح المفصل ١٤٩/٧.

(٥) قال عنه الرضي في شرح الكافية ٢٨٧/٢ ــ ٢٨٨: وفيه بعد؛ لأنه حذف الخبر وجوباً مع عدم ما يسد مسده. وأيضاً ليس في هذا التقدير معنى الإبهام اللائق في التعجب كما في تقدير سيبويه. وانظر المقتضب ١٧٧/٤، والأصول ١٠٠/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٢/١، وشرح المفصل ١٤٩/٧.

﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[1] وعند الأخفشِ أمْرٌ، وفاعلُه مستترٌ[2] والمأمور كل واحدٍ بأنْ يجعلَ زيداً حسناً، والباء زائدة في المفعولِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿ولا تُلقُوا بِأَيْدِيكُم إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[3] [أي: أَيْدِيَكم][4].

---

(1) سورة الرعد: الآية ٤٣.

(2) انظر منهج السالك ٣٧١، وشرح المفصل ١٤٨/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٨٨/١.

(3) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(4) زيادة من س، ج.

قسم الحُرُوفِ

قالَ:

بَابُ الحَرْفِ

«وهو ما دلَّ على معنى في غيرِه. وأصنافُه: حروفُ الإِضَافةِ، الحروفُ المشبّهةُ بالفِعْل، حُروفُ العَطْفِ، حُروفُ النَّفْيِ، حُروفُ التَّنبِيهِ، حُروفُ النّداءِ، حُروفُ التَّصْدِيقِ، حُروفُ الاستثْناءِ، حَرْفَا الخِطابِ، حُروفُ الصِّلةِ، حَرْفَا التَّفْسِيرِ، الحَرْفانِ المصدريّانِ، حُروفُ التَّحْضِيضِ، حَرفُ التَّقْرِيبِ، حُروفُ الاستقبالِ، حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ، حَرْفَا الشّرطِ، حَرْفُ التَّعْليلِ، حَرْفُ الرَّدْعِ، اللاّماتُ. تاءُ التأنيثِ الساكنة. النّون المؤكدة. هاءُ السّكتِ»

أقولُ: لما فرغَ من القسمِ الثّاني من أقسامِ الكلمةِ وهو الفِعْلُ شرعَ في القسمِ الثّالثِ أعني الحَرْف، وهو ما دلَّ على معنى في غيرِهِ أي كلمة تدلُّ على معناها بواسطةِ الغيرِ كما سيتحققُ بعيد هذا. ولما كانَ هذَا القسمُ أيضاً ذَا أصنافٍ أرادَ أن يبينَ أصنافَه كما بينَ أصنافَ أخويه فعدّها مجملةً ثم ابتدأ فبحثَ عن كلِّ منها مفصلةً بالترتيب. وأصنافُ الحروفِ المذكورةِ في هذا الكتابِ ثلاثةٌ وعشرونَ، وستعرفُ كلَّ واحدٍ في موضعِهِ.

قالَ:

حروفُ الإضَافةِ:

«وهي الجارّة للأسماءِ. فمِنْ للابتداءِ. وإلَى وحَتَّى للانتهاءِ. وفِي للوعاءِ. والبَاء للإلْصاقِ. واللاّم للاختصاصِ. ورُبَّ للتقليلِ، وتختصُّ بالنكراتِ. ووَاو القَسَمِ وبَاؤه وتَاؤه. وعَلَى للاستعلاءِ. وعَنْ للمجاوزةِ والكَاف للتشبيهِ. ومُذْ ومُنْذُ للابتداءِ في الزمانِ. وحاشَا وخَلاَ وعَدَا للاستثناءِ».

أقولُ: سُمّيتْ هذه الحروفُ حروفَ الإضافةِ والجارّة لأنها تضيفُ أي تنسبُ معنى الفعلِ أو شبهه، وتجرُّه إلى مدخولِهَا نحو: مررْتُ بزيدٍ، فإنّ الباءَ تنسبُ معنى المرورِ وتجرُّه إلى زيدٍ[1] وهي سبعةَ عشرَ حرفاً.

الأول ــ مِنْ، وهي في الأَصْلِ لابتداءِ الغايةِ، أي تفيدُ معنى الابتداءِ، وتُعرفُ باستقامةِ تقديرِ إلَى بعدها نحو: سرْتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ، بمعنى ابتداء سيري من البصرةِ إلى الكوفةِ. وقد تستعملُ للتبيينِ، أي يجوزُ أن يجعلَ مكانَها الّذِي[2] كقولِهِ تعالَى: ﴿فاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ﴾[3] أي:

(١) يسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما. وحروف الصفات لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات. انظر شرح المفصل ٧/٨، وشرح التصريح ٢/٢، وحاشية العدوي على الشذور ١٠٣/٢.

(٢) وعلامتها أن يصح أن يخلفها موصول مع ضمير يعود على ما قبلها إذا كان معرفة كالمثال المذكور، والتقدير: واجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان. أو يصح أن يخلفها الضمير فقط إذا كان ما قبلها نكرة نحو: ﴿يحلون فيها من أساور من ذهب﴾ سورة الحج: الآية ٢٣. أي من أساور هي ذهب. شرح التصريح ٨/٢.

(٣) سورة الحج: الآية ٣٠.

الذي هو الأَوْثان. وللتبعيضِ أي يجوزُ أنْ يجعلَ مكانها بعض نحو: أخذتُ من الدراهمِ، يعني بعض الدراهمِ. وقد تكونُ زائدةً أي يجوزُ حذفها نحو: ما جاءَني مِنْ أحدٍ يعني أحدٌ(١).

والثّاني والثّالث ــ إِلَى وحَتّى وهما للانتهاءِ أي يفيدانِ معناه. والفرق بينهما أن ما بعد إِلَى لا يجبُ أن يدخلَ في حكمِ ما قبلها بخلافِ حَتَّى فإنه يجبُ ذلك فيها. فإذا قلْتَ: أكلْتُ السمكةَ إِلَى رأسِها، يكونُ المعنى انتهاء أكلي عند الرأسِ، ولا يجبُ أن يكونَ الرأسُ مأكولاً أيضاً. بخلافِ ما إذا قلْتَ: أكلْتُ السمكةَ حتّى رأسِهَا، فإنّ المعنى يكونُ انتهاءُ أكلِي بالرأسِ فيجب أن يكونَ الرأسُ مأكولاً(٢).

والرّابع ــ فِي وهي للوعاءِ أي للظرفيّةِ نحو: الماءُ في الكوزِ [ونحو: المالُ في الكيسِ](٣).

والخَامس ــ الباء وهي للإلصاقِ في الأصلِ نحو: مررْتُ بزيدٍ، أي

---

(١) من لا تزاد عند سيبويه والجمهور إلا بشرطين:
الأول أن يكون ما قبلها غير موجب. ونعني بغير الموجب النفي نحو: ﴿ما لكم من إله غيره﴾ سورة الأعراف: الآية ٦٥. والنهي نحو: لا يقم من أحد، والاستفهام نحو: ﴿هل من خالق غير الله﴾ سورة فاطر: الآية ٣.
الثاني أن يكون مجرورها نكرة كما مثل. انظر الكتاب ٢٧١/١، والجنى الداني ٣١٧، وحاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ٢٠٦، وكتاب الإشارة ٧٥.

(٢) وتقول: أكلت السمكةَ حتى رأسَها، وحتى رأسِها، ولا يجوز الرفع لأنه لا خبر له. فإن قلت: أكلتُ السمكةَ حتى رأسُها أكلته، جاز في هذا المثال أن تكون حتى جارة فيكون رأسها مجروراً بها، وأن تكون عاطفة فيكون رأسها منصوباً عطفاً على السمكة لأنه جزء منها. وأن تكون ابتدائية فيكون رأسها مرفوعاً على أنه مبتدأ والخبر محذوف ــ على مذهب الكوفيين ــ تقديره: مأكول، أو جملة أكلته المذكورة. منهج السالك ٢٤٣، وكتاب الإشارة ٧٩.

(٣) زيادة من ج.

التصقَ مروري بمكانٍ قريبٍ من مكانِ زيدٍ[1] وباء القسمِ في نحو: أقسمْتُ باللّهِ، من هذا القبيلِ. إذ المعنى التصقَ قسمي بلفظةِ اللّهِ. وقد تستعملُ للاستعانةِ[2] نحو: كتبْتُ بالقلمِ، أي باستعانةِ القلمِ. وللمصاحَبةِ[3] أي بمعنى مَعَ نحو: اشتريْتُ الفرسَ بِسَرْجِهِ ولِجامِهِ، يعني معهما. وللتعديةِ نحو: ذهبْتُ بزيْدٍ، أي أَذْهَبْته. وللظرفيّةِ نحو: جلسْتُ بالمسجدِ، أي فيه. وقد تكونُ زائدةً نحو: ﴿وكَفَى باللّهِ شَهِيدًا﴾[4] أي كَفَى اللّهُ.

السّادس ـ اللام وهي للاختصاصِ نحو: الجُلُّ[5] للفرسِ أي مختص به. وقد تكونُ للتعليلِ أي بمعنى كَيْ نحو: جئْتُكَ لتكرمَنِي، بمعنى: كَيْ تكرمَنِي. وقد تكونُ زائدةً نحو قوله تعالَى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[6] أي رَدِفَكم.

السّابع ـ رُبَّ وهي للتقليلِ[7] أي تدلُّ على تقليلِ نوعٍ من جنسٍ

(١) وهو إما حقيقي وهو أن يصل العامل إلى المجرور حقيقة أي بأن يماسَّه نفسه نحو: أمسكت بزيد، إذا قبضت على شيء من جسمه. وإما مجازي وهو أن يماس العامل ما يقرب من المجرور نحو: مررت بزيد، أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد. انظر الجنى الداني ٣٦، والمفصل ١٥٥.

(٢) وهي الداخلة على آلة الفعل.

(٣) وهي التي يقال لها: باء المصاحبة.

(٤) سورة النساء: الآية ٧٩.

(٥) وجُلُّ الدابة وجَلُّها: الذي تلبسه لتصان به؛ الفتح عن ابن دريد، قال: وهي لغة تميمية معروفة. الجمهرة ٥٤/١، واللسان (جلل) ١١٩/١١.

(٦) سورة النمل: الآية ٧٢. قالوا: معنى ردف تبع ولحق، فتكون اللام زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه، كما زيدت الباء في ﴿ولا تلقوا بأيديكم﴾ سورة البقرة: الآية ١٩٥. أو ضمن معنى فعل يتعدى باللام نحو: دنا لكم وأزف لكم. ومعناه تبعكم ولحقكم. شرح الدماميني على المغني ٣٢/٢، والكشاف ١٥٨/٣.

(٧) رب تأتي للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً. وقد وجدت في كتاب سيبويه نصوصاً كثيرة قال فيها: رب للتكثير مثل كم وكأين. في الكتاب ٢٩١/١، ٢٩٣: كم الخبرية بمعنى رب. وقال في ٢٩٨/١: وكأين معناها معنى رب. وقال في ٣٤٥/١: معنى رب معنى كم.

نحو: رُبَّ رجُلٍ كَريمٍ لقيتُهُ. المعنى أن الرجالَ الكرام الذين لقيتُهم وإن كانوا كثيرين لكنهم بالقياسِ إلى الذين مـا لقيتهم قليلون. وتختصُّ رُبَّ بالنكراتِ أي لا تدخلُ على المعارفِ لأنَّ ما هو الغرض منها أعني الدلالة على تقليلِ نوعٍ من جنسٍ يحصلُ بدونِ التعريفِ. فلو عرفَ مدخولها لكانَ التعريفُ ضائعاً. ويجبُ أن تكونَ تلك النكرةُ التي دخلتْ عليها رُبَّ موصوفةً كما ذكرنا ليجعلَ الوصف ذلك الجنس النكرة نوعاً فيحصل الغرض. وقد تلحق ما بربَّ فتمنعها عن العملِ وتسمى مَا الكافّة، وحينئذ يجوزُ أَنْ تدخلَ الأفعال نحو: رُبّما قامَ زيْدٌ.

والثّامِن والتّاسِـع ــ واو القسم وتاؤه نحو: واللّهِ وتاللّهِ لأفعلنّ كذا. واعلم أنّ الأصلَ في القسمِ الباء، والواو تبدلُ منها عند حذفِ الفعلِ. نقولنا: واللّهِ في معنى أقسمْتُ باللّهِ، والتاء تبدلُ من الواوِ في تاللّهِ خاصةً. فالباء لأصالتِهَا تدخُل على المظهرِ والمضمرِ نحو: باللّهِ وبك لأفعلنّ. والواو لا تدخلُ إلا على المظهرِ لنقصانِهَا عن الباءِ فلا يقالُ: وكَ لأفعلنّ. والتّاء لا تدخلُ من المظهرِ إلا على لفظةِ الله(١) لنقصانِهَا عن الواوِ.

والعَاشِر ــ عَلَى وهي للاستعلاءِ نحو: زيدٌ علَى السطحِ، أي مستعلٍ عليه.

والحَادِي عشرَ ــ عَنْ وهي للمجاوزةِ نحو: رميْتُ السهمَ عَنِ القوسِ، أي جعلْتُهُ مجاوزاً عنه.

والثّانِي عشرَ ــ الكَاف وهي للتشبيهِ نحو: الذي كزيْدٍ أخوكَ، أي الذي

= فهذه النصوص تفيد أن رب معناها التكثير عند سيبويه. ونسب إليه المرادي في الجنى الداني ٤٣٩ أن رب للتقليل. وانظر المغني ١٤٣/١.

(١) وقد تدخل على رَبّ مضافاً إلى الكعبة أو لياء المتكلم تقول: تَرَبِّ الكعبةِ وتربـيّ لأفعلنّ. وندر تالرحمنِ وتَحيَاتِك. انظر الجنى الداني ٥٧، والصبان ٢٠٧/٢.

أشبه بزيْدٍ أخوكَ. وقد تكونُ زائدةً كقولِهِ تعالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] أي لَيْسَ مثلَه شيءٌ[2].

والثّالث عشرَ والرّابع عشرَ ـ مُذْ ومنْذُ وهما للابتداءِ في الزمانِ. وقد عرفْتَ معنى الابتداءِ نحو: ما رأيْتُ زيْداً مذْ ومنذُ يومِ الجمعةِ، أي ابتداء زمان انتفاء الرؤية يوم الجمعة[3].

والخَامس عشرَ والسّادس عشرَ والسّابع عشرَ ـ حَاشَا وخَلا وعَدَا، وهي للاستثناءِ أي بمعنى إلاّ نحو: جاءَنِي القومُ حاشَا زيْدٍ، أي إلاّ زيْداً، وقد مرّ ذلِكَ في المستثنى[4].

واعلم أن حروفَ الجرّ قد تحذفُ وينصبُ مدخولها ويقالُ إنه منصوبٌ على نزْعِ الخافضِ أو على المفعوليةِ كقولِهِ تعالَى: ﴿واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيقَاتِنَا﴾[5] أي: مِنْ قَوْمِهِ.

---

(١) سورة الشورى: الآية ١١.

(٢) قال الكثيرون إن الكاف في الآية زائدة، أي: ليس شيءٌ مثلَه. إذ لو لم يقدروه كذلك لصار المعنى: ليس مثلَ مثله شيء، فيلزم المحال وهو إثبات المثل. وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً. الجنى الداني ٨٦، وشرح التصريح ١٧/٢.

(٣) مذ ومنذ إذا كانا حرفي جر يكونان بمعنى مِنْ في الماضي نحو: ما رأيتُهُ مذْ أو منذُ يومِ الجمعةِ. وبمعنى فِي في الحاضر نحو: ما رأيتُهُ مذْ أو منذُ يومِنا. هذا مع المعرفة. فإن كان المجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ وإلى معاً نحو: ما رأيته مذ أو منذ يومين، أي من ابتداءِ يومين إلى انتهائهما. ولا تكون النكرة إلا معدودة لفظاً كمذ يومين، أو معنى كمذ شهر، لأن مذ ومنذ لا يجران المبهم.

(٤) انظر ص ٨٣ وما بعدها.

(٥) سورة الأعراف: الآية ١٥٥. قومه وسبعين مفعولان لـ «اختار» وانتصب قومه على تقدير حذف حرف الجر منه، أي: من قومه. وإنما حذف مِنْ لدلالة الفعل عليه مع إيجاز اللفظ. قال الفرزدق:

ومنا الذي اختيرَ الرجالَ سماحة وجوداً إذا هب الرياح الزعازع =

قالَ:

الحُرُوف المشبَّهة بالفِعْلِ

«إنَّ وأنَّ للتحقيقِ ولكنَّ للاستدراكِ وكأنَّ للتشبيهِ وليْتَ للتمنّي ولَعَلَّ للترجّي»

أقولُ لما فرغَ من الصنفِ الأوّلِ من أصنافِ الحرفِ شرعَ في الصنفِ الثّاني، أعني الحروفَ المشبهةَ بالفعلِ. ووجه شبهِهَا بالفعلِ لفظيّ ومعنويّ.

أما اللفظيّ فلكونِهَا ثلاثيةً ورباعيةً مفتوحةَ الآخرِ كالماضي.

وأما المعنويّ فلكونِ كلٍّ واحدٍ منها بمعنى فِعْلٍ. فإن معنى إنَّ وأَنَّ: حققْتُ الشيءَ. ومعنى لكنَّ: استدركْتُ. ومعنى كأنَّ: شبهْتُ. ومعنى ليْتَ: تمنيْتُ. ومعنى لعَلَّ: ترجيْتُ. وقد تقدَّمَ كيفيةُ عملِ هذه الحروفِ[1]. والغرضُ هنا بيانُ سائرِ أحوالِهَا. كما سيتضحُ بُعَيْدَ هذَا.

قالَ:

«وإنَّ المكسورة معَ ما بعدها جملة. وأنَّ المفتوحة مع ما بعدها مفرد فاكسر في مَظانِّ الجملِ وافتح في مظانِّ المفرداتِ نحو: إنَّ زيْداً منطلِقٌ، وعلمْتُ أنَّكَ خَارِجٌ»

أقولُ: إنّ المسكورة والمفتوحة كلتاهما تدخلانِ على الجملِ، أعني

أي: من الرجال. وقال غيلان:

وأنت الذي اخترتُ المذاهبَ كلَّها ... بـوهبين إذ ردت علي الأباعر

أي: وأنت الذي اخترتك من المذاهب.

(1) انظر ص ٦١ وما بعدها، وص ٨٨.

المبتدأَ والخبرَ. والفرق بينهما أن مدخولَ المكسورةِ بعد دخولِها باقٍ كما كان جملةً، ومدخول المفتوحةِ يصيرُ بعد دخولِها في تأويلِ المفردِ. فاكسرِ الهمزةَ في مَظَانِّ الجملِ، يعني في كلِّ موضعٍ يكونُ مَظِنَّةً للجملِ، أي يظنُّ أن تقعَ فيه الجملةُ[1] نحو: إنَّ زيْداً منطلِقٌ، فإنَّه كلامٌ ابتدائي فيكون في موضعِ الجملةِ. وافتحها في مظانِّ المفردات[2] نحو: علمْتُ أنَّكَ خارجٌ، فإنَّ «أنك خارجٌ» في تأويلِ المفردِ لأنَّه مفعولُ علمْتُ، وموضعُ المفعولِ موضعُ المفرد وهنا بحث ذكره يورثُ التطويلَ. واعلمْ أنَّ المَظَانَّ جمعُ المَظِنَّةِ. ومَظِنَّةُ الشيءِ موضعُهُ الذي يُظَنُّ كونه فيه.

قالَ:

«وإذا عطفْتَ على اسمِ إنَّ المكسورةِ بعد ذكرِ الخبرِ جازَ في المعطوفِ الرفعُ والنصبُ نحو: إنَّ زيْداً منطلِقٌ وبشراً، وبشرٌ[3] على اللفظِ والمحلِّ. وكذلك لكنَّ دونَ غيرِهَا»

أقولُ إنما جازَ الحملُ[4] على المحلِّ لأنَّ المكسورةَ لا تغيرُ معنى الجملةِ عما كانَ عليه كما عرفْتَ. فالاسمُ فيها مرفوعُ المحلِّ على الابتدائيةِ كما كانَ عليْهِ قبل دخولِهَا. بخلافِ المفتوحةِ فإنَّها تغيرُ معنى الجملةِ، ولذلك قيَّدَ العطفَ بالمكسورةِ. وإنَّما اشترطَ بعد ذكرِ الخبرِ لأنَّه لا يجوزُ أن يقالَ: إنَّ

---

(١) في س: الجمل.

(٢) في ح: المفرد.

(٣) فالنصب عطفاً على اسم إن، والرفع عطفاً على محل اسم إن، لأنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ. وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير: وبشر كذلك. فإن كان العطف قبل ذكر الخبر نحو: إن زيداً وبشراً منطلقان، وجب نصب المعطوف. انظر منهج السالك ٨١، وشرح الكافية ٣٢٨/٢، والتصريح ٢٢٦/١.

(٤) في ح: العطف.

زيداً وبشرٌ منطلقانِ[1] لأنّه يلزمُ منه تواردُ العاملين أعني إنّ والتجردَ على معمولٍ واحدٍ وهو منطلقانِ لأنّه من حيثُ كونه خبرَ إنّ يكونُ العامل فيه إنّ. ومن حيثُ كونه خبرَ بشرٍ يكونُ العامل فيه التجـرد. ولكنّ مثل إنّ في العطفِ[2] دون غيرها لأنها لا تغيرُ معنى الجملةِ بخلافِ سائرِ أخواتِهَا.

قالَ:

«ويُبطلُ عملَها الكفُّ والتخفيفُ ويهيئانِها للدخولِ على القبيلين نحو: إنّما زيْدٌ منطلِقٌ، وإنّما ذهبَ عمرٌو، وإنْ زيْدٌ لكريمٌ، وإنْ كان زيْدٌ لكريماً، وبلغني أنّما زيْدٌ منطلِقٌ وأنما ذهبَ عمرٌو، وبلغنِي أنْ زيدٌ أخوكَ، وبلغنِي أنْ قَدْ ضربَ زيْدٌ، ولكنْ أخُوكَ قائمٌ، ولكنْ خرجَ بكْرٌ، وكأنْ ثَدْياه حُقّانِ، وكأنْ قَدْ كانَ كذَا»

أقولُ يُبطلُ عملَ الحروفِ المشبهةِ بالفعلِ الكفُّ، أي اتصال مَا الكافّة بها وذلك عامٌّ في الجميعِ[3]. وكذلك يُبطلُ عملَها التخفيفُ وذلك فيما

---

(1) إنما امتنـع الرفـع وتعين النصب في المعطوف على اسم إن قبل ذكر الخبر لئلا يتوارد عاملان مختلفان على معمول واحد وهو ممنوع، وذلك لو قيل: إن زيداً وبشرٌ منطلقان، برفـع بشر كان منطلقان الخبر معمولاً لأنّ من حيث إنه خبرها. ومعمولاً للتجرد من حيث إنه خبر عن بشر الذي هو مبتدأ وإنّ والتجرد عاملان مختلفان قد تواردا على معمول واحد وهو منطلقان، ولهذا امتنـع الرفـع وتعين النصب. وما ورد منه فهو على جعل المرفوع مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المذكور عليه كقوله:

فمن يـك أمسى بالمـدينة رحله ... فـإني وقيـار بهـا لـغـريـب

فغريب خبر إن مؤخر، وقيار مبتدأ خبره محذوف دل عليه المذكور، أي: وقيار كذلك، أي غريبة. وقيار اسم فرس الشاعر. انظر شرح المفصل ٨/٦٨.

(2) لكنّ حكمها حكم إن المكسورة. إذا عطفت على اسمها بعد ذكر خبرها جاز في المعطوف النصب والرفـع نحو: قامَ زيدٌ لكنّ عمراً جالسٌ وبشراً، أو وبشرٌ، حملاً على اللفظ والمحل.

(3) إلا ليت فبقاؤها على عملها مـع اتصال ما بها مسموع لبقاء اختصاصها بالأسماء كقوله: =

يخففُ منها، أعني الأربعَ التي أواخرها النّون. ويهيّىءُ الكفُّ والتخفيفُ هذه الحروفَ للدخولِ على القبيلين، أي الأسماء والأفعال لأن اختصاصَها بالأسماءِ إنما كانَ لأجلِ العملِ فإن العاملَ يجبُ أن يكونَ مختصًّا بقبيلِ ما يعملُ فيه. والأمثلةُ ظاهرةٌ. وقوله: كأنْ ثدياه حُقّانِ، أوّله[1]:

ونَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّونِ   كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

قالَ:

«والفعل الذي تدخلُ عليه إنْ المخففة يجبُ أن يكونَ مما يدخلُ على المبتدإِ والخبرِ نحو: إنْ كانَ زَيْدٌ لَكرِيماً، وإنْ ظننْتُهُ لقائماً[2] واللامُ لازمةٌ لخبرِهَا»

أقولُ إنما وجبَ أن يكونَ ذلك الفعل من دواخلِ المبتدإِ والخبرِ كالأَفْعال النّاقصةِ وأَفْعال القُلوب. لأن أصلَ هذه الحروفِ أن تدخلَ على المبتدإِ والخبرِ، فلما عرضَ لها ما أزالَ اختصاصَها بالأسماءِ وهيأَهَا للدخولِ

= قالتْ ألا ليتما هَذا الحمامُ لنا   إلى حمامتِنَا أو نصفَه فَقَدِ

بنصب الحمام على الإعمال، ورفعه على الإهمال. وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً. ومذهب سيبويه المنع. انظر منهج السالك ٨٠، والصبان ١/٢٨٣.

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب ١/٢٨١، وأمالي ابن الشجري ١/٢٣٧، ٢/٣، والمفصل ١٦٣، وشرح المفصل ٨/٨٢، والخزانة ٤/٣٥٨، والعيني ٢/٣٠٥، وابن عقيل ١/٣٣٤، والأصول ١/٢٤٦، والدرر ١/١٢١.

الشاهد فيه تخفيف كأن وحذف اسمها، ورفع ثدييه على الابتداء، وحقان الخبر، والجملة من المبتدإ والخبر خبر كأنْ. والتقدير: كأنه ثدياه حقان.

وروي: ثدييه، بالنصب على إعمال كأن.

(٢) فكريما خبر كان، وقائماً مفعول ظن، وإنْ لا عمل لها.

على الأفعالِ وجبَ أن يكونَ ذلك الفعلُ من دواخلِ المبتدإ والخبرِ[1] ليوفى عنها مقتضاها، ولئلا يلزمَ العدول عن الأصلِ من كلِّ وجهٍ. وإنما لزمتِ اللامُ في خبرِها للفرقِ بينها وبين إنْ النافيةِ[2].

قالَ:

«ولا بدّ لأنْ المخفّفةِ من أحدِ الحروفِ الأربعةِ وهي: قَدْ، وسَوْفَ، والسّين وحرفُ النّفيِ نحو: علمْتُ أنْ قَدْ خرجَ زيْدٌ، وأنْ سَوْفَ يخرجُ، وأنْ سيخرجُ، وأنْ لم يخرجْ»

أقولُ إنّما لا بدّ لأنْ المخفّفةِ من أحدِ الحروفِ الأربعةِ إذا كانتْ داخلةً على الأفعالِ، وذلك للفرقِ بينها وبيْنَ أنْ الناصبةِ[3] ولم يعكسْ لأن الزيادةَ بالمحذوفِ أولى.

---

(1) يريد أن إنَّ إذا خففت لا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء وهي كان وكاد وظن وأخواتهنّ. والأكثر في الناسخ بعدها أن يكون ماضياً كما مثل. ويقلُّ أن يليها غير الناسخ. ومنه قوله: شلّت يمينُك إنْ قتلْتَ لمسلماً. وقولهم: إنْ يزينُك لَنفسُك، وإن يشينُك لَهِيَهْ. انظر الصبان ٢/٢٨٩.

(2) والصحيح أنه يجب دخول اللام على خبر إن المخففة إذا أهملت ولم يظهر المعنى فارقة بينها وبين إن النافية. وتسمى اللام الفارقة نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ. وأما نحو: إنْ زيداً قائمٌ، بإعمال إن، وإن زيدٌ لن يقومَ، وإن زيدٌ لم يقم، فلا يجب فيه دخول اللام على الخبر لأمن اللبس. لأن الخبر إذا كان منفياً فلا تدخله اللام. منهج السالك ٨٣.

(3) إنما اختصوا هذه الفواصل دون غيرها لأنها لا تقع بعد أنْ الناصبة للفعل، فتميز عنها أن المخففة.

قالَ:

حُرُوفُ العطْفِ[1]

«الوَاو للجمع بلا ترتيبٍ. والفَاء وثُمّ له مع الترتيبِ. وفي ثُمّ تراخٍ دون الفَاءِ. وحَتّى بمعنى الغاية»

أقولُ هذه الحروفُ ثالثُ أصنافِ الحروفِ، وهي عشرةُ أحرفٍ.

أولها الوَاو وهي للجمعِ بلا ترتيبٍ. أي تدلُّ على ثبوتِ الحكمِ للمعطوفِ والمعطوفِ عليه مطلقاً لا مع الإشعارِ بالترتيبِ أو عدمه نحو: جاءَني زيْدٌ وعمرٌو، أي اجتمعا في المجيء مطلقاً.

وثانيها وثالثها الفَاء وثُمّ، وهما للجمعِ أيضاً لكن مع الترتيبِ نحو: جاءَني زيْدٌ فعمْرٌو، أوثُمّ عمْرٌو، أي اجتمعا في المجيء، وكان مجيء عَمْرو بعد مجيءِ زَيْد. والفرقُ بينهما أنّ في ثُمّ تراخياً دونَ الفَاءِ[2].

ورابعها حَتّى، وهي أيضاً للجمعِ مع معنى الغايةِ، أي يجب أن يكونَ معطوفُها جزءاً من المعطوفِ عليه نحو: أكلْتُ السمكةَ حتّى رأسَها[3]،

(١) العطف في اللغة الإمالة. ومعناه ها هنا أن يميل المعطوف إلى المعطوف عليه في الإعراب أو في الحكم.

(٢) وقد تأتي ثم للترتيب من غير مهملة فتكون بمعنى الفاء ومنه قوله:

كهزّ الرّدينيّ تحت العَجاجِ جَرَى في الأنابيبِ ثم اضطَرَبْ

فإن الهز متى جرى في أنابيب الرمح أعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه. والظاهر أنها هنا بمعنى الواو لأن الهز والاضطراب يقعان في زمان واحد. انظر المغني ١/١٨٨، وأوضح المسالك ٣/٤٣، والجنى الداني ٤٢٧، والمعاني الكبير ١/٥٨، والهمع ٢/١٣١.

(٣) قوله: أن يكون معطوفها جزءاً إلخ، أي بأن يكون إما جزءًا منه حقيقة كما مثل. فإن

وذلك لتفيدَ[1] قوةً نحو: ماتَ الناسُ حتّى الأنبياءُ. فإنّ الأنبياءَ أقوى من غيرهم. أو ضعفاً نحو: قدمَ الحاجُّ[2] حتّى المشاةُ، فإنّ المشاةَ أضعفُ من غيرِهم. فلا يجوزُ أن يقالَ: جاءَ زيْدٌ حتى عمْرٌو، وجاءَ القومُ حتّى البغالُ، لانتفاءِ الجزئيةِ.

قالَ:

«وأوْ وإمّا لأحدِ الشيئين أو الأشياءِ، وهما يقعانِ في الخبرِ والأمرِ والاستفهامِ»

أقولُ:

خامس حروفِ العطفِ وسادسها أَوْ وإمّا، وهُمَا للدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ لواحدٍ من الشيئين إذا كانَ المعطوفُ متحداً نحو: جاءَني زيْدٌ أوعمْرٌو، أوجاءَني إمّا زيْدٌ وإمّا عمْرٌو، أي جاءَ أحدُهُما. أولواحدٍ من الأشياءِ إذا كان المعطوفُ متكثراً نحو: جاءَني زيْدٌ أوعمْرٌو أوبكْرٌ [أوخالدٌ][3]. وجاءَني إمّا زيْدٌ وإمّا عمْرٌو وإمّا بكْرٌ، أي جاءَني أحدُهم. وتقعُ أَوْ وإمّا في الخبرِ كما مرَّ. وفي الأمْرِ نحو: جَالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ، وخذْ إمّا درهماً وإمّا ديناراً. وفي الاستفهامِ نحو: أَلقِيتَ عَبْدَ اللّهِ أَوْأخاه، وأضَرَبْتَ إمّا عبْدَ اللّهِ وإمّا أخاه.

= الرأس جزء من السمكة، أو تأويلاً كقوله:

أَلقَى الصَّحيفةَ كي يخفّفَ رَحْلَهُ ... والـزادَ حتى نعلَه ألقـاهـا

أي: ألقى ما يُثقله حتى نعلَه. فتكون نعله جزءًا مما يثقله. انظر الجنى الداني ٥٤٧.

(١) في س: يفيد.

(٢) في ج: الحجيج. وفي س: الحجاج.

(٣) زيادة من س، هـ.

قالَ:

«وأمْ نحوهما غير أنّها لا تقـعُ إلاّ في الاستفهامِ متصلةً وتقـعُ فيه وفي الخبرِ منقطعةً نحو: أزيدٌ عندك أم عمرٌو، وإنّها لإبلٌ أمْ شاءٌ»

أقولُ:

سابـع حروفِ العطفِ أَمْ، وهي مثْلُ أَوْ وإمّا في الدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ لأحدِ الشيئين أو الأشياءِ. لكنّها لا تقـعُ إلا في الاستفهامِ حال كونها متصلةً، وتقـعُ فيه وفي الخبرِ حال كونها منقطعةً، يعني أن أَمْ على ضربين: متصلة ومنقطعة.

والمتصلة هي التي تقـعُ بعد استفهامٍ يليه مثل ما يلي أَمْ من المفردِ نحو: أزيْدٌ عنْدَكَ أَمْ عمْرٌو، أو الجملةِ نحو: أضربْتَ زيْداً أَمْ ضربْتَ عمْراً.

والمنقطعة هي التي تقـعُ إمّا بعد غيرِ استفهامٍ نحو: إنَّها لَإبِلٌ أَمْ شاءٌ. أو بعد استفهامٍ لا يليه مثل ما يلِي أَمْ نحو: أرأيت زيْداً أَمْ عمْراً. وهي في معنى بَلْ والهمزة. فإن قولَنا: أَمْ شاءٌ، وأَمْ عمراً، معناه: بل أهي شَاءٌ[1]، وبلْ أرأيت عمراً، والهاء في إنّها للجثّةِ. كأن القائِلَ رأى جثةً ظنّها إبلاً فأخبرَ على ما ظنه، ثم تيقنَ أنها ليستْ بإبِلٍ، وترددَ في أنّها شاء أمْ لاَ فاستأنفَ الكلامَ فقالَ: أَمْ شاءٌ، أي بَلْ أهي شاءٌ. والفرقُ بين أَوْ وأمْ، أن السؤالَ بأَوْ إنما يكونُ إذا لم يتحققْ ثبوتُ الحكمِ لواحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه نحو: أزيْدٌ عنْدَكَ أو عمْرٌو، فإنه إنما يصحُّ إذا لم يعلم كون أحدِهما عند المخاطبِ. وأما أَمْ فإن السؤالَ بها إنما يكونُ إذا كانَ ثبوتُ الحكمِ معلوماً

(١) أم حرف ابتداء على الأصح فلا تدخل على المفرد. وإذا وقـع بعدها مفرد قدر له ما يتم به جملة نحو: إنها لإبل أم شاء، أي: بل أهي شاء، فتكون بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء لا يدخل إلا على الجملة. وادعى بعضهم أنها قد تدخل على المفرد وحمل المثال على ظاهره دون تقدير. انظر حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ٢/٢٧٨.

لأحدِهما، ويكونُ الغرضُ من السؤالِ التعيين نحو: أزيدٌ عندك أم عمرٌو، فإنه إنما يصحُّ إذا كانَ كون أحدهما عند المخاطبِ معلوماً لا بعينِه، ويكون الغرض من السؤالِ التعيين، ولذلك يكونُ جوابُ أَوْ بلَا أو نَعَمْ لحصولِ الغرضِ بذلِكَ. ولايكونُ جوابُ أَمْ إلا بالتعيينِ. والفرقُ بينهما وبين إمّا، أن إمّا يجبُ أن يتقدمَها إمّا أخرى بخلافِهما.

قالَ:

«ولَا لنفي ما وجبَ للأولِ نحو: جاءَنِي زيْدٌ لا عمْرٌو. وبَلْ للإضرابِ عن الأولِ منفيًّا كانَ أو موجباً نحو: جاءَنِي زيْدٌ بَلْ عمرٌو، وما جَاءَنِي بكْرٌ بَلْ خالِدٌ. ولكنْ للاستدراكِ وهي في عطفِ الجملِ نظيرةُ بَلْ. وفي عطفِ المفرداتِ نقيضةُ لَا»

أقولُ: ثامن حروفِ العطفِ وتاسعُها وعاشرُها لَا وبَلْ ولكنْ. والثلاثةُ مشتركةٌ في الدلالةِ على ثبوتِ الحكمِ لواحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه على التعيين. ويفترقُ كلُّ واحدٍ من الآخرين بخاصيتِهِ. فلَا تدلُّ على نفي ما وجبَ للأول نحو: جَاءَنِي زيْدٌ لا عمْرٌو. فقد نفيتَ المجيءَ الثابتَ لزيْدٍ عن عمْرٍو(١). وبَلْ للإضْرابِ، أي للإعراض عن الكلام الأول منفيًّا كان ذلك الكلام أوموجباً. أما الموجب فنحو: جاءَنِي زيْدٌ بل عمْرٌو، والمعنى: بل جاءَنِي عمْرٌو وما جاءَنِي زيْدٌ، فأعرضت عن الكلامِ الأولِ لكونه غلطاً. وأما

(١) للعطف بلا شروط ثلاثة: إفراد معطوفها، وأن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً نحو: اضرب زيداً لا عمراً، وجاءني زيد لا عمرو. وقد تسبق بنداء نحو: يا زيدُ لا عمرُو. وأجاز الفراء العطف بها على اسم لعل، كما يعطف بها على اسم إن نحو: لعل زيداً لا عمراً قائم. ولا يجوز تكرير لا كسائر حروف العطف، فلا يقال: قام زيد لا عمرو لا بكر، كما تقول: قام زيد وعمرو وبكر، بل إذا قصدت ذلك أدخلت الواو في المكرر وكانت هي العاطفة ولا إنما هي تأكيد للنفي.
انظر الصبان ٣/١١١، وحاشية العدوي على الشذور ٢/١٩٥، والجنى الداني ٢٩٤.

المنفي فنحو: ما جاءَني بكْرٌ بَلْ خالِدٌ. وهذا يحتملُ وجهين:

الأول: أن يكونَ المعنى: بلْ ما جاءَني خالدٌ وجاءَ بكرٌ، وحينئذ يكونُ الإِضرابُ عن الفعلِ مع حرفِ النَّفْيِ.

والثاني: أن يكونَ المعنى: بَلْ جَاءَنِي خالدٌ، وحينئذ يكون الإِضرابُ عن الفعلِ دون حرفِ النفي. فقول المصنفِ بَلْ للإضرابِ يكونُ صحيحاً[1]. ولكنْ للاستدراكِ والاستدراكُ رفعُ توهمٍ نشأَ من كلامٍ تقدمَ على لكنْ. وهي في عطفِ الجملِ نظيرة بَلْ في الاستدراكِ فقط. فإن بَلْ مع أنها تفيد الإِضرابَ تفيدُ الاستدراكَ أيضاً نحو: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لكنْ جَاءَنِي عمْرٌو، وجاءَنِي زَيْدٌ لكنْ عَمْرٌو لم يجيءْ[2]. وفي عطفِ المفرداتِ تكونُ نقيضةَ لا، يعني لا يعطفُ بها مفردٌ على مفردٍ، إلا إذا كانَ قبلها نفي فحينئذ تكونُ نقيضةَ لَا نحو: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرٌو، أي لكن عمرو جاءني. فقد أثبت[3] للثاني ما نفيتَ عن الأولِ على عكسِ لَا. وإنّما لا يعطفُ بها المفردُ على المفردِ إلا فيما كانَ قبلها منفيًّا ليعلم المغايرة بين ما قبلها وما بعدها فإنها يجبُ أن تقعَ بين كلامين متغايرين.

---

(١) ولا بد لكون بَلْ عاطفة من إفراد معطوفها كما رأيت. فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح. وتفيد حينئذ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بالحَقِّ﴾ سورة المؤمنون: الآية ٧٠. وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: ﴿ولَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بالحَقِّ وهُمْ لا يُظْلَمُونَ * بَلْ قلوبهم في غَمْرَةٍ﴾ سورة المؤمنون: الأيتان ٦٢، ٦٣. انظر الجنى الداني ٢٣٥، والصبان ١١٣/٣.

(٢) في رصف المباني ٢٧٦: فإن عطفت بلكن جملة على جملة فيصح أن يقع قبل لكن المذكورة النفي والإثبات، لكن بشرط أن تكون الجملتان مختلفتين في المعنى نحو قولك: قام زيد لكن لم يخرج عمرو، وما قام زيد لكن قام عمرو.

(٣) في س: ثبت.

قالَ:

حُروفُ النّفْيِ:

«مَا لنفي الحـالِ والمـاضي القريب منها نحو: ما يفعلُ الآنَ، وما فعلَ. وإِنْ نظيرتها في نفي الحالِ»

أقولُ: من أصنافِ الحروفِ حروفُ النفي وهي ستةٌ. مَا لنفي الحالِ في المضارع نحو: ما يفعلُ الآنَ، أو الجملة الاسمية نحو: ما زيدٌ منطلقٌ، أو لنفي المـاضي القريب من الحال[1]. نحو: ما فعلَ. وإِنْ بكسرِ الهمزةِ وسكونِ النُّونِ نظيرة مَا في نفي الحـالِ فقط. وتدخـلُ على الماضي، والمضارعِ، والجملةِ الاسميّةِ[2] نحو: إنْ قامَ زيْدٌ، وإنْ يقـومُ زيْدٌ، وإنْ زيْدٌ منطلقٌ.

قالَ:

«ولاَ لنفي المستقبلِ[3] والماضِي بشرط التكريرِ، ولنفي الأمرِ والدعاءِ

---

(١) ما لنفي المعارف كثيراً، والنكرات قليلاً. وإذا دخلت على الماضي بقي على مضيه، وإذا نفت المضارع تخلص للحال عند الجمهور. المغني ١/٣٣٥، والجنى الداني ٣٢٩.

(٢) إذا دخلت إنْ على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء. وأجاز الكسائي والمبرِّد إعمالها عمل ليس. المغني ١/١٩، وشرح المفصل ٨/١١٣، ورصف المباني ١٠٧.

(٣) وأما لا النافية فإنها تدخل على الأسماء والأفعال. فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً. ونص الزمخشري على أنها تخلصه للاستقبال وهو ظاهر مذهب سيبويه. وذهب الأخفش، والمبرِّد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون المنفي بها للحال. انظر الكتاب ١/٤٦٠، ٢/٣٠٦، والمفصل ١٦٧، والجنى الداني ٢٩٦، ورصف المباني ٢٥٨.

نحو: لا يفعلُ، وقوله تعالَى: «فلاَ صَدَّقَ ولاَ صَلَّى»[١]. وقد لا يتكررُ نحو: لا فعلَ. ولا تفعلْ ويسمى النهي، ولا عفاكَ اللّهُ، ويسمى الدعاء»

أقولُ: قوله: ويسمى النهي، معناه أن المثالَ المذكورَ أعني: لا تفعلْ، يُسمّى نهياً، إذ نفي الأمرِ نهي. وقوله: لا فعلَ مثال لنفي الماضي بلا تكريرٍ. وقد جاءَ في الشّعْرِ أيضاً نحو[٢]:

فـأيُّ أَمْـرٍ سَيِّـىءٍ لاَ فَـعَـلَهْ

والباقِي ظاهرٌ.

قالَ:

«ولاَ لنفي العامِّ نحو: لا رجُلَ في الدّارِ. ولغير العامِّ نحو: لاَ رجلٌ فيها ولاَ امرأةٌ، ولاَ زيْدٌ فِيهَا ولا عمْروٌ»

أقولُ: قـد تجيءُ لاَ لنفي العامِّ، أي لتدلَّ على نفي جنسِ مدخولِها، وهي التي تسمى لاَ لنفي الجنسِ. ولا تدخلُ إلا على النكرةِ. وقـد تجيءُ لنفي غير العامِّ، أي لتدلَّ على نفيِ فردٍ من جنسِ مدخولِها. وتدخلُ على المعرفةِ والنكرةِ. والأمثلةُ ظاهرةٌ.

(١) سورة القيامة: الآية ٣١.
(٢) الرجز لابن العفيف العبدي، أو لعبد المسيح بن عسلة. انظر أمالي ابن الشجري ٩٤/٢، ٢٢٨، والإنصاف ٥٢، والمغني ٢٦٨/١، والمفصل ١٦٧، وشرح المفصل ١٠٨/٨، والخزانة ٢٢٨/٤، واللسان (زنا) ٩١/١.
الشاهد فيه مجيء لا لنفي الماضي، وإنما الأصل فيها نفي ما يتوقع حصوله.

قالَ:

«ولمْ ولمّا لنفي المضارعِ، وقلب معناه إلى معنى الماضِي. وفي لمّا توقعٌ وانتظارٌ»

أقولُ: إذا قلْتَ: لم يضربْ أو لمّا يضربْ زيْدٌ، كانَ معناه: ما ضربَ زيْدٌ. والفرقُ بينهما أن في لمَّا توقعاً وانتظاراً أي أنّها إنما تنفي فعلاً يتوقعُ وقوعه وينتظرُ بخلافِ لَمْ.

قالَ:

«ولَنْ نظيرة لاَ في نفي المستقبلِ ولكن على التأكيدِ»

أقولُ: إذا أردتَ نفي المستقبلِ مطلقاً قلت: لا أضربُ، مثلاً. وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضربَ، مثلاً. وفي بعض النسخِ للتأبيدِ[1] بدل قوله للتأكيدِ. واعلم أنّ مذهبَ الخليلِ أن أصْلَ لَنْ لاَ أَنْ فخفِّفتْ بحذفِ الهمزةِ والألفِ[2]. ومذهب الفراءِ أن نونَها مبدلةٌ من الألفِ وأصلها لاَ[3]. ومذهب سيبويهِ وهو الأصحُّ أنها حرفٌ برأسِها.

---

(1) أي لنفي المستقبل على التأبيد وطول المدة حسب رأي الزمخشري. ومنه قوله تعالى: ﴿ولن يتمنوه أبداً بما قدمت أيديهم﴾ سورة البقرة: الآية ٩٥. فذكر الأبد بعد لن تأكيداً لما تعطيه لن من النفي الأبدي. انظر شرح المفصل ١١٢/٨. وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٦/٢.

(2) الكتاب ٤٠٧/١.

(3) الجنى الداني ٢٧٢، ورصف المباني ٢٨٥، والإيضاح في شرح المفصل ٢١٨/٢، والهمع ٣/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٦/٢.

قالَ:

حُرُوفُ التَّنْبِيهِ:

«هَا نحو: هَا إنّ عَمْراً بالبابِ. وأكثر دخولِها على أسماءِ الإشَارةِ، والضمائرِ نحو: هذَا، وهاتَا، وهَا أنْتَ. وأمَا، وألاَ مخففان[1] نحو: أمَا إنَّك خارِجٌ، وألاَ إنَّ زيْداً قائِمٌ[2]»

أقولُ سُمِّيت هذه الحروفُ حروفَ التنبيهِ لأنّ الغرضَ من الإتيانِ بها أول الكلامِ تنبيهُ المخاطبِ على الإصغاءِ إلى ما قالَه المتكلمُ لئلا يفوتَ غرضُ المتكلمِ. وإنما كثر دخولُها على اسمِ الإشارةِ والضمائرِ لضعفِ دلالتِها على مدخولِها.

قالَ:

حُرُوفُ النِّداءِ

«يَا وأيَا وهَيَا للبعيد. وأيْ والهمزة للقريب. ووَا للمندوب»

أقولُ: المراد بالبعيدِ هـو البعيد حقيقـة، والمنزل منـزلته كـالنّائمِ والسَّاهِي. وإنما اختصتِ الثلاثةُ بالبعيدِ لأن المنادى البعيدَ والمنزل منزلته يحتاجُ إلى تصويتٍ أبلـغَ مما يحتاجُ إليه القريب. والتصويتُ في هذه الثلاثة أبلـغُ منه في الأُخريين. واختصت أيْ والهمزةُ بالقريبِ كمَنْ بين يديك لأنّ رفـعَ الصوتِ في ندائِه لا يكونُ مطلوباً، وهما خاليتان عن رفـعِ الصوتِ. وبعض

---

(١) الا تقع في مفتتح الكلام وتفيد التحقيق، وبهذا الاعتبار فأكثر ما تصدُّر الجملة بعدها بإنّ نحو: ﴿الا إنّ وعد الله حق﴾ سورة يونس: الآية ٥٥. أو بنداء كقوله: الاَ يا غراب البين إن كنت صاحبي. وكثر وقوع أمَا قبل القسم كقوله:

أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر

انظر شرح المفصل ٨/ ١١٤، ورصف المباني ٩٧.

(٢) تكسر همزة إنّ إذا وقعت بعد ألاَ وأمَا.

بتلكَ القسمةَ فيقولُ: يَا أعمُّ الحروفِ فتستعملُ للبعيدِ والقريبِ. وأيَا وهَيَا للبعيدِ[1]. وأيْ والهمزة للقريبِ. ووَا للمندوبِ خاصة[2]. وقد تقدَّمَ معنى المندوبِ. وإنَّما ذكرت وَا في حروفِ النداءِ لاشتراكِهَا في إفادةِ التخصيصِ، ولهذا ذكر المندوب في باب المنادى.

قالَ:

حروفُ التّصْدِيق

«نَعَمْ لتصديقِ الكلامِ المثبتِ والمنفي في الخبرِ والاستفهامِ كقولِكَ لمن قالَ: قامَ زيْدٌ، أو لم يقم: نعم. وكذلك إذا قالَ: أقامَ زيْدٌ، أو ألم يقمْ زيْدٌ: نَعَمْ»

أقولُ: سميت هذه الحروفُ حروفَ التصديقِ لأنَّ المتكلمَ بها يصدقُ المخبَر فيما أخبَره. وتسمى حروفَ الإيجابِ أيضاً.

قالَ:

«وبلىَ تختصُّ بالمنفي خبراً أو استفهاماً»

أقولُ: مثاله أن يقالَ: ما قامَ زيْدٌ، أو: ألم يقمْ زيْدٌ، فيقالُ: بَلىَ، أي: بَلىَ قَدْ قامَ زيْدٌ.

---

(١) ومن حروف نداء البعيد آ وآي بمد الهمزة وسكون الياء. الصبان ٣/١٣٤.

(٢) وله يا أيضاً عند أمن اللبس قال ابن مالك:

وللمنادى النّاء أو كالنّاءِ يا | وأيْ وآ كذا أَيَا ثُمّ هَيَا
والهمزُ للدّاني ووَا لمن نُدِبْ | أو يا وغيرُ وَا لدى اللبس اجْتُنِبْ

المصدر السابق.

قالَ:

«وأجَلْ وجَيْرِ تختصانِ بالخبرِ نفياً أو إثباتاً»

أقولُ: مثاله أنْ يقالَ: ما قامَ زيْدٌ، أو قامَ زيْدٌ، فيقال: أَجَلْ وجَيْرِ.

قالَ:

«وإيْ مختصة بالقسم نحو: إيْ واللّهِ»

أقولُ: معناه أن إيْ لا تستعملُ إلا مع القسم نحو أنْ يقالَ: أقامَ زيْدٌ، فيقال: إيْ واللّهِ[١].

قالَ:

حُروفُ الاستثْناءِ

«إلاَّ وحاشَا وخَلاَ وعَدَا»

أقولُ قد تقدمَ بيانُ ذلِكَ[٢]. فإن قيلَ: كيف جعلَ هذه الحروفَ مرةً من حروفِ الإضافةِ، وأخرى صنفاً برأسِهَا. قلت: ذلك لتعددِ الاعتبارين فيها.

قالَ:

حرْفَا الخِطَابِ

«الكَاف والتّاء في ذلِكَ وأنْتَ. وتلحقهما التثنيةُ والجمعُ والتذكيرُ والتأنيثُ، كما يلحقُ الضمائر»

أقولُ: قد عرفْتَ ذلك في أسماءِ الإشارةِ والمضمراتِ[٣].

---

(١) قال أبو البقاء (الكليات ٩٠): وإيْ بالكسر بمعنى نعم. وهو من لوازم القَسَم لذلك وُصِل بواوِه في التصديق. فيقال: إيْ واللهِ. وقال ابن مالك في التسهيل ٢٤٥: وإيْ بمعناها أي بمعنى نعم مختصة بالقسم. وإن وَلِيَها الله حُذِفَت يأؤها أو فُتِحت أو سكنت.

(٢) انظر ص ٨٣ وما بعدها.

(٣) انظر ص ١١٢، ١١٠.

قال:

حُروف الصِّلَة

«إنْ في: ما إنْ رأيْتُ زيْداً(١) وأنْ(٢) في: ﴿فلمَّا أنْ جاءَ البَشِيرُ﴾(٣) وما في حَيْثُمَا(٤) وفي مَهْمَا(٥) وأينما وفي ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ(٦)﴾. ولاَ في ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ(٧)﴾ وفي ﴿فَلاَ أُقْسِمُ(٨)﴾ ومِنْ في: ما جاءَني من أحَدٍ(٩) والباء في: ما زيْدٌ بقائمٍ(١٠)».

أقولُ: سمِّيَتْ هـذه الحروفُ حروفَ الزيادةِ. وتعرفُ بأن إسقاطَها

---

(١) وكثرت زيادة إنْ بعد ما النافية سواء كان منفيها فعلاً نحو: ما إنْ رأيت زيداً، أي: ما رأيت زيداً، أو جملة اسمية وتكف ما حينئذ عن عملها نحو: ما إنْ زيدٌ قائم.

(٢) وكثرت زيادة أنْ بعد لمّا الحينية كما مثل. وقلت زيادتها بعد الكاف نحو: كأنْ ظبيةٍ، أي: كظبيةٍ. انظر الجنى الداني ٢٢١.

(٣) سورة يوسف: الآية ٩٦.

(٤) وليست ما في مثل حيثما زائدة لكونها هي التي صححت الشرطية والعمل. الا ترى أنك لو قلت: حيث تكن أكن، لم يجز. ولو قلت: حيثما تكن أكن، لكان الجزم واجباً، وأفادت الشرط. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٨/٢.

(٥) قال الخليل: مهما مركبة من «ماما»، و«ما» الأولى التي للجزاء، والثانية التي تزاد بعد الجزاء. واستقبحوا التكرير، فأبدلوا من ألف الأولى هاء، وجعلوهما كالشيء الواحد. الكتاب ٤٣٣/١، والجنى الداني ٦١٢.

(٦) وتزاد ما بعد بعض حروف الجر مثل مِنْ وعَنْ والباء، فلا تكفهنّ عن العمل نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ سورة نوح: الآية ٢٥، و ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ سورة المؤمنون: الآية ٤٠، و ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾ سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

(٧) أما لا فتزاد بعد أنْ المصدرية مطلقاً كقوله تعالى: ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ﴾ سورة الحديد: الآية ٢٩. و ﴿مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ سورة الأعراف: الآية ١٢. انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢٢٨.

(٨) سورة الواقعة: الآية ٧٥. وقلت زيادة لا قبل أقسم، كما مثل. فهي في الآية زائدة، والمعنى: فأقسم.

(٩) من تزاد قبل نكرة مسبوقة بنفي كما مثل. أو استفهام نحو: هل جاءني من أحد.

(١٠) والباء تزاد في خبر ما كما مثل. وفي خبر ليس نحو: ليس زيد بقائم.

لا يخلُّ بالمعنى الأصلي. وتسمى حروفَ الصِّلةِ لأنّها ربما يتوصلُ بها إلى استقامةِ الوزنِ أو القافيةِ أو المقابلة في النظمِ والسجعِ. وفائدتُها تأكيدُ المعنى المقصودِ من الكلامِ الداخلةِ هي عليه.

قالَ:

حرْفَا التَّفْسِيرِ

«أيْ نحو: رقَى أيْ صَعِدَ. وأنْ في: ناديتُهُ أنْ قُمْ. ولا تجيءُ أنْ إلا بعد فعلٍ في معنى القولِ[1]»

أقولُ: سمّيا حرفي تفسيرٍ لأنّهما وسيلتانِ إلى تفسيرِ مبهمٍ سبقهما، كما فسر بواسطةِ أيْ رقى، بصَعِدَ، وبواسطةِ أنْ ناديتُهُ بقُمْ. والمرادُ من الفعلِ الذي في معنى القولِ مثل المناداة.

قالَ:

الحَرْفانِ المصدريّانِ

«أنْ ومَا[2] كقولِكَ: أعجبَني أنْ خرجَ زيْدٌ، وأريدُ أنْ تخرجَ، أي خروجُهُ وخروجَك. ومَا في قولِهِ تعالَى: ﴿وضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ[3]﴾ أي برحبِها»

أقولُ: سميتا مصدريتين لأنهما تجعلان ما بعدهما في تأويلِ المصدرِ

---

(١) أنْ بفتح الهمزة وسكون النون تختص بما في معنى القول، فلا تقع بعد صريح القول. لأن القول إذا كان صريحاً لا يحتاج إلى تفسير لكون الجملة تقع مفعولاً له.

(٢) أنْ ومَا تختصان بالجملة الفعلية كما مثل.

(٣) سورة التوبة: الآية ٢٥.

كما في الكتابِ. واعلمْ أنَّ «أنَّ» المفتوحةَ من الحروفِ المصدريّةِ أيضاً لأنّها تجعلُ ما بعدها في تأويلِ المصدرِ كغيرِهَا. وقد أهمل المصنفُ ذكرَهَا. فكأنّه نظرَ إلى أنّها مختصةٌ بالجملةِ الاسميةِ[1] والمصدريةُ في الفعلِ أظهرُ.

(1) أما انّ فتختص بالجملة الاسمية نحو: بلغني انّ زيداً قائمٌ، اي قيام زيد. واعلم أنه إذا تعذر المصدر قدر معناه نحو: أعجبني ان زيداً اخوك، اي: أُخُوَّة زيدٍ. فإن تعذر قدر الكون نحو: أعجبني أن هذا زيدٌ، اي: كونه زيداً.

قالَ:

حُرُوفُ التحضيضِ

«لَوْلَا ولَوْمَا[1] وهَلَّاً[2] وألّاَ[3] تدخل على الماضِي والمستقبلِ نحو: هَلَّا فعلْتَ، وألَّا تفعلُ»

أقولُ هذه الحروفُ إذا دخلتْ على الماضِي تكونُ لِلَّوْمِ على تركِ الفعلِ. فإذا قلْتَ: هَلَّا أكرمْتَ زيداً، فقد أردتَ اللومَ والتوبيخَ للمخاطبِ على تركِ إكرامِ زَيْدٍ. وإذا دخلتْ على المستقبلِ تكونُ للتحضيضِ، أي الحث عليه. فإذا قلْتَ: هَلَّا تقرأُ القرآنَ، يكونُ المرادُ حث المخاطبِ على القراءةِ. وسببُ التسميةِ بحروفِ التحضيضِ ظاهرٌ.

قالَ:

«ولَوْلَا ولَوْمَا تكونانِ لامتناعِ الشيءِ لوجودِ غيْرِهِ. فتختصانِ بالاسمِ[4] نحو: لَوْلَا عليٌّ لَهلكَ عمرُ»

أقولُ: معناه: لكن ما هَلَكَ عمرُ لأن عليًا كانَ موجوداً فلَوْلَا هنا لامتناعِ هلاكِ عُمَر لوجودِ عليّ رضي اللهُ عنهما.

قيل سببُ هذا القولِ أن عُمَرَ أمرَ برجمِ الحاملِ، فقال له عليٌّ كرّم

---

(١) واصل لَوْلَا ولَوْما لَوْ ركبت مع لاَ ومَا.

(٢) هَلَّا مركبة من هَلْ ولا.

(٣) ألَّا يجوز أن تكون هَلَّا فابدل من الهاء همزة.

(٤) ويلزمان حينئذ الابتداء. فلا يدخلان إلا على المبتدإ ويكون الخبر بعدهما محذوفاً.

الله وجهَه: إن كانت الأمُّ أذنبتْ فما ذنبُ الجنينِ، فقال عمرُ هذا[١]. وقيل إن سائلاً دخلَ على النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأنشد شعراً، فقال النبيُّ عليه السلام لعُمر: اقطـع لسانَه، فأذهبه عمر ليقطـعَ لسانَه، فلقيه عليّ، وقالَ: ما تريدُ بهذا الرجلِ، فقالَ: أقطـعُ لسانَه، فقالَ عليّ: أحسن إليه، فإن الإحسانَ يقطـعُ اللسانَ. فرجعا إلى النبي عليه السلام، وقالا له: أيْش[٢] تعني بالقطـعِ يا رسولَ اللّهِ، فقال النبـيُّ عليه السلام: الإحسان، فقالَ عمرُ ذلك.

قالَ:

حَرْفُ التَّقْرِيبِ

«قَدْ لتقريبِ الماضِي من الحالِ[٣] نحو: قَدْ قامتِ الصلاةُ. ولتقليلِ المضارعِ نحو: إنَّ الكذوبَ قَدْ يصدقُ. وفيها توقّـعٌ وانتظارٌ»

أقولُ: معنى: قَدْ يصدقُ، إنّ صدقَه قليلٌ. وقوله: وفيها توقـعٌ وانتظارٌ، معناه: إنّها إنما تدخلُ في خبرِ من يخبرُ المنتظرَ بخبرِهِ، ويتوقعُهُ. فإن القائلَ: قد قَامتِ الصّلاةُ، إنما يخبرُ به المنتظرينَ للصّلاةِ المتوقعين إخباره بذلِكَ.

---

(١) في ح: هكذا.

(٢) قال السهيلي في شرحه الأيش: يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه: شيء عظيم. وأيش في معنى: أي شيء، كما يقال: ويلمِّهِ، في معنى: ويلٌ لأمه، على الحذف لكثرة الاستعمال.
انظر الاقتضاب ٢٦٤، وشفاء الغليل ٣٨.

(٣) ولهذا تلزم قَدْ مـع الماضي الواقـع حالاً، إما ظاهرة نحو: ﴿وقَدْ فَصَّلَ لكم ما حَرَّمَ عليكم﴾ سورة الأنعام: الآية ١١٩. جملة: «وقد فصل» حال. أو مقدرة نحو:

وإني لتعـروني لـذكـراكِ هِـزَّةٌ كما انتفض العصفورُ بَلَّلَهُ القطرُ

جملة: بلله القطر، وقعت حالاً من العصفور بتقدير قَدْ. والتقدير: قد بلله القطر. إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٤٤، والشذور ٢٢٩، والعيني ٣/٦٧، والهمع ١/١٩٤.

قالَ:

حُرُوفُ الاسْتِقبالِ

«سَوْفَ والسِّين[1] وأنْ[2] ولَنْ[3]»

أقولُ: سميت هذه الحروفُ حروفَ الاستقبالِ لأنّها تخصّصُ المضارعَ المشتركَ بين الحالِ والاستقبالِ بالاستقبالِ.

قالَ:

حَرْفَا الاسْتِفْهامِ

«الهَمْزَة وهَلْ. والهمزة أعمُّ تصرفاً منه. وتحذفُ عند الدلالةِ نحو: زَيْدٌ عندك أمْ عمرٌو. وللاستفهامِ صدرُ الكلامِ»

أقولُ: الهمزةُ أعمُّ من جهةِ التصرفِ من هَلْ. إذ كل موضـعٍ تقـعُ فيه هَلْ تقـعُ الهمزة من غيرِ عكس. فإن الهمزةَ تستعملُ مـع أمْ المتصلةِ نحو: أزيدٌ عنْدَكَ أمْ عمرٌو، دون هَلْ. وتدخلُ على اسمٍ منصوبٍ بفعلٍ مضمرٍ نحو: أزَيْداً ضربته، دون هَلْ[4]. وعلى المضارع إذا كانَ بمعنى اللومِ والتوبيـخِ

---

(١) السين تسمى حرف تنفيس، أي توسيـع لأنها تنقل الفعل المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمن الواسـع وهو الاستقبال. وسوف مرادفة للسين وفيها دلالة على زيادة التنفيس. المغني ١٤٧/١، ١٤٨.

(٢) وتسمى أنْ مصدرية لأنها تسبك مـع ما بعدها بالمصدر، وتنصب المضارع وتخلصه للاستقبال.

(٣) أما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال، وتنصبه كما تنصب لا الاسم نحو: لن أضربَ، ولن أقوم. فتنفي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأبيد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري. انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٢٧٦/٢.

(٤) وتدخل الهمزة في الاشتغال كما مثل. فإن زيداً مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور، وامتنـع أن يبقى معمولاً للعامل الذي بعده لاشتغاله عنه بضميره إذ لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره.

نحو: أتضربُ زيْداً وهُوَ أَخُوكَ، دون هَلْ[1]. وعلى الواوِ العاطفةِ وفائِها وثُمّ كقولِهِ تعالَى: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً[2]﴾ و ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ[3]﴾ و ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمنتُم بِهِ[4]﴾ دون هَلْ. والدليلُ في: زيْدٌ عنْدَكَ أَمْ عمرٌو، على حذفِ الهمزةِ وجودُ أَمْ. فإن أَمْ المتصلةَ لاتستعملُ إلا مع الهمزةِ وإنّما يكونُ للاستفهامِ صدرُ الكلامِ لأنه يدلُّ على نوعٍ من أنواعِ الكلامِ. وكلُّ ما كان كذلِكَ يكونُ له صدرُ الكلامِ.

قالَ:

حَرْفَا الشَّرْطِ

«إنْ للاستقبالِ وإن دخلَ على الماضِي. ولَوْ للماضي وإن دخلَ على المستقبلِ»

أقولُ: مثال إنْ نحو: إنْ ذهبَ زيْدٌ ذهبْتُ مَعَهُ. فإن المعنى: إن يذهبْ هو أذهبْ أنا معَهُ. ومثال لَوْ نحو: لَوْ يخرجُ زيْدٌ خرجْتُ معه، فإن المعنى: لو خرجَ هو خرجْتُ أنا مَعَهُ[5].

---

(1) لأن هَلْ تخصص المضارع بالاستقبال. والهمزة تصيره حالاً فلا يصح: هل تضرب زيداً وهو أخوك، كما يصح: أتضرب زيداً وهو أخوك. انظر المغنى ٣٨٦/١.

(2) سورة البقرة: الآية ١٠٠.

(3) سورة محمد: الآية ١٤.

(4) سورة يونس: الآية ٥١.

(5) إذا دخلت لو على المضارع صرفته إلى الماضي. إذا قلت: لو يخرج زيد خرجت معه، فيخرجُ بعد لو مضارع في اللفظ، ماض في المعنى، أي: لو خرج خرجت. وفسرها سيبويه بأنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره. انظر الكتاب ٣٠٧/٢. وقول سيبويه هذا مساوٍ لقول الجمهور وهو أن لو حرف امتناع لامتناع.

قالَ:

«ويجيءُ فعلا الشرطِ والجزاءِ مضارعين وماضيين. أو أحدهما ماضياً والآخر مضارعاً. فإن كانَ الأولُ ماضياً والآخر مضارعاً جازَ رفْعُه وجزْمُه نحو: إنْ ضربتني أضربُكَ»

أقولُ: للشرطِ والجزاءِ أربعةُ أحوالٍ لأنهما:

إما أن يكونا مضارعين نحو: إن تضربْ أضربْ، والجزمُ واجبٌ فيهما.

وإما أن يكونا ماضيين نحو: إن ضربْتَ ضربْتُ، ولا جزم فيهما(١).

وإما أن يكونَ الجزاءُ ماضياً والشرطُ مضارعاً نحو: إنْ تضربْ ضربْتُ، وحينئذ يجبُ الجزمُ في الشرطِ ويمتنعُ في الجزاءِ.

وإمّا أن يكونا بالعكسِ نحو: إنْ ضربتني أضربُكَ، ويمتنعُ حينئذ الجزمُ في الشرطِ، ويجوزُ في الجزاءِ الجزمُ على القياسِ والرفعُ لأن حرفَ الشرطِ لما لم يعملْ في الشرطِ مع قربِهِ منه فأن لا يعملُ في الجزاءِ مع البعدِ بالطريقِ الأولى(٢).

قالَ:

«وتدخلُ الفَاءُ في الجزاءِ إذا لم يكنْ مستقبلاً أو ماضياً في معناه نحو: إنْ جئْتَنِي فأنْتَ مكرمٌ، وإنْ تكرمْني فقَدْ أكرمْتُكَ أمسِ»

أقولُ: قوله: وتدخلُ الفاءُ في الجزاءِ، معناه: يجبُ أن تدخلَ الفاءُ في

(١) وقوله: ولا جزم فيهما، يريد به أنه لا جزم فيهما لفظاً، ولكنهما في محل جزم.

(٢) وعلى هذا فالمرفوع هو نفس الجواب من غير تقدير الفاء ولا عمل لأداة الشرط فيه. وذهب الكوفيون والمبرِّد إلى أن المرفوع هو نفس الجواب، وهو على تقدير الفاء. الصبان ١٧/٤.

الجزاءِ، وكذلك حكم الأمرِ والنهيِ نحو: إنْ أتاكَ زيْدٌ فأكرمْه، وإن ضربكَ عمرو فلا تكرمْه. وإنما يجبُ دخولُ الفاءِ في هذه المواضعِ لامتناعِ تأثيرِ حرفِ الشرطِ في الجزاءِ إذا كانَ واحداً من هذه الأربعةِ[1] فيجب دخول الفاء ليربطَ بالشرطِ. وإنما قالَ: إذا لم يكنْ مستقبلاً أوماضياً في معناه، لأنه إذا كانَ مستقبلاً بأن يكونَ مضارعاً مثبتاً أومنفيًّا بلا يجوزُ الوجهان. وإذا كانَ ماضياً في معناه يمتنعُ دخولُ الفاءِ في الجزاءِ. وإنما قيدنا جوازَ الوجهين في المضارعِ المنفيّ بِلا لأنه إذا كانَ منفيًّا بلَنْ مثلاً يجبُ الفاءُ في الجزاءِ كقولهِ تعالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾[2]. واعلمْ أنه قد يقامُ إذَا مقامَ الفاءِ كقولهِ تعالَى: ﴿وإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيديهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3] أي: فهُمْ يَقْنَطُونَ. وتحقيق ذلك أنَّ إذَا هذه للمفاجاةِ، فهي في معنى: فاجأَتْ، فالجزاء حينئذ في الحقيقةِ فعلٌ ماضٍ، وإذا كانَ كذلك لم يحتجْ إلى الرابطِ، فالتقدير: وإنْ تُصِبْهم سيِّئةٌ فاجأتْ زمانَ قنوطِهم.

قالَ:

«ويزادُ عليها مَا للتأكيدِ، ولها صدرُ الكلامِ. ولا تدخلُ إلا على الفعلِ»

أقولُ: مثال ذلك في قولِهِ تعالَى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى﴾[4]. وسببُ صدارتِهَا ما ذكرنا في الاستفهامِ. ولا تدخلُ إلّا على الفعلِ لأنَّ الشرطَ يجبُ

---

(١) ومما يجب اقترانه بالفاء، ولم يذكره المصنف المضارع المقرون بالسين وسوف نحو: ﴿ومن يستنكفْ عن عبادته ويستكبرْ فسيحشرُهم إليه جميعاً﴾ سورة النساء: الآية ١٧٢، ﴿وإن خفتم عَيْلَةً فسوف يغنيكم الله من فضله﴾ سورة التوبة: الآية ٢٨.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٨٥.

(٣) سورة الروم: الآية ٣٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ٣٨.

أن يكونَ فِعْلاً. فإن كانَ ملفوظاً فذاك، وإلاّ يجبُ أن يقدرَ كقولِهِ تعالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[1] و ﴿قُلْ لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[2]. فإنّ التقديرَ: وإنْ استجارَكَ أَحَدٌ، وقلْ لو تَمْلِكُونَ أنتُمْ[3].

قالَ:

«وإذَنْ جَوابٌ وجَزاءٌ[4]. وعملُها في فعلٍ مستقبلٍ غيرِ معتمدٍ على ما قبلَها. وتلغيها إذا كانَ الفعلُ حالاً كقولِكَ لمن حدثَكَ: إذَنْ أظُنُّكَ كاذِباً، أو معتمداً على ما قبلها نحو: أنَا إذَنْ أكرمُكَ»

أقولُ: إذَنْ من نواصبِ المضارعِ، وهي جوابٌ وجزاءٌ، أي يقعُ في كلامٍ من يجيبُ متكلماً، ويخبرُه بجزائِه على فعلِهِ الذي دل عليه كلامُهُ كقولِكَ لمن قالَ: أنا آتيكَ: إذَنْ أكرمَكَ. فإن قولك: إذَنْ أكرمَك، جوابٌ لقائلٍ: أنَا آتيك، ودليلٌ على جزاءِ فعلِهِ، أعني إكرامَكَ إياه. وباقي الكلامِ على إذَنْ قد قررناه عند تقريرِ نواصبِ المضارعِ بما كانَ أليق هناكَ[5].

---

(١) سورة التوبة: الآية ٦.

(٢) سورة الإسراء: الآية ١٠٠.

(٣) أنتم مرفوع بفعل مقدر، يفسره تملكون، وتقديره، لو تملكون، فلما حذف الفعل صار الضمير المرفوع المتصل في (تملكون) ضميراً منفصلاً وهو (أنتم). ولا يجوز أن يكون (أنتم) في موضع رفع لأنه مبتدأ لأن (لو) حرف يختص بالأفعال كإنْ الشرطية. انظر البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٩٧.

(٤) انظر الكتاب ٢/٣١٢.

(٥) انظر ص ١٨١.

قالَ:

حَرْف التَّعْلِيلِ

«كَيْ نحو: جئتُكَ كَيْ تكرمَنِي»

أقولُ: قد ذكرَ في بعضِ النسخِ لام التعليلِ هناك أيضاً وشرحَها بعضُ الشارحين، وذلك توهمٌ لأن لامَ التعليلِ إنما هي الجارَّةُ إذا استعملتْ بمعنى كَيْ فلا تكونُ مستقلةً في التعليلِ. ولذلك لم يذكرْها المصنفُ في المفصّلِ. وفي الأنموذجِ أدرجَها المحرفون.

قالَ:

حَرْف الرَّدْع

«كلَّا[1] تقولُ لمن قالَ: فلانٌ يبغضُكَ: كَلَّا، أي ارتدع»

أقولُ: الرَّدْعُ: الزجرُ. وارتدَعَ: امتنـعَ.

---

(1) في الكتاب ٣١٢/٢: وأما كلّا فردع وزجر.

قالَ:

اللّامات

«لام التعريف نحو: المَرْءُ بأصْغَرَيْهِ، وفعلَ الرّجُلُ كذَا. الأولى للجنس. والثانية للعَهْدِ»

أقولُ: اللّامات ثلاثةُ أقسامٍ: ساكنة، ومفتوحة، ومكسورة. والساكنة واحدة. والمفتوحة أربعة. والمكسورة واحدة أيضاً. فلام التعريفِ[1] إما للجنسِ نحو: المَرْءُ بأَصْغَرَيْهِ قَلْبِهِ ولِسانِهِ[2]. أي: حقيقة المرءِ، أعني تبيين معـانيه ومعرفتها إنما يتحققُ بالأَصْغَرَيْنِ، وهما القلْب واللّسان لأن أحدَهما منشأُ المعاني، والآخر مظهرها. وإمّا للعهدِ نحو: فعلَ الرجلُ كذا، أي الرجل المعهود. والهمزة قبلها عند سيبويهِ للوصلِ ولذلك تسقطُ في الدرجِ[3]. وقال الخليلُ: إن الهمزةَ واللامَ يفيدان معاً التعريفَ. فالهمزةُ قطعيةٌ، والسقوط في الدرجِ إنما هو للخفّةِ، فإنها كثيرةُ الاستعمالِ[4].

---

(١) لام التعريف، هي اللام الساكنة الداخلة على الاسم المنكر لتعرفه تعريف جنس أو تعريف عهد.

(٢) قاله شُقَّةُ بن ضَمْرَة حين قال له النعمان بن المنذر: لَأَنْ تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه. فقال: أبيت اللعن إن الرجال ليسوا بجزر تُراد منها الأجسام، وإنما المرء بأصغريه قلبه ولسانه. إن قال قال بلسان. وإن قاتل قاتل بجنان. فلما رأى المنذر عقله وبيانه سماه باسم أبيه. فقيل ضَمْرة بن ضَمْرة. انظر المستقصى ٣٤٥/١، وفصل المقال ١٢٢، ومجمع الأمثال ٢٩٤/٢.

(٣) انظر الكتاب ٢٧٢/٢، وشرح المفصل ١٧/٩، والصبان ١٧٧/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٦٩/٢.

(٤) انظر الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣، وشرح المفصل ١٧/٩، والصبان ١٧٧/١.

قالَ:

«ولام القسمِ في: واللّهِ لأفعلنّ. والموطئة له في: واللّهِ لئن أكرمتني لأكرمنّك»

أقولُ: لام القسمِ هي التي تدخلُ على جوابِه. واللاّم الموطئة له، هي التي تدخلُ على حرفِ شرطٍ تقدمَه قسمٌ لفظاً كما في الكتابِ. أو تقديراً كما في قوله تعالَى: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾[١] فإنّ التقديرَ: واللّهِ لَئِنْ أُخْرِجُوا. وسميت الموطئةَ، أي المهيئة من قولِهم: وَطَّأْتُه، أي هيَّأْتُه، لتهيئتِهَا الجوابَ للقسمِ، ودلالتها على أنه له لا للشرطِ.

قالَ:

«ولام جواب لَوْ ولَوْلا، ويجوزُ حذفها»

أقولُ: مثاله قوله تعالَى: ﴿لَوْ كانَ فِيهما آلِهَةٌ إلاّ اللّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٢] و﴿فَلَوْلاَ فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ورحْمَتُهُ لَكنتُم مِنَ الخاسِرينَ﴾[٣]. وهي بمنزلةِ الفاء في جواب إنْ ليرتبط بالشرط. ويجوزُ حذفُها إذا علمت كقوله تعالَى: ﴿لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾[٤] أيْ: لَجَعَلْناهُ.

قالَ:

«ولام الأمْرِ، وتسكنُ عند واوِ العطفِ وفائِه»

أقولُ: مثاله قوله تعالَى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ولْيُؤْمِنوا بِي﴾[٥].

---

(١) سورة الحشر: الآية ١٢.
(٢) سورة الأنبياء: الآية ٢٢.
(٣) سورة البقرة: الآية ٦٤.
(٤) سورة الواقعة: الآية ٧٠.
(٥) سورة البقرة: الآية ١٨٦. وحركة لام الأمر الكسر. وفتحها لغة. ويجوز إسكانها بعد =

قالَ:

«ولام الابتداءِ في: لَزيْدٌ قائمٌ، وإنّه لَيذهَبُ»

أقولُ: فائدتُها تأكيدُ مضمونِ الجملةِ التي دخلتْ عليها. وتلك الجملةُ إما اسميّة نحو: لزيْدٌ قائِمٌ، أو فعليّة وفعلها مضارع نحو: إنّهُ لَيذهَبُ.

قالَ:

تاءُ التّأنيثِ السّاكنة

«هي التي لحقتْ بأواخرِ الأفعالِ الماضيةِ كضَرَبَتْ للإيذان من أولِ الأمْرِ بأن الفاعلَ مؤنثٌ. وتتحركُ بالكسرِ عند ملاقاةِ الساكنِ»

أقولُ: إنما سكنت لأنها مبنيةٌ. والأصلُ في البناءِ السكونُ.

قالَ:

النّون المؤكدة

«لا يؤكدُ بها إلا المستقبلُ الذي فيه معنى الطلبِ»

أقولُ: إنما اشترطَ الطلبَ في مدخولِهَا لأن التأكيدَ إنما يناسبُ كلاماً يتوصلُ به إلى تحصيلِ المطلوبِ. وإنما اشترطَ الاستقبالَ لأن الطلبَ لا يكونُ إلاّ فيه، فلا يتوكدُ بها الماضِي والحالُ[1] بل يتوكدُ المستقبلُ.والأمرُ

= الفاء والواو، وهو أكثر من تحريكها. ويجوز إسكانها بعد ثُمّ، وليس بضعيف، ولا مخصوص بالضرورة، وبه قرأ الكوفيون: ﴿ثُمّ لْيَقْطَعْ﴾ سورة الحج: الآية ١٥. انظر المقتضب ١٣٤/٢، والجنى الداني ١١١، والكشف ١١٦/٢، والصبان ٤/٤، وغيث النفع ١٧٣.

(١) قال سيبويه: يجوز في الضرورة: أنت تفعلَنّ. انظر الكتاب ١٥٣/٢.

والنهيُ والاستفهامُ والتمني والعرضُ نحـو: واللّهِ لأفعلَنَّ، واضربَنَّ، ولا تخرجَنَّ، وهَلْ تذهبَنَّ، وألاَ تنزلَنَّ، وليتك ترجعَنَّ[1].

قالَ:

«والخفيفة تقـعُ حيثُ تقـعُ الثقيلة إلاّ في فعلِ الاثنين، وجماعةِ المؤنّثِ لاجتماعِ الساكنين على غيرِ حدّه»

أقولُ: هذه النّون إما خفيفة ساكنة، أو ثقيلة مشددة[2]. وتمامُ مباحثِهما مذكورةٌ في التصريفِ وقد شرحْناها في شرحِهِ.

قالَ:

هَاء السَّكْتِ

«وتزادُ في كلِّ متحركٍ حركته غير إعرابية للوقفِ خاصة نحو: ثُمَّهْ، وحَيَّهَلَهْ، ومالِيَهْ، وسُلْطانِيَهْ. ولا تكونُ إلا ساكنة، وتحريكها لحن»

أقولُ: إنما خصتْ هذه الهاءُ بالمبني لأن الحاجةَ إلى بيانِ حركةِ المبنيِّ أشدُّ منها إلى بيانِ حركةِ المعربِ، لأن الإعرابَ يدلُّ عليه ما قبله بخلافِ البناءِ. واختصت بحالِ الوقفِ لأن انتفاءَ الحركةِ إنما هو فيها.

---

(١) وزاد صاحب المراح ص ٦٢ موضعاً آخر وهو النفي نحو: لا تضربَنَّ، وهذا قليل.
(٢) قال الخليل: والتوكيد بالثقيلة أشد. انظر الكتاب ٢/١٤٩، والجنى الداني ١٤١.

تنبيه

واعلم أن المصنفَ لم يذكرْ بعضَ أصنافِ الحرفِ كالتنوينِ، وألفي التأنيثِ وتائه المتحركة، وشين الوقف وسينه، وحروف الإنكار، وحروف التذكير، فكأنه اقتصرَ في التنوينِ على ما ذكره عند ذكر خواصّ الاسم[1] وفي ألفي التأنيث وتائه على ما ذكرَه في المؤنّثِ[2] وتركَ البواقي لقلةِ فائدتِها. ومع ذلك فلا بأس بأن نشيرَ إليها بما يليقُ به كتابنا من البيانِ.

فأقولُ: التنوين على خمسة أقسامٍ:

تنوين التَّمْكِينِ: وهو الذي يدلُّ على تمكنِ مدخولِهِ في الاسميّةِ كزيْدٍ[3].

وتنوين التَّنْكِير: وهو الذي يفرقُ بين المعرفةِ والنكرةِ كصَهْ وصَهٍ[4].

وتنوين المُقابَلةِ وهو الذي يقابلُ نونَ جمعِ المذكرِ السالمِ كمسلماتٍ.

---

(١) انظر ص ٣٥، ٥١.

(٢) انظر ص ١٤١ وما بعدها.

(٣) وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة والمنصرفة كما مثل. وفائدته الدلالة على خفة الاسم بكونه معرباً منصرفاً، وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

(٤) صهْ بلا تنوين، أي اسكت عن هذا الحديث، فيجوز ألا يسكت عن غيره. وصهٍ بالتنوين، أي اسكت عن كل حديث.

وتَنْوين العِوَضِ وهو الذي يعوضُ عن المضافِ إليه كيومئذٍ، فإنَّ أصلَه: يوم إذْ كانَ كذَا، فأسقطت الجملة وعوضَ منها بالتنوينُ[1].

وتنوين التَّرَنُّم[2] وهو الذي يجعلُ مكان حرفِ المدِّ في القوافي كما في قولِ الشَّاعر[3]:

أَقِـلِّي الـلَّوْمَ عَـاذِلَ والـعِـتَـابَـنْ

وَقُـولِـي إنْ أَصَـبْـتُ لَـقَـدْ أَصَـابَـنْ

المعنى: يا عاذلةُ أقلِّي لَوْمِي وعِتابِـي، وصوِّبـي فيما أفعل.

وشين الوقف وسينه، شين معجمة عند بني تميم، وسين مهملة عند بكر تلحق كاف المؤنث في الوقفِ نحو: أكرمتكش، ومررْتُ بكش، معجمة

---

(١) كسرت ذال إذْ لالتقائها ساكنة مـع التنوين، وليست هذه الكسرة كسرت إعراب بإضافة يوم إليها. وذهب الأخفش إلى أنها كسرة إعراب. قال: لأن إذ إنما بنيت لإضافتها إلى الجملة. فلما حذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجُرَّتْ بالإضافة. الجنى الداني ١٨٦.
وقد يكون التنوين عوضاً عن كلمة نحو: كلٌّ يسعى، أي: كلُّ إنسان يسعى. أو عوضاً عن حرف وهو اللاحق لصيغة منتهى الجموع الناقصة رفعاً وجرًّا كجوارٍ عوضاً عن الياء المحذوفة منها للتخفيف علـى رأي سيبويه والجمهور.

(٢) تسميته بتنوين الترنم على حذف مضاف، أي تنوين قطع الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم أي التغني إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمدِّ الصوت بها. فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم، أو جميعهم، وكثير من قيس. انظر الكتاب ٢٩٩/٢.

(٣) البيت لجرير، ديوانه ٨١٣/٢، والكتـاب ٢٩٨/٢، والمنصف ٢٢٤/١، ٧٩/٢، والخزانة ٣٤/١، والعيني ٩١/١، وشرح المفصل ٣٣/٩، والهمع ٨٠/٢، والدرر ١٠٣/٢، ٢٣٦، والأشموني ١٤/١.
الشاهد في قوله: العتابَنْ وأصابَنْ، لأن أصلهما: العتابا وأصابا، فجيء بالتنوين بدلاً من الألف لأجل قصد الترنم. نص عليه ابن يعيش والعيني وغيرهما. والذي عليه سيبويه والمحققون أنه لقطع الترنم الذي يحصل من النون.

أو مهملة وتسمى شين الكَشْكَشَةِ أو سينها[1]. وروي عن معاوية رضي الله عنه أنه قال يوماً: مَنْ أفْصَحُ الناسِ؟ فقام رجلٌ من الفصحاءِ وقال: قومٌ تَبَاعَدُوا عن فُراتِيَّةِ العِراق[2] وتَيَامَنُوا عن كَشْكَشَةِ تَميمٍ، وتَيَاسَرُوا عن كَسْكَسَةِ بَكْرٍ، ليس فيهم غَمْغَمَةُ قُضاعةَ، ولا طُمْطُمانِيَّةُ حِمْيَرَ. فقالَ معاويةُ: فمَنْ هُمْ؟ قال: قَوْمُكَ[3].

فالكَشْكَشَةُ والكَسْكَسَةُ إلحاق الشين والسين بالكاف للمؤنث. وبكر وقُضاعة بالقاف المضمومة وحمير ثلاث قبائل. والفُرَاتِيَّة بضم الفاءِ وتشديد الياء: لغة أهل العراق. والغَمْغَمَة على وزن زَلْزَلَة: عدم تبيين الكلام. والطُّمْطُمَانِيَّة بضم الطَّاءِ وتشديدِ اليَاءِ: تشبيه الكلام بكلام العجم[4].

وحروف الإِنْكار زيادة تلحقُ آخرَ الكلمةِ في الاستفهامِ كقولك لمن قال: قدم زيدٌ، أَزَيْـدُنيهْ، بضمِّ الدالِ وكسرِ النونِ وسكونِ الياءِ والهاء. منكراً لقدومه إذا كان قليل السفر، وبخلاف قدومه إذا كان كثير السفر. وكقولك لمن قال: غلبني الأميرُ، آلاميرُوهْ، بمدّ الهمزةِ وضمِّ الراءِ وسكونِ الواوِ والهاءِ، مستهزئاً به ومنكراً لتعجبه من أن يغلبه الأمير[5].

وحُرُوف التَّذكيرِ مدة تزادُ على آخرِ كلِّ كلمةٍ يقفُ المتكلمُ عليها ليتذكرَ ما يتكلمُ به بعدها مثل أن يقول الرجل في نحو: قالَ، ويقولُ، ومن العامِ: قالا، ويقولو، ومن العامي، إذا تذكر ولم يرد أن يقطعَ كلامه[6].

---

(١) انظر المفصل ١٨٣.

(٢) ويروى: لخلخانية العراق. واللخلخانية: العجمة في المنطق. يقال: رجل لخلخاني وامرأة لخلخانية، إذا كانا لا يفصحان. انظر شرح المفصل ٤٩/٩ واللسان (لخخ) ٥١/٣.

(٣) انظر الكامل ٥٨١/٢، والمفصل ١٨٣.

(٤) انظر الكامل ٥٧٨/٢.

(٥) انظر المفصل ١٨٣.

(٦) انظر المفصل ١٨٤.

والآنَ جازَ إن أردنا أن يقطعَ كلامُنا على ثالثِ الأبوابِ إذ وفقنا الله لإنجازِ ما وعدنا في صدرِ الكتابِ. والمؤمل ممن يعثرُ على خللٍ فيه أن يصلحَهُ بكرمِه، ويعصمني عن لومِهِ فيه. فإني بأرض التأليف فيها كإيجاد الممتنع بالذات، والتصنيف لا يوجد إلا طيف منه في السبات. وذلك لأن شانه أسس على الاستعداد. وأنّى يتيسرُ الترقي فيه لمن ابتلي بشر صحبةِ الأضدادِ. عصمنا الله من شرورهم ورد بلطفه كيدهم في نحورهم.

والحمد للّه رب العالمين والصّلاة والسّلام على خيرِ خلقه محمدٍ وآلِهِ أجمعين.

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأمثال

فهرس الشعر

الشاعر	البيت		البحر	الصفحة
المخبل السعدي				
	أتهجر ليلى للفراق حبيبها	وما كان نفساً بالعراق تطيب	طويل	٨١
عبد الله بن يعرب أو يزيد بن الصعق				
	فساغ لي الشراب وكنت قبلاً	أكاد أغص بالماء الفرات	وافر	١٢٣
ابن العفيف العبدي أو عبد المسيح بن عسلة				
	فأي أمر سيء لا فعله		رجز	٢٣٢
جرير				
	أقلي اللوم عاذل والعتابن	وقولي إن أصبت لقد أصابن	وافر	٢٥٣
مجهول:				
	ونحر مشرق اللون	كأن ثدياه حقان	هزج	٢٢٤

فهرس الأعلام

فهرس مراجـع التحقيق

١ ـ الأزهري: خالـد بن عبد الله، شـرح التصريـح عـلى التوضيـح، مصر ١٩٢٥م.

٢ ـ الإسفراييني: تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

٣ ـ الأشموني: علي نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (بلا تاريـخ).

٤ ـ الألوسي: محمود شكري، كشف الطرة عن الغرة، بغداد ١٢٦٨هـ.

٥ ـ الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيـي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥م.

٦ ـ الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٠م.

٧ ـ الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠م.

٨ ـ البحتري: أبو عبادة الوليد بن عبيد الطائـي، ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مصر ١٩٦٣م.

٩ ـ البطليوسي: عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، بيروت ١٩٠١م.

١٠ ـ البغدادي: إسماعيل باشا، هدية العارفين، طهران ١٩٥١ ـ ١٩٥٥م.

١١ ـ البغدادي: صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تحقيق علي محمد البجاوي، مصر ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥م.

١٢ ـ البغدادي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، القاهرة (بولاق) ١٢٩٩هـ.

١٣ ـ البكري: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد عابدين وإحسان عباس، الخرطوم ١٩٥٨م.

١٤ ـ البواب: علي حسين، فهرس مخطوطات النحو والصرف والعروض، قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

١٥ ـ الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر مرجان، بغداد ١٩٨٢م.

١٦ ـ الجرجاني: أبو الحسن علي بن محمد بن علي، التعريفات، تونس ١٩٧١م.

١٧ ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦م.

١٨ ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م.

١٩ ـ ابن جني: أبو الفتح عثمان، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤ ـ ١٩٦٠م.

٢٠ ـ الجوهري: أبو نصر إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦م.

٢١ ـ ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٢٢ ـ ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم، جدة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

٢٣ ـ حاجي خليفة: مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، طهران ١٣٨٧م.

٢٤ ـ ابن حمدون: أحمد بن محمد، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (بلا تاريخ).

٢٥ ـ الحمصي: أسماء، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم العربية، النحو، دمشق ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٢٦ ـ الحموي: ياقوت بن عبد الله، معجم البلدان، بيروت ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م.

٢٧ ـ أبو حيان: محمد بن يوسف، البحر المحيط، القاهرة ١٣٢٨ ـ ١٣٢٩هـ.

٢٨ ـ أبو حيان: محمد بن يوسف، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سيدني قليزر، نيوهافن ١٩٤٧م.

٢٩ ـ ابن خالويه: الحسين بن أحمد، مختصر في شواذ القرآن، نشره برجستراسر، مصر ١٩٣٤م.

٣٠ ـ الخضري: محمد الدمياطي الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، القاهرة ١٩٤٠م.

٣١ ـ الخطفَى: جرير بن عطية، ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، القاهرة ١٩٦٩ ـ ١٩٧١م.

٣٢ ـ الخفاجي: شهاب الدين أحمد، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مصر ١٩٥٢م.

٣٣ ـ ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٤٤ ـ ١٣٥١هـ.

٣٤ ـ الدماميني: محمد بن أبي بكر، شرح الدماميني على مغني ابن هشام، مصر ١٣٠٥هـ.

٣٥ ـ الراعي النميري: عبيد بن حصين بن معاوية، شعر الراعي النميري وأخباره، جمعه ناصر الجاني، دمشق ١٩٦٤م.

٣٦ ـ الرضي الاستراباذي: نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الرضي على الشافية لابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، القاهرة ١٣٥٦هـ.

٣٧ ـ الرضي: نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، الأستانة ١٢٧٥هـ.

٣٨ ـ الزبيدي: محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء السادس، تحقيق حسين نصار، الكويت ١٣٦٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٣٩ ـ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل، تحقيق محمد بن أبي شنب، باريس ١٩٢٧م.

٤٠ ـ الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٤١ ـ الزركلي: خير الدين، الأعلام، بيروت ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م.

٤٢ ـ الزمخشري: محمود بن عمر، الكشاف، القاهرة ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

٤٣ ـ الزمخشري: محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٢م.

٤٤ ـ الزمخشري: محمود بن عمر، المفصل، الإسكندرية ١٢٩١هـ.

٤٥ ـ أبو زيد الأنصاري: سعيد بن أوس بن ثابت، النوادر في اللغة، عناية سعيد الخوري الشرتوني، بيروت ١٨٩٤م.

٤٦ ـ السجاعي: أحمد بن أحمد، حاشية فتح الجليل على شرح ابن عقيل، القاهرة ١٣٤٩هـ.

٤٧ ـ ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٤٨ ـ السفاقسي: علي النوري، غيث النفع في القراءات السبع، القاهرة ١٩٥٤م.

٤٩ ـ سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، القاهرة (بولاق) ١٣١٦هـ.

٥٠ ـ ابن سيده: علي بن إسماعيل، المخصص، القاهرة (بولاق) ١٣١٦هـ ـ ١٣٢١هـ.

٥١ ـ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر في النحو، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٥٩ ـ ١٣٦١هـ.

٥٢ ـ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م.

٥٣ ـ السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، القاهرة ١٣٢٧هـ.

٥٤ ـ ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد، أمالي ابن الشجري، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٤٩هـ.

٥٥ ـ الشنقيطي: أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، القاهرة ١٩٢٨م.

٥٦ ـ الصبان: محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية (بلا تاريخ).

٥٧ ـ الصغاني: الحسن بن محمد، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق عبد العليم الطحاوي، القاهرة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩م.

٥٨ ـ العدوي: محمد عبادة، حاشية محمد عبادة على شذور الذهب، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (بلا تاريخ).

٥٩ ـ العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، الفروق اللغوية، القاهرة ١٣٥٣هـ.

٦٠ ـ ابن عصفور: أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح الجمل، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢م.

٦١ ــ ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٦٢م.

٦٢ ــ ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، مكة المكرمة ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥هـ.

٦٣ ــ العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، إملاء ما مَنَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، مصر ١٣٠٦هـ.

٦٤ ــ العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، مخطوط بالمكتبة الأزهرية بمصر ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو.

٦٥ ــ العيني: محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في هامش الخزانة، القاهرة (بولاق) ١٢٩٩هـ.

٦٦ ــ الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، الطبعة الثانية، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

٦٧ ــ الفارسي: أبو علي الحسن بن أحمد، المسائل المنثورة، تحقيق محمد الحدري، دمشق ١٩٨٦م.

٦٨ ــ الفاكهي: عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن أحمد، مجيب النِّدا إلى شرح قطر الندى، القاهرة ١٩٣٤م.

٦٩ ــ الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة ١٩٧٥م.

٧٠ ــ الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٥م.

٧١ ــ الفيروز أبادي: مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، القاهرة ١٩١٣م.

٧٢ ــ الفيومي: أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير، تحقيق مصطفى السقا، القاهرة ١٣٦٩هـ ــ ١٩٥٠م.

٧٣ ـ ابن قتيبة: أبو محمد عبد الله بن مسلم، المعاني الكبير، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠م.

٧٤ ـ القفطي: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (الوزير) إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٥م.

٧٥ ـ القيسي: أبو علي الحسن بن عبد الله، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق محمد بن حمود الدعجاني، بيروت ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م.

٧٦ ـ القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دمشق ١٩٧٤م.

٧٧ ـ القيسي: أبو محمد مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق ١٩٧٤م.

٧٨ ـ كحالة: عمر رضا، معجم المؤلفين، دمشق ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م.

٧٩ ـ الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى، الكليات، مصر، ١٢٨١هـ.

٨٠ ـ ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.

٨١ ـ ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مكة المكرمة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٢ ـ المالقي: أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥م.

٨٣ ـ المبرِّد: أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق زكي مبارك، وأحمد محمد شاكر، القاهرة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧م.

٨٤ ـ المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، القاهرة ١٩٧٠م.

٨٥ ـ المبرد: أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥ ـ ١٣٨٨هـ.

٨٦ ـ المجاشعي: علي بن فضال، كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٨٧ ـ المجاشعي: علي بن فضال، شرح عيون الإعراب، تحقيق حنا جميل حداد، الأردن ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م.

٨٨ ـ مجنون ليلى: قيس بن الملوح، ديوان مجنون ليلى، تحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر (بلا تاريخ).

٨٩ ـ المرادي: الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، حلب ١٩٧٣م.

٩٠ ـ ابن مسعود: أحمد بن علي، مراح الأرواح في علم الصرف، مصر ١٣٥٦هـ ـ ١٩٣٧م.

٩١ ـ المطرزي: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المصباح في علم النحو، تحقيق عبد الحميد السيد طلب، القاهرة (بلا تاريخ).

٩٢ ـ المطرزي: أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المغرب في ترتيب المعرب، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٢٨هـ.

٩٣ ـ ابن منظور: أبو الفضل جمال الدين بن مكرم، لسان العرب، بيروت ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦م.

٩٤ ـ الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥م.

٩٥ ـ النابغة الجعدي: قيس بن عبد الله، شعر النابغة الجعدي، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٦٤م.

٩٦ ـ ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٦م.

٩٧ ـ ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

٩٨ ـ ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

٩٩ ـ ابن هشام: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دمشق ١٩٦٤م.

١٠٠ـ يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، المطبعة المنيرية، القاهرة، بلا تاريخ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة